جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مـذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

الصناعة العسكرية الجزائرية ودورها في الاقتصاد الوطني

إعداد الطالبة:

صخر امال

إشراف الأستاذة:

د. سالمة الإيمام

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة
د. نور الدين حشود	رئيسا
د. سالمة الإيمام	مشرفا ومقررا
د. فريدة طاجين	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم: 22 / 06 /2019

السنة الجامعية: 2019/2018

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مـذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

الصناعة العسكرية الجزائرية ودورها في الاقتصاد الوطني

إعداد الطالبة:

صخر امال

إشراف الأستاذة:

د. سالمة الإيمام

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة
د. نور الدين حشود	رئيسا
د. سالمة الإيمام	مشرفا ومقررا
د. فريدة طاجين	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم: 22 / 06 /2019

السنة الجامعية: 2019/2018

إهداء

يشرفني ان اهدي ثمرة هذا العمل الجاد الذي اخذ كل جهدي ووقتي طوال هذه الفترة الى افراد الجيش الوطني الشعبي كل في موقعه وتخصصه من قوات برية، جوية، بحرية وقوات الدفاع الجوي عن الإقليم وقوات الدرك الوطني.

والى افراد المجموعة الإقليمية للدرك الوطني بورقلة.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الخالص الى الله عز وجل الذي وفقني في كل مشواري الدراسي وعلى العمل على هذا الموضوع بالخصوص، واتقدم بالشكر الخالص الى الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما والى كل افراد اسرتي واشكر بالخصوص استاذاتي سالمة الإيمام والاستاذة طاجين فريدة على ما قدماه لي من نصح وارشاد في انجاز هذا العمل العلمي ، واتقدم بالشكر الى افراد المجموعة الإقليمية للدرك الوطني في ورقلة على تقديم المساعدة لإنجاز هذا الموضوع.
والى كل الطاقم الإداري في قسم العلوم السياسية خاصة الأستاذ حشود نور الدين والأستاذ حسين بهاز والى كل أساتذة قسم العلوم السياسية، واشكر كل زملائي في الدفعة على ما قدمه لي من دعم معنوي على استكمال هذا العمل وخاصة اختي علالي أسماء التي كانت مرافقة لي في كل مشواري الدراسي.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال البيانية	
ملخص الدراسة	
مقدمة	2
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للمؤسسة العسكرية الجزائرية	
تمهيد الفصل الأول	11
المبحث الأول: المؤسسة العسكرية مقاربة مفاهيمية	12
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية والمفاهيم ذات صلة	12
المطلب الثاني: لمحة تاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية	14
المطلب الثالث: المهام الدستورية للمؤسسة العسكرية الجزائرية	19
المبحث الثاني: البنية التنظيمية للمؤسسة العسكرية الجزائرية	21
المطلب الأول: خصائص المؤسسة العسكرية الجزائرية	21
المطلب الثاني: فروع القوات المسلحة الجزائرية	22
المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية والعلاقة بين الامن والتنمية	35
المطلب الأول: العلاقة بين الامن والتنمية	35
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية وثنائية الامنو اقتصادية	38
المطلب الثالث: تأثير الانفاق العسكري على التنمية في الجزائر	39
خلاصة الفصل الأول	42
الفصل الثاني: الصناعة العسكرية الجزائرية ودعم الاقتصاد الوطني	
تمهيد الفصل الثاني	44
المبحث الأول: دور المؤسسة العسكرية في حماية الاقتصاد الوطني	45
المطلب الأول: مجالات مساهمة المؤسسة العسكرية في الاقتصاد الوطني	45
المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية الجزائرية	52
المبحث الثاني: الخلفية التاريخية ومجالات الصناعة العسكرية الجزائرية	55
المطلب الأول: تاريخ الصناعة العسكرية في الجزائر	55
المطلب الثاني: مؤسسات الصناعة العسكرية الجزائرية واطارها القانوني	61
المطلب الثالث: مجالات الصناعة العسكرية الجزائرية وأهدافها	70

المبحث الثالث : انجازات الصناعة العسكرية الجزائرية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني	72
المطلب الأول: تحقيق الاكتفاء الذاتي واحتياجات القوات المسلحة	72
المطلب الثاني: التقليل من نسب البطالة	77
المطلب الثالث:المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني	78
المبحث الرابع :الصناعة العسكرية استراتيجياتها وافاقها	83
المطلب الأول: استراتيجيات الصناعة العسكرية في الجزائر	83
المطلب الثاني :التحديات التي تواجه الصناعة العسكرية في الجزائر	85
المطلب الثالث : الافاق المستقبلية للصناعة العسكرية في الجزائر	90
خلاصة الفصل الثاني	94
الخاتمة	96
قائمة المراجع	101

فهرس الأشكال البيانية

العنوان	الصفحة
الشكل (1): الهيكل التنظيمي للقوات البرية الجزائرية	26
الشكل (2): الهيكل التنظيمي للقوات الجوية الجزائرية	28
الشكل (3): الهيكل التنظيمي للقوات البحرية الجزائرية	29
الشكل (4): الهيكل التنظيمي لقوات الدفاع الجوي الجزائري عن الإقليم	31
الشكل (5): الهيكل التنظيمي لقوات الدرك الوطني الجزائري	34

الملخص:

يعمل القطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي على تطوير صناعة عسكرية جزائرية للدفاع، تساهم في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني، حيث يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معالجة إشكالية كيفية مساهمة الصناعة العسكرية الجزائرية من خلال مؤسساتها ومجالاتها في دعم الاقتصاد الوطني؟ من خلال تسليط الضوء على إنجازات الصناعة العسكرية الجزائرية الداعمة للاقتصاد الوطني. من خلال الإحاطة بماهية المؤسسة العسكرية الجزائرية، وكذا التركيز على الصناعة العسكرية في الجزائر واهم مؤسساتها الداعمة للاقتصاد الوطني، التي نتج عنها جلب استثمارات خارجية بقيمة 1 مليار دولار ورقم اعمال بلغ سنة 2018م/2019م ، 100 مليار دينار وتوظيف 18 الف عامل من المدنيين وتلبية احتياجات السوق الوطنية من المركبات والسيارات ، وعليه تقدم هذه الدراسة الأدوار غير التقليدية التي تقوم بها المؤسسة العسكرية الجزائرية خدمة ودعما للاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية الجزائرية، الاقتصاد الوطني، صناعة عسكرية جزائرية.

Abstract :

The economic sector of the national people's army is working to develop an Algerian military industry for defence, which contributes to the support and development to the national economy: the main aim of this study is to discuss the problematic of how the Algerian military industry supporting the national economy through its institutions and fields. In other words to highlight the achievements of the Algerian military industry that could support the national economy . to this end this study has focused the Algerian military establishment as will as the focus on the understanding of the military industry and its most institutions which supporting the national economy, as result it reflected in the attracting of foreign investments worth 1 billion dollars and the turnover estimated to 100 billon dinars and employ18,000 civil servants and meet the needs of the national market of cars and vehicles, this study examines the unconventional roles played by the Algerian military establishment in serving and supporting to national economy .

Keywords: , Algerian Military Establishment.‘ National Economy Algerian Military Industry,

مقدمة

مقدمة:

يعد الدور الأبرز للمؤسسة العسكرية الجزائرية في الحفاظ على الدولة الجزائرية وقيام الجيش الوطني الشعبي بواجباته الدستورية ، إلا أن هاته الواجبات لم تثنه عن المشاركة في التنمية الوطنية ودفع مسارها قدما نحو التقدم والازدهار، من خلال ما يقدمه من مجهودات تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للوطن، أدى هذا الى تبني سياسات وبرامج للخروج من الاعتماد الدائم للخارج في مجال الصناعة العسكرية ،وهذا من خلال سعي القطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي تأسيس صناعة عسكرية جزائرية وإنشاء مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تأخذ على عاتقها تكوين صناعة للدفاع وتلبية احتياجات الجيش ،وتحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الموضوع الذي بين أيدينا في التعرف على أهم إنجازات الصناعة العسكرية في الجزائر، المنجزة من طرف القطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي الموجهة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة على وجه الخصوص، وتلبية احتياجات السوق الوطنية دعما للاقتصاد الوطني على وجه العموم .

أهداف الدراسة :

تتمثل الأهداف العامة لهذه الدراسة الموسومة بالصناعة العسكرية الجزائرية ودورها في الاقتصاد الوطني ، في جملة من الأهداف أهمها :

- معرفة استراتيجيات الصناعة العسكرية الجزائرية القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى.
- تسليط الضوء على إنجازات الصناعة العسكرية الجزائرية والكشف عن دورها في دعم الاقتصاد الوطني.
- الكشف على اهم التحديات التي تواجه الصناعة العسكرية الجزائرية لدعم وتنمية الاقتصاد الوطني .

مبررات اختيار الموضوع :

إن إختيارنا البحث في موضوع الصناعات العسكرية في الجزائر هو نتاج جملة من المبررات التي ساعدتنا في الوقوف على انجاز هذه الدراسة ، حيث أن هناك مبررات ذاتية نابعة من الباحث وأسباب إختياره الموضوع ، وأخرى موضوعية ما تعلق بموضوع البحث.

وعليه تتمثل المبررات الذاتية : أهمها الاهتمام البالغ بالقضايا والمسائل العسكرية التي هي في صميم التخصص ، وكذلك الاهتمام الشخصي بهذه القضايا ، وكذلك مسؤوليتي كباحثة اتجاه المجتمع الدراسي بضرورة تبيان الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة في تحقيق التنمية ودعم الاقتصاد الوطني من خلال الصناعات العسكرية .

اما فيما يخص المبررات الموضوعية : حيث اهتمت أغلب الدراسات التي تناولت المؤسسة العسكرية والجيش الوطني الشعبي في التركيز فقط على المهام الدستورية التي تقوم بها هذه المؤسسة واغلب جيوش العالم ، والمتمثلة في المهام التقليدية التي تتجسد في الامن الصلب، حيث اغفلت جل الدراسات جانب اخر لا يقل أهمية عن الجانب الأول والمتمثل في الدور الاقتصادي الذي تقوم به هذه المؤسسة ، حيث ان الجيوش في الدول المتقدمة قد ربطت منذ فترة طويلة بين المتغير الاقتصادي والمتغير العسكري، واخذت تعمل بمفهوم القوة الذكية التي تجمع بين القوة الصلبة والقوة اللينة(الناعمة)، حيث بإمكان المتغير الاقتصادي ان يكون قوة لينة اذا استعمل كمساعدات، وان يكون قوة صلبة اذا ما استعمل كتهديدات، وعليه اصبح من الضروري بمكان إهتمام المؤسسة العسكرية الجزائرية اكثر بالقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي، الذي يتجسد في مؤسسات الصناعات العسكرية .

الدراسات السابقة :

قبل خوض غمار هذه الدراسة المعنونة بالصناعة العسكرية في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني، تم الاطلاع على جملة من الدراسات التي تناولت المؤسسة العسكرية الجزائرية و دورها في الاقتصاد الوطني وحتى الدراسات التي تناولت بشكل محتشم موضوع الصناعات العسكرية، حتى لا يكون هناك تكرار في الموضوعات والاشكاليات والنظر من زاوية جديدة كلية للمؤسسة العسكرية الجزائرية وخاصة مساهمتها في الجانب الاقتصادي حتى يتسنى لنا البحث في متغيرات جديدة واضافة جديد للبحث العلمي، ومن هذه الدراسات:

1 _ دراسة "إسماعيل عميرة"، بعنوان دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري قدمت هذه الرسالة لاستكمال الحصول على متطلبات شهادة الماجيستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، السنة الدراسية (2008_2009) ، حيث ركزت هذه

الدراسة في كيفية مساهمة المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية ومدى معرفة أعضاء المجتمع اتجاه هذا الدور التنموي ، حيث تناولت إشكالية كيفية مساهمة المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية ؟ وهل لدى افراد المجتمع معرفة ودراية كافية حول هذا الدور ؟، كما تمثلت الفرضيات التي تناولتها الدراسة مساهمة المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية من خلال ما توفره من خدمات اجتماعية متنوعة ، المؤسسات الصناعية العسكرية لها الدور الإيجابي في دعم التنمية الاقتصادية للمجتمع .حيث تجسدت نتيجة الدراسة في انه ليس من الضرورة ان تطوير المؤسسة العسكرية والانفاق عليها يكون على حساب التنمية الاقتصادية، كما ان بناء المؤسسة العسكرية والانفاق المادي عليها ليس دائما على حساب برامج التنمية الاقتصادية بل يساهم في تعزيز البرامج الاجتماعية والاقتصادية ،الجديد اذي اضفته هذه الدراسة هو التعرف على اهم مساهمات المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية خدمة للمجتمع الجزائري ، وهذا ما اغفلته باقي الدراسات التي تناولت المؤسسة العسكرية الجزائرية.

2 _ دراسة "علي خازن" ، بعنوان تأثير الانفاق العسكري على التنمية دراسة حالة الجزائر (1990_2015) ، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الدراسات الأمنية والاستراتيجية في جامعة ورقلة للسنة الدراسية (2015-2016) ، حيث ركزت هذه الدراسة على تحليل أسباب الانفاق العسكري واثاره على التنمية والامن في الجزائر وقد تناولت الدراسة إشكالية حدود تأثير الانفاق العسكري على التنمية في الجزائر؟ كما تمثلت اهم الفرضيات في انه كلما زاد الانفاق العسكري كلما تقلصت فرص التنمية، وكلما تم توجه الانفاق نحو التنمية كلما قلت التهديدات ، وكلما زادت الهواجس الأمنية كلما زاد الانفاق العسكري ، حيث توصلت الدراسة الى جملة النتائج أهمها ان الانفاق العسكري هو من النفقات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة من اجل تطوير القطاع العسكري كأحد المجالات المستهدفة في التنمية ومن اجل تلبية المتطلبات الأمنية ، تتوقف العلاقة بين الانفاق والتنمية على تحقيق التوازن بينهما خاصة في الدول النامية.

3 _ دراسة "شهناز شرف "، بعنوان الصناعة العسكرية :رافعة اقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 11 ، العدد 3 ، 2018 ، استهدفت هذه الدراسة الصناعة العسكرية في الجزائر وقدراتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة وتوصلت هذه الدراسة الى انه من الضروري توجيه الجهود الى تعزيز دور القطاع الصناعي العسكري في تنويع البنيان الإنتاجي المحلي ومن ثم في بناء تنمية الاقتصاد الجزائري وفق استراتيجية تقوم على أساس إعطاء الموارد الاقتصادية التي تتوفر بها الجزائر مكانتها المطلوبة.

4 –دراسة "نصر الدين الأخضري "، بعنوان الجيش الوطني الشعبي بين واجب حماية الحدود والالتزام بالمشاركة في بعث أسباب التنمية ، مداخلة القيت في ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية ، ط1 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (2014)، حيث تناولت الدراسة مجالات مساهمة المؤسسة العسكرية في نطاق مساعداتها في مجال التشغيل والتعليم والصحة والزراعة والصناعة حيث توصلت الدراسة الى نتيجة انها تدعو القوات المسلحة للاكتفاء بدور المساعد في مجال التنمية ، غشية ان تفتح الشهية عند المبالغة في الاستثمار الاقتصادي لدى القادة .

5 _ دراسة "مصطفي بلعور "، بعنوان دور القوات المسلحة في التنمية :دراسة في الجوانب التنظيمية والدستورية ، مداخلة القيت في ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية ، ط1 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،(2014) تناولت هذه المداخلة مقومات الامن والدفاع الوطني والمتمثلة في القوة العسكرية ، التنمية والمواطن ، ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة هو ان نجاح الدفاع والامن الوطني يتطلب تنسيق الجهود الحكومية مع مختلف الفواعل.

6 _ دراسة "سالمة الايمام "، بعنوان المؤسسة العسكرية ومسار السياسات التنموية في الجزائر: علاقة تأثير ام سيطرة ، مداخلة القيت في ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية ، ط2 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (2017)،تناولت هذه الدراسة تسليط الضور على المقاربات المطروحة علميا واعلاميا حول دور المؤسسة العسكرية في تحقيق التنمية وإقرار سياساتها ومن اهم ما توصلت اليه الدراسة انه لا غنى عن المؤسسة العسكرية في أي دولة ،اصبح من الأهمية بمكان الحديث عن مكانة هذه المؤسسة وضرورتها لتحقيق الامن وكشريك اقتصادي واجتماعي.

اما الجديد الذي اضافته دراستي هو الخروج من الدراسات التي دائما ما تربط المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية والنظام السياسي في الجزائر والتركيز على المهام التقليدية التي تقوم بها الى النظر الى أدوار أخرى لا تقل أهمية عن المهام الأولى وهو المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني .

إشكالية الدراسة :

كيف تساهم الصناعة العسكرية الجزائرية من خلال مؤسساتها ومجالاتها في دعم الاقتصاد الوطني ؟

حيث تتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية وهي :

– فيما تتمثل المؤسسة العسكرية الجزائرية ؟ وماهي أدوراها ؟

– ماهي المكاسب الاقتصادية التي تحققها الصناعة العسكرية الجزائرية دعما للاقتصاد الوطني ؟

– هل بإمكان المؤسسة العسكرية التوجه نحو الاقتصاد العسكري في ظل التحديات التي تواجهها ؟

– ماهي افاق المستقبلية للصناعة العسكرية في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

حيث تمثلت الفرضية الرئيسية في :

كلما حققت الصناعة العسكرية الجزائرية إنجازات كلما ساهمت في دعم الاقتصاد الوطني.

حيث تتجزأ الى فرضيات فرعية .

- يعد القيام بالمهام الدستورية إضافة الى الأدوار الاقتصادية والاجتماعية من اهم ادور المؤسسة العسكرية في الجزائر.
- يعد تحقيق القيمة المضافة وتوفير مناصب عمل من اهم المكاسب التي تحققها الصناعة العسكرية الجزائرية دعما للاقتصاد الوطني.
- اذا نجحت المؤسسة العسكرية في تنفيذ استراتيجيات الصناعة العسكرية المستقبلية فأنها تستطيع تبني مفهوم الاقتصاد العسكري ومواجهة كل التحديات التي تواجهها.
- يعد تصدير الفائض من الإنتاج نحو الخارج من بين الخطط المستقبلية للصناعة العسكرية في الجزائر.

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية : المتمثلة في المتغير المستقل المتمثل في الصناعة العسكرية الجزائرية والمتغير التابع المتمثل في الاقتصاد الوطني .

الحدود الزمنية : اتخذنا سنة 2008 كبداية للحدود الزمنية وهذا للإشارة الى المرسوم الرئاسي رقم 08_102 المؤسس للصناعة العسكرية في الجزائر، الى غاية سنة 2018م/2019م.

الحدود المكانية : المتمثلة في الجزائر والمؤسسة العسكرية الجزائرية .

الإطار المنهجي للدراسة

استعملنا جملة من المناهج وهذا لتحليل اعمق للدراسة من خلال :

– **المنهج الوصفي** : هو دراسة وتحليل وتفسير الظواهر من خلال تحديد خصائصها وابعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الوصول الى وصف علمي متكامل ، وهذا لوصف بعض المتغيرات كالصناعة العسكرية ، الاقتصاد الوطني، ودراسة هذه المتغيرات وإعادة تحليلها ومعرفة العلاقة فيما بينها .وقد استعملنا هذا المنهج كمنهج محوري يدخل ضمنه مجموعة من المناهج المساعدة وهي :

– **المسح التاريخي** : من خلال التتبع التاريخي لبعض المتغيرات كالمؤسسة العسكرية والخلفية التاريخية لنشأة هذه المؤسسة وكذا الوقوف عند تاريخ الصناعة العسكرية في الجزائر .

– **منهج دراسة الحالة** : يهتم بدراسة حالة معينة بهدف فهم اعمق لتلك الحالة ويعتمد على جمع المعلومات حول الوضع الراهن للحالة والأوضاع السابقة لها ومعرفة العوامل التي اثرت عليها والخبرات الماضية لها ، لفهم جذور الحالة ، الا ان ما يتم التوصل اليه من نتائج لا يمكن تعميمها على جميع الحالات الأخرى. وعليه استعملنا هذا المنهج من اجل فهم وتحليل اعمق، وهذا من خلال اختيار حالة المؤسسة العسكرية في الجزائر كعينة للبحث وذلك من خلال التركيز على مؤسسات الصناعة العسكرية .

الاقتراب المؤسساتي : يقصد به مجمل النظريات التي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية على اعتبار ان المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على تحديد الفاعلون ونمط الاستراتيجيات وعلى الخبرات والمعتقدات.

وعليه فإن استخدامنا لهذا الاقتراب من اجل تفسير أهمية المؤسسة العسكرية في الدولة الجزائرية من خلال معرفة خلفياتها التاريخية وأهم خصائصها.

الاقتراب الوظيفي: الوظيفية نعني بها المهمة والعمل المنجز والنشاط المتوقع وإلى تلك العلاقة بين متغيرين او مجموعة من المتغيرات.

وعليه يساعد الاقتراب الوظيفي في دراستنا هذه في التعرف على أدوار ومهام المؤسسة العسكرية الجزائرية وكذا بنيتها الهيكلية.

المقاربات النظرية للدراسة :

– **نظرية الامن القومي** : اختيار هذه النظرية لتفسير وتحليل متغيرات البحث من خلال الوقوف على مفهوم الامن القومي الموسع الذي يتناول كل متغيرات الامن او المفهوم الموسع للأمن وليس فقط التركيز على الامن الصلب في نظرية الامن القومي من خلال الامن الاقتصادي وكيفية تحقيقه ، حيث أصبحت الدول المتقدمة تركز على مفهوم القوة الذكية التي تجمع بين القوة الصلبة والقوة اللينة لتحقيق امنها، وأصبحت هذه مهام الجيوش الحديثة .

حيث يعرف الامن القومي الجزائري بانه:" يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية في ظل حماية مضمونة، وان الامن الحقيقي للدولة الجزائرية ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها كافة سواء في الحاضر وفي المستقبل ".

وعليه فان سعي القطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي عن طريق مؤسسات الصناعة العسكرية التي أصبحت جزء لا يتجزأ من النسيج الصناعي الوطني، ما هو الا تجسيد لتحقيق الامن الاقتصادي للدولة الجزائرية والخروج من التبعية الاقتصادية للخارج في ظل اقتصاد ريعي هش .

التحديد الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

الصناعة العسكرية الجزائرية: هي المنتوجات المادية العسكرية وشبه العسكرية وحتى المدنية التي يتم تصنيعها من طرف المؤسسة العسكرية الجزائرية، وهي صناعة قائمة بذاتها وبرأسمال وتمويل ذاتي تندرج في اطار القطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي المتمثل في مديرية الصناعات العسكرية التي تضم مؤسسات وطنية عمومية ذات طابع صناعي اقتصادي تجاري، أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08_102 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1429هـ الموافق ل 26 مارس سنة 2008.

المؤسسة العسكرية الجزائرية: هي مؤسسة منظمة تنظيم هرمي تسلسلي تمتاز بنظام الرتب العسكري تضم افراد ذو تكوين عسكري من مختلف مناطق الوطن لها مهام دستورية ممثلة في الدفاع عن الحدود وحماية السيادة الوطنية، إضافة الى قيامها بجملة من الأدوار الاقتصادية والاجتماعية.

الاقتصاد الوطني: هو تلك العلاقة القائمة بين المستهلكين والشركات العامة والخاصة والمتمثلة في شراء وبيع سلع وخدمات المنتجة في البلاد.

خطة البحث :

تناولنا في هذه الدراسة جملة من المباحث والمطالب تندرج في اطار فصلين ، حيث قسم لفصل نظري يحتوي على ثلاثة مباحث وكل مبحث فيه ثلاثة مطالب ، حيث تناولنا الاطار المفاهيمي للمؤسسة العسكرية من حيث التعريف والخلفية التاريخية لنشأة المؤسسة الهيكل التنظيمي فروع القوات المسلحة الجزائرية وخصائص المؤسسة العسكرية وأخيرا مقاربة المؤسسة العسكرية وربطها بين الامن والتنمية .

في حين تناول الفصل الثاني والأخير الصناعة العسكرية في الجزائر ، حيث تناول هذا الفصل أربعة مباحث وكل مبحث يحوي على ثلاث مطالب جلها تهتم بالصناعة العسكرية في الجزائر ، حيث بداية تناولنا مساهمة المؤسسة العسكرية في حماية الاقتصاد الوطني واخذنا دور الدرك الوطني نموذجا ، كما اهتمت باقي المباحث بالصناعة العسكرية في الجزائر من حيث الخلفية التاريخية لنشأة الصناعة العسكرية في الجزائر وكذا الاطار القانوني لها ومؤسسات الصناعة العسكرية ومجالات عملها وانجازاتها في دعم الاقتصاد الوطني من حيث المساهمة في التقليل من نسب البطالة وتوفير احتياجات القوات المسلحة والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وأخيرا افاق واستراتيجيات وتحديات الصناعة العسكرية في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا في سبيل اعداد هذه الدراسة التي بين ايديكم جملة من الصعوبات والعراقيل أهمها نقص المراجع التي تغطي الاطار النظري للصناعة العسكرية الجزائرية ، وهذا بسبب كونها تتعلق بمؤسسة امنية ، وبالدرجة الأولى المؤسسة العسكرية الجزائرية ، وهذا لطبيعة المعلومة التي تخرج منها وحساسيتها ، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا ان اغلب هذه المؤسسات الخاصة بالصناعات العسكرية هي مؤسسات متواجدة في شمال الوطن في حين اننا متواجدون في جنوبه والتنقل اليها صعب ، وحتى ان المؤسسات التابعة للمؤسسة العسكرية هي مؤسسات لا تسمح بزيارات وتنقلات المدنيين وحتى الباحثين منهم ويمكنكم تخيل صعوبة تنقل المدنيين حتى لو كان باحث من قبل مؤسسة الجامعة الى المؤسسات العسكرية .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمؤسسة العسكرية الجزائرية

تمهيد الفصل الأول:

إن الحديث عن المؤسسة العسكرية في الجزائر من بين اكثر المفاهيم التي عرفت تطورا في مجال البحث والدراسة ، وهذا لما لها من أهمية في الدولة الجزائرية ، حيث عرفت مذ نشأتها عدة مراحل تاريخية بداية من تأسيس المنظمة الخاصة الى جيش التحرير الوطني وصولا الى الجيش الشعبي الوطني .كما شهدت عدة تحولات في طبيعة مهامها عبر كافة الدساتير التي عرفتها الجمهورية إضافة الى المواثيق الوطنية ، وللمؤسسة العسكرية في الجزائر مميزات تميزها عن باقي جيوش العالم ولها بنية تنظيمية مميزة إضافة الى تعدد في أنواع القوات المسلحة في الجزائر ، وهذا ما سنشهده في هذا الفصل .

المبحث الأول: المؤسسة العسكرية مقاربة مفاهيمية

يتناول هذا المبحث ثلاث مطالب، الأول يختص بمفهوم المؤسسة العسكرية والمفاهيم المشابهة، في حين يهتم المطلب الثاني بالجانب التاريخي للمؤسسة العسكرية الجزائرية، وأخيرا يتناول المطلب الأخير المهام الدستورية للمؤسسة العسكرية عبر دساتير الجمهورية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية والمفاهيم ذات صلة

يعد مفهوم المؤسسة العسكرية من بين المفاهيم التي عرفت عدة محاولات لوضع تعريف معين، ومهما اختلفت التعاريف والمفاهيم فان معناها واحد، وقبل الشروع في تعريف المؤسسة العسكرية، نتعرف على مفهوم المؤسسة حيث هناك عدة مفاهيم أعطيت للمؤسسة وكل من هذه التعاريف يركز على جانب معين كالهيكل التنظيمي، العناصر المكونة للمؤسسة طبيعة نشاطها واهداف المؤسسة.

1) مفهوم المؤسسة: " نقصد بالمؤسسة البنية التنظيمية التي تستند الى مقومات عضوية فيزيقية، تنظيمية اعتقادية تمكنها من أداء وظائفها وتحقيق أهدافها، وتتضمن مقر الإدارة والعمل، مزودة بالتجهيزات اللازمة، وسلطة إشرافيه وهيئة فنية، وعمالة معاونة او خدمية، وزبائن من نوعية خاصة تتعامل معها وفق منظومة قيم ومعايير تحدد حقوق وواجبات الأطراف المتفاعلة داخل إطار لوائح وتنظيمات عمل المؤسسة" [1] .

2) مفهوم المؤسسة العسكرية : " هي مؤسسة تظم مجموعة من الافراد المكونين عسكريا والمعروفين عموما باسم الجنود ، وهي تتميز ببنية هرمية مع سلم ترتيب الرتب ووحدات القيادة ، كما انه وجد من اجل ضمان الامن داخل وخارج التراب الوطني وحماية المواطن وممتلكاته في حالة وجود اخطار خارجية تهدد سلامة واستقرار البلاد ، وحفظ النظام داخله، ومنه يتجلى الهدف الذي لآجله تأسس ، وهو تحقيق السلام عن طريق الدفاع عن المصالح الحيوية للامة [2]".

---

[1] اسماعيل عميرة ،" دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري" **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع غير منشورة** . جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2008_2009،الصفحة 18_19 .

[2] وردة رزاق لقرع ، تقييم استراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع المتطلبات الأمنية نهاية الحرب الباردة **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الدراسات الأمنية والاستراتيجية غير منشورة** . جامعة ورقلة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014 _2015 ،ص ص د هـ .

أما التعريف الإجرائي لمفهوم المؤسسة العسكرية : "فنعني بها تلك المؤسسة المنظمة التي تظم جميع شرائح المجتمع ومن مختلف المناطق الجغرافية ، وتتكون من اشخاص منظمين تنظيما تسلسليا ، ومجهزة ادريا ومكونة عسكريا ، وهدفها الدفاع عن الحدود ضد أي تهديد خارجي او داخلي ، إلا أنها لا تتوقف عند هذا الحد بل تتعداه الى المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، حيث تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال امكانياتها المادية والبشرية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية خدمة للمجتمع والوطن ، ونقصد هنا بالمؤسسة العسكرية الجيش الوطني الشعبي " [1].

اما المفاهيم المشابهة للمؤسسة العسكرية، فهي عدة مفاهيم تطلق أحيانا على المؤسسة العسكرية، ومن بين هذه المفاهيم ما يلي

1 الجيش: الجيش هو" تنظيم تسلسلي هرمي يضم أناسا مسلحين، تنشئه الدولة وتحصر دوره في مهمتين أساسيتين، صد المعتدين عليها، ونقل الحرب خارج حدودها، وتكلفه استثنائيا بحفظ النظام في الداخل ... " [2].

2 الجيش الوطني الشعبي: " هي التسمية الرسمية التي أعطيت للجيش الجزائري منذ الاستقلال عام 1962 ، مكون من قيادات القوات البرية ، البحرية والجوية ، بالإضافة الى قيادة عليا مكلفة بإدارة وتجهيز وحدات الجيش للقتال ، وقمة الهرم في القيادة العسكرية تعود الى رئيس الجمهورية ، دستوريا القائد الأعلى للقوات العسكرية ووزير الدفاع الوطني ، كما ان الجيش الجزائري يشكل احد القوات العسكرية الرئيسية في القارة الافريقية ، حوض البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي " [3].

3 الجيش الشعبي: " هو اسم يطلق على الجيوش المنبثقة عن تطور العصابات خلال الحرب الثورية. وتتميز هذه الجيوش عن الجيوش التقليدية بأنها تمثل الشعب، وتدافع عن حقوقه، وتقاتل من اجل مصلحة الجماهير الواسعة المشاركة في حروب عادلة. وتكون العلاقات داخل الجيوش الشعبية علاقات رفاق، ويكون الانضباط فيها انضباطا طوعيا مبنيا على ارتفاع مستوى الوعي السياسي، وتطبق الجيوش الشعبية _ بنسب متفاوتة _ مبدا الديمقراطية العسكرية ويلعب المفوضون السياسيون في داخلها دورا كبيرا في السلم والحرب " [4].

---

[1] اسماعيل عميرة **مرجع سابق** ،الصفحة 20 .

[2] عبد الوهاب الكيالي واخرون ، **موسوعة السياسة** ،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ،صفحة 129.

[3] وردة رزاق لقرع ، تقييم استراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع المتطلبات الأمنية نهاية الحرب الباردة **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الدراسات الأمنية والاستراتيجية غير منشورة** ،جامعة ورقلة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014 _2015 ، ص هـ .

[4] عبد الوهاب الكيالي وأخرون ، **مرجع سابق** ،ص 138 .

4 القوات المسلحة : تعرف القوات المسلحة بانها " عماد الدفاع عن امن دولها برا وبحرا وجوا ، ويتم تشكيلها وتسليحها وتدريبها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تضعها الدولة وتتكون القوات المسلحة في الدول الكبرى من عدة جيوش ، وللدول الأصغر من جيش واحد ، وفي كثير من الدول التي تمتلك جيشا كبيرا يقود قواتها المسلحة ضباط برتبة مشير وهي اعلى رتبة تمنح في القوات المسلحة ، والعديد من الدول في العصر الحديث تفصل تفصيلا واضحا بين فئات القوات المسلحة العاملة في البر والبحر والجو ، وبذلك تستقل التقسيمات الى : جيش ، القوات البحرية والقوات الجوية، حرس الحدود ، ولكل منها رئاسة اركان مستقلة ، وفي هذه الحالة يقود القوات المسلحة رئيس اركان مشتركة " [1].

يعد التعريف الاجرائي لمفهوم المؤسسة العسكرية تعريفا شاملا من حيث كافة المهام التي يقوم بها الجيش الوطني الشعبي ، عن باقي المفاهيم التي تم تناولها ، وعليه هذا التعريف الاجرائي هو ما سنعمل به .

المطلب الثاني: لمحة تاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية

يعد الحديث عن المؤسسة العسكرية من بين اكثر المواضيع التي تلقى اهتماما بالغا من طرف الباحتين والمهتمين بالشأن العسكري والأمني، وللمؤسسة العسكرية الجزائرية خلفية تاريخية وحقب مرت بها منذ نشأتها والى غاية اليوم، وهذا ما يختص به هذا المطلب.

الخلفية التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية:

الظاهرة العسكرية في الجزائر تمثل حالة فريدة تجمعت فيها عوامل وصفات منها ما تشترك فيه مع غيرها ومنها ما تنفرد به، فهي ظاهرة تراكمية، متصلة بتاريخ التحرير الوطني في الجزائر، لقد واكبت هذه الظاهرة نشوء القوات المسلحة الجزائرية وتطورها منذ ان كانت مجرد تنظيم خاص مسلح تابع لحزب الشعب الجزائري، ثم عندما أصبحت أداة أساسية في معركة الاستقلال باسم جيش التحرير الوطني، بعد الاستقلال أصبح الجيش الرسمي للدولة الجزائرية الحديثة وأطلق عليه الجيش الوطني الشعبي.[2]

تعود الأصول التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية الى الحرب التحريرية، حيث شكل جيش التحرير الوطني النواة الأولى التي أسست لنشأة الجيش الوطني الشعبي سنة 1962، ولعل وصف الجيش الوطني الشعبي بأنه " سليل جيش التحرير الوطني " وصف له

[1] وردة رزاق لقرع، **مرجع سابق** ، ص و

[2] احمد ولد داداه واخرون ، **الجيش والسياسة في الوطن العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2002 ،صفحة ، 62.

دلالات أعمق من الدلالة الرمزية والتاريخية، ولذلك من الضروري التذكير بان نشأة هذا الأخير جاءت نتاج قناعة تشكلت لدى العسكريين من قدماء المنظمة الخاصة بضرورة تجاوز خلافات السياسيين وإعلان الثورة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي [1].

مرت المؤسسة العسكرية الجزائرية في نشأتها بمراحل تاريخية بداية من المنظمة الخاصة لحزب الشعب الجزائري ومرورا بجيش التحرير الوطني وأخيرا بالجيش الوطني الشعبي، ولسرد هذه المراحل التاريخية وتتبعها التسلسلي سنمر بهذه المراحل التاريخية وبداية من المنظمة الخاصة لحزب الشعب الجزائري .

المنظمة الخاصة لحزب الشعب الجزائري : تعتبر المنظمة الخاصة النواة الأولى للقوات المسلحة الجزائرية ، وقد تأسست هذه المنظمة بقرار من اللجنة المركزية للحزب سنة 1947، واسندت لها مهمة الاعداد للثورة المسلحة . جاء هذا القرار نتيجة لتعنت السلطة الاستعمارية ومجازر احداث الثامن من ماي 1945 ، التي استخلص حينها قادة الحزب ان الكفاح والعمل المسلح هو ضرورة للقضاء على الاستعمار الفرنسي وتحقيق الاستقلال ، عمل الحزب على اختيار عدد من المناضلين السياسيين لعضوية المنظمة الخاصة الذين لهم الالمام بتقنيات العمل العسكري، عملت المنظمة الخاصة تحت قيادة الحزب وتطورت بموازاة التنظيم السياسي للحزب ، وادى السعي لعضوية المنظمة الخاصة الى نوع من التمايز والتنافس بين المنظمتين ، حيث تميزت المنظمة الخاصة بمستوى عالي من الالتزام والنضال ، ومن هنا بدأت مسيرة مختلفة لجناحين ينتمون الى مدرسة سياسية واحدة وهدف واحد يعملون لأجله وهو تحقيق الاستقلال الوطني [2].

اكتشفت السلطة الاستعمارية المنظمة الخاصة في 1950 وفككت خلاياها واعتقلت العديد من أعضائها وحتى أعضاء القيادة العليا ، اتخذت القيادة السياسية للحزب قرار بحلها ماعدا هياكلها الموجودة في جبال الاوراس والقبائل ، سبب هذا الاكتشاف كارثة سياسية للحزب والثورة الجزائرية ،وادى الى خلافات كبيرة بين أعضاء المنظمة والقيادة السياسية حول أساليب احتواء الكارثة وايواء الناجين من الاعتقال وإعادة بعضهم للتنظيم السياسي ، ارتكبت حينها أخطاء تنظيمية انعكست على مجمل العلاقة بين أعضاء المنظمة الخاصة والقيادة السياسية للحزب، تمثل الخلاف الأساسي في المطالبة بإعادة تكوين المنظمة الخاصة على أسس جديدة ، رافق هذا الشك في نيات القيادة السياسية وترددها في إعادة تشكيلها والى

[1] ميلود ولد الصديق ، " فينومنيولوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر "، في : **فهم الامن القومي الجزائري من مدخلي الامن الوطني والدفاع الوطني** . بلهول نسيم ، عمان ، دار الحامد ، ط1 ، 2015 ، ص 168_169.

[2] احمد ولد داداه واخرون،**مرجع سابق** ، ص 63

تنكر العمل الثوري للحزب ، وفي عام 1952 شكل أعضاء المنظمة الخاصة تنظيم سري صغير واخذ على عاتقه التحضير للعمل المسلح دون علم القيادة السياسية ، وعند انفجار الخلاف بين مصالي الحاج واللجنة المركزية للحزب عام 1953 ، كونت هذه الأخيرة مع إطارات التنظيم السياسي للحزب لجنة تظم الطرفين اطلق عليها اللجنة الثورية للوحدة والعمل تمثل هدفها توحيد الحزب والشروع في العمل المسلح [1].

تمخض عنه اجتماع 22 التاريخي والقيادة التي أعلنت الثورة المسلحة في نوفمبر 1954

_ جيش التحرير الوطني: تعد المقاومة الشعبية والدعم الشعبي لجيش التحرير الوطني الركيزة الأساسية التي دعمت فكرة الكفاح المسلح والقوة الحقيقية لمواجهة قوات الاحتلال الفرنسي، اخذ قادة الثورة نظرا لطبيعة المعركة، مواجهة جيش الاحتلال الذي يتفوق في العدد والعدة .[2]

بدأت هذه المرحلة عندما تحولت فكرة الثورة من فكرة ماثلة في اذهان نخبة الناشطين في المنظمة الخاصة الى واقع فعلي عقب اعلان تفجير الثورة في نوفمبر 1954، وولادة جيش التحرير الرسمية، ومن تلك اللحظة اصبح هذا الجيش الذراع العسكرية لجبهة التحرير الوطني، وخضع لمبدأين .

– **اللامركزية:** بسبب اتساع الأرض الوطنية ، كان يستحيل ان يقود الكفاح أي جسم ممركز، لذا تقرر ترك حرية العمل كاملة لكل ولاية .

– **أولوية الداخل على الخارج:** ويعني ذلك انه لا يمكن فعل أي اشي من دون موافقة أولئك الذين يقاتلون على الأرض. ويقصد بالخارج، البعثة الخارجية المتكونة أساسا من: احمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين ايت احمد وتقوم، بمساعدة مصر، بمد شبكات لتزويد مراكز المقاومة بالسلاح [3].

تستمر هذه المرحلة طيلة فترة الثورة وفيها استفاد جيش التحرير الوطني من اندماج عناصر عديدة في تركيبته، من الفلاحين والطبقات الشعبية الهشة، وتدعم بعناصر مدربة عسكريا من الذين حاربوا في صفوف الجيش الفرنسي خلال الحربين العالميتين. وأمد هؤلاء الجيش ببعض خبراتهم القتالية. كما تدعم في فترة متأخرة من الثورة بنخبة من القيادات

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص ص 64_65

[2] علي خازن ، تاثير الانفاق العسكري على التنمية ،**رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الدراسات الأمنية والاستراتيجية غير منشورة**، جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015 _ 2016 ،ص31

[3] نسيم بلهول ،" في الأصول والابعاد السوسيوتاريخية للمؤسسة الأمنية الجزائرية "، في : نسيم بلهول ، **مرجع سابق** ، ص 140

العسكرية الجزائرية المتوسطة الرتب من الفارين من الجيش الفرنسي (DAF) ، كما كان للمبتعثين الجزائريين الى البلدان العربية من ذوي التكوين العسكري دورا في تطوير هذا الجيش وتنظيمه .ظل جيش التحرير في هذه الفترة يطور مهاراته على طريقة التجربة والخطأ، دون ان يمنع ذلك ظهور ثنائية السياسي والعسكري ، وعلى الرغم من ان القيادات الأولى للثورة كانت تجمع بين الوظائف السياسية والعسكرية [1].

وفي عام 1956 نظمت جبهة التحرير اول مؤتمر لها سمي مؤتمر " الصومام " والذي كان يعتبر اول محاولة لتنظيم العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر بشكل ديمقراطي من خلال إعطاء الأولوية للسياسي على العسكري ، حيث خرج بقرارات هامة تمثلت في انشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وانبثقت منه لجنة التنسيق والتنفيذ ، ومن ومهماتها الاشراف على الشؤون السياسية والعسكرية ، وتوجيه قادة الولايات ، وتم تقسيم الجزائر الى 6 ولايات او قطاعات عسكرية وعلى راس كل ولاية قائد برتبة عقيد ، وتم تنظيم الجيش الى فوج وفرقة وكتيبة وفيلق [2].

كان لمؤتمر الصومام اثره الإيجابي في اتجاه تنظيم قوات جيش التحرير الوطني، باستحداث هيئات مسؤولة، وتنظيم الرتب العسكرية ، وانشاء تنظيم اداري جديد [3].

وفي عام 1958 تحول جيش التحرير الى جيش تشرف عليه هيئة عامة لقيادة الأركان لتنسيق العمليات العسكرية بين الولايات الست، وبتأسيس هيئة الأركان العامة وعهد برئاستها الى هواري بومدين الذي كان قائدا للولاية الخامسة عمل على انتداب تلامذة الثانوي الجزائريين ... ، فقد كان واعيا ان التطور السريع الذي يشهده جيش التحرير الوطني ، يحتاج الى مستوى رفيع من التنظيم والدعم " اللوجستيكي " ، مما يعني ضرورة تجنيد ضباط يحسنون القراءة وكتابة التقارير [4].

وفي 19 سبتمبر 1958 تحولت لجنة التنسيق والتنفيذ الى اول حكومة مؤقتة للجزائر ، دامت حتى يوليو 1959 اعترفت بها 26 دولة ، اجرت جبهة التحرير الوطني اول اتصال بينها و بين الحكومة الفرنسية عام 1962 واستمرت المفاوضات جنبا الى جنب مع ضغط الثورة الشعبية والعمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني ، حتى تم توقيع اتفاقية "

---

[1] الطاهر سعود ، " أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر "، **سياسات عربية** ، م 29 ، ع 24 ، يناير 2017، ص 32

[2] اسراء احمد إسماعيل ، **العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين مصر والجزائر**، القاهرة : المكتب العربي للمعارف ،ط1 ، 2017 ، ص 75

[3] الطاهر سعود ، **مرجع سابق** ، ص 33

[4] نسيم بلهول ، **مرجع سابق** ، ص 151

إيفيان" في مارس 1962 وفي 1 يوليو من نفس العام تم اجراء استفتاء للشعب الجزائري لنيل الاستقلال وفي 3 جويلية اعترفت فرنسا باستقلال الجزائر وتم تحديد يوم 5 جويلية 1962 كموعد رسمي لإعلان الاستقلال [1] .

- **الجيش الشعبي الوطني :** بعد الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي الذي دام اكثر من 130 سنة ، خرجت الجزائر مدمرة في شتى المجالات من بنى تحتية وقاعدية ، حيث اخذ الجيش على عاتقه مسؤولية بناء الدولة الجزائرية الحديثة، باعتباره المؤسسة الوحيدة التي تتمتع بالتنظيم والتجانس [2].حيث اصبح الجيش يحمل اسم " الجيش الوطني الشعبي " الذي عزز بشعار " الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني " ، حيث يرمز الى جملة من المعاني :" **الوفاء للثورة ولجذورها الشعبية ، الحرص على رصيد وميراث التحرير الوطني ، الطموح لتحديث الجيش بما يمكنه من القيام بدور الجيوش العصرية**"[3].

وفي هذا الاطار اهتم الجيش بالتكوين العسكري من خلال ارسال البعثات الى الدول الصديقة لتتكون وتتخرج من كبريات المعاهد والمدراس العسكرية .ولتدعيم هذا المجال عملت الجزائر على انشاء العديد من الهياكل والمدارس والمعاهد العسكرية كمدرسة اشبال الثورة، والكلية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال في 1963 ، مدرسة الدرك الوطني بلعباس في 27 مارس 1964 ، المدرسة الوطنية للسلاح المضاد للطيران برغاية وفتح المدرسة التكتيكية للعتاد العسكري، ومدرسة الصحة العسكرية في 1965 وتلاتها انشاء العديد من الهياكل والمعاهد للتكوين في مختلف الأسلحة ،حتى يتسنى للجيش الوصول الى مصاف الجيوش الحديثة والتقنيات العسكرية المتطورة والتزود بمختلف الأسلحة المتطورة والحصول على موارد بشرية ذو كفاءة عالية ومحترفة [4]، لضمان الجاهزية القتالية والمساهمة في بناء وتشييد الدولة

واخيرا يمكن القول ان المؤسسة العسكرية في الجزائر شهدت عدة مراحل تاريخية، بداية من تأسيس المنظمة الخاصة في عهد حزب الشعبي الجزائري، وصولا الى جيش التحرير الوطني وأخيرا الجيش الرسمي للدولة الجزائرية تحت اسم الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير.

---

[1] اسراء احمد إسماعيل ، **مرجع سابق** ، ص ، 76

[2] علي خازن ، تاثير الانفاق العسكري على التنمية ، **مرجع سابق** ، ص 31

[3] احمد ولد داداه واخرون ،**الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2002 ، ص، 68

[4] علي خازن ، **مرجع سابق** ، ص ص 32

المطلب الثالث : المهام الدستورية للمؤسسة العسكرية الجزائرية

تتميز المؤسسة العسكرية لفرضها النظام وتطبيق القوانين والتشريعات مما يتيح لها انتظام العمل ونجاحها في القيام بوظائفها من جهة وتبيان علاقاتها مع المؤسسات الأخرى، حيث وضحت لها معظم دساتير الجمهورية مجموعة من المهام الدستورية التي ينبغي القيام بها .

اخذت المؤسسة العسكرية بعد الاستقلال على عاتقها مسؤولية تنمية البلاد والمشاركة بقوة في العملية التنموية، حيث خولتها المادة (08) من دستور 1963 صلاحيات سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث جاء في هذه المادة ".... ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد ..."

وفي سياق اخر نص على تجاوز المفهوم التقليدي لمهام المؤسسة العسكرية وذلك بإسناد مهام التنمية الكبرى للجيش، وهذا ما جاء في ميثاق 5 جولية 1976 الذي نص صراحة على "... ومن هنا استبعد المفهوم التقليدي الذي يجعل من الجيش على هامش المجتمع .... ، وعنصرا هاما في ترقية الثورة الثقافية والثورة الزراعية والثورة الصناعية .."، "... فمهام التنمية الكبرى التي يقوم بها تجعل منه مؤسسة تامة الاندماج في الحركة الشاملة للثورة ".

– اما الفصل السادس من دستور 1976 اكد على ان المهمة الأساسية الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته وتامين الدفاع عن البلاد وسلامة ارضيه ومنطقته الاقتصادية الخاصة بها ، وهذا حسب ما جاء في المادة (82) من نفس الفصل " تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي .. في المحافظة على استقلال وسيادته والقيام بتامين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد ... ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها ... يساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة للثورة في تنمية البلاد ...".

كما اكد الميثاق الوطني لعام 1986 على ".... المساهمة في تنمية البلاد وتشييد مجتمع جديد من خلال التحسين التكنولوجي وإقامة صناعة عسكرية "، لكن بمجيء دستور 1989 لم يعد للمؤسسة العسكرية أي دور تنموي في الحياة الاقتصادية والتركيز على المهام الأساسية التي يضطلع بها الجيش وهذا ما جاء في المادة (24) ".... تتمثل المهمة الأساسية للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ". وهذا ما اعاده دستور 1996 في المادة (25) [1].

[1] **المرجع نفسه** ، ص ص 35-36

اما "المرسوم الرئاسي رقم (08_ 102) المؤرخ في 26 مارس 2008 جاء ليحدد القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي التجاري التابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي "[1].

جاء هذا المرسوم ليحدد الطابع القانوني لمؤسسات الصناعة العسكرية الجزائرية التابعة للقطاع الاقتصادي التجاري للجيش الوطني الشعبي

وفي الأخير نخلص الى ان مهمة الدفاع لم تقتصر فقط في المهام العسكرية المحضة للمؤسسة العسكرية الجزائرية ، وانما شمات أيضا حتى المهام التنموية التي شارك فيها الجيش الوطني الشعبي منذ الاستقلال ، كما ساهم في بناء المجتمع الجزائري وهذا ما اكدت عليه اغلب دساتير الجمهورية .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، " مرسوم رقم 08_102 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1429 الموافق 26 مارس 2008 "، **الجريدة الرسمية** ، العدد 17 ، الجزائر .2008، ص، 3

المبحث الثاني : البنية التنظيمية للمؤسسة العسكرية الجزائرية

في هذا المبحث سنتناول مجموعة من المطالب التي تهتم بخصائص المؤسسة العسكرية إضافة الى فروع القوات المسلحة الجزائرية.

المطلب الأول : خصائص المؤسسة العسكرية الجزائرية

يمتاز الجيش الجزائري بخصائص تميزه عن باقي سائر جيوش العالم وهذا لما له خصائص فريدة من نوعها، سواء من حيث النشأة والتكوين والخلفية التاريخية التي يعود اليها، وكذلك المكانة التي يحضا بها في الدولة الجزائرية ، وهذه اهم الخصائص التي نوجزها فما يلي :

1) المشروعية الثورية : ينفرد الجيش الجزائري بخاصية جعلته يمتاز بها عن باقي جيوش العالم ، حيث يتميز بانه كان سباقا من حيث النشأة عن وجود الدولة الجزائرية ، وكذلك من بين المفارقات انه هو من انشاء الدولة في حين ان الدول هي من تنشئ الجيوش[1].

2) التركيبة البشرية : تنفرد المؤسسة العسكرية الجزائرية من حيث تركيبتها البشرية عن باقي جيوش القارة الافريقية التي تكون غالبا متكونة في المدارس العسكرية الغربية او كانوا أعضاء في الجيوش الاستعمارية ، او قد تكون تشكلت بعد استرجاع السيادة الوطنية ، في حين ان الجيش الجزائري تشكل في اغلبيته من الفلاحين ومن أبناء الشعب ومن المناضلين الذين لبوا نداء الكفاح [2].

3) المساهمة في التنمية : من المميزات التي انفرد بها الجيش الجزائري المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد منذ الاستقلال ،" حيث ساهم افراد الجيش بصفة مباشرة في انجاز المشاريع الاقتصادية ، لاسيما تلك المتعلقة بإنجاز مشروع السد الأخضر، طريق الوحدة الافريقية ، القرى الاشتراكية ، بناء المطارات والمرافق الصحية ...." ، وهذا في اطار الخدمة الوطنية التي اقرت في 1968. [3]

---

[1] مسلم بابا عربي ، "الجيش والانتخابات في الجزائر (1991 _2004 "**رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التنظيمات السياسية والإدارية غير منشورة** ،جامعة ورقلة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2004_2005، صفحة 114.

[2] ميلود ولد الصديق ،" **مرجع سابق** ، ص 171 .

[3] علي خازن ، **مرجع سابق**، صفحة 33

4) الماضي السياسي : منذ نشأة الجيش الجزائري اعتبر الوظيفة السياسية من مهامه وصفة في تكوينه ، وطرفا اساسي في مكونات السلطة السياسية الحاكمة في البلاد ، الى غاية مارس 1989 تاريخ انسحابه من الحزب الحاكم ومنعه من الممارسة السياسية [1].

المطلب الثاني : فروع القوات المسلحة الجزائرية

تعد القوات المسلحة هي عماد الدفاع عن امن دولها ، ويتم تشكليها وتسليحها وتدريبها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تضعها الدولة ، وتنقسم الى قوات جوية وبرية وبحرية.

عرفت الفترة التي أعقبت الاستقلال نشأة وزارة الدفاع الوطني والدرك الوطني ومصالح المخابرات ومحافظة الجيش للاتصال والتعبئة التي تعود تاريخيا الى فترة حرب التحرير. فان الفترة الثانية لاستقلال البلاد شهدت تطورا في مجال تدريب افراد القوات المسلحة على مختلف الفنون القتالية. فقد عرف الجيش الوطني الشعبي في نطاق توجهه نحو الاحترافية تشكيل هيئة الأركان في الثمانينيات، سرعان ما تعززت بهيئة القوات البرية سنة 1986 ، لتدعمها الدولة بقوات جوية [2].

تنقسم القوات المسلحة الجزائرية الى قوات برية وقوات جوية، قوات بحرية، قوات الدرك الوطني وقوات الدفاع الجوي عن الإقليم، وفي هذا المطلب سنتناول هذه الفروع بداية بالقوات البرية.

1- **القوات البرية الجزائرية** : تعرف أي قوة مسلحة حسب المجال الذي تعمل فيه ، ومن هنا اطلق اسم القوات البرية التي تنشط على الأرض ، يتم اعداد المنظومة العسكرية وبناؤها وفق استراتيجية الدفاع او أسلوب استخدام القوات الهادف الى التصدي بحزم للخصم لإجباره على التراجع ، تنظم القوات في أغلب الجيوش لتؤمن تنسيق وتسيير وسائل العمل المخصصة لكل سلاح [3].

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 31

[2] نصر الدين الاخضري ،" الجيش الوطني الشعبي بين واجب حماية الحدود والالتزام بالمشاركة في بعث أسباب التنمية "، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم ب : **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزمات السيادية والتحديات الإقليمية** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014، ص 63

[3] دون مؤلف ، " القوات البرية "، **في موقع وزارة الدفاع الوطني** https://www.mdn.dz/site_cfa/index.php?L=ar ، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2019_02_24.

تعززت القوات المسلحة الجزائرية بهيئة القوات البرية بداية من ثمانينيات القرن الماضي تحديدا في سنة 1986 ، وهذا لما لهذه القوات من أهمية في التشكيلة العسكرية الجزائرية .وكذلك لما تشكله هذه القوة لدى غالبية المواطنين الذين ادوا الخدمة الوطنية ضمن هذه القوات . تأسست قيادة القوات البرية بغرض ضمان النجاح التام لمهام أسلحة القتال وتطويرها وتمكينها من بلوغ مستوى عالي من التحضير والاستعداد القتالي ، فان نشأتها تستجيب الى متطلبات التنظيم والإدارة وكذا تحضير القوات البرية عبر كافة التراب الوطني[1].

يعد افراد القوات البرية المكون الغالب في وحدات الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، الذين يستلهمون من المبادئ والقيم التي شكلت عاملا حاسما في تحقيق النصر ابان الثورة التحريرية . [2]

1-1- **وحدات واسلحة القوات البرية الجزائرية** : تمتلك القوات البرية الجزائرية وحدات قتالية ذو كفاءة عالية ، حيث تنقسم هذه الوحدات او الأسلحة حسب الاختصاص ولكل منها دورها ضمن تشكيلة القوات البرية بداية من سلاح المشاة الى سلاح المدفعية المضاد للطيران .

أ- **سلاح المشاة** : يمثل سلاح المشاة المتكون من هياكل جيش التحرير النواة التاريخية الصلبة للقوات البرية ، حيث يعتبر هذا السلاح رمزا للعسكرية وهذا لتنوع وحداته وتشكيلاته ، كما يتميز سلاح المشاة بخصوصية المراقبة المستمرة للميدان مما يتفرع الى مشاة ميكانيكية وأخرى محمولة .

ب-**سلاح المدفعية** : سلاح قوي وفتاك يخشاه قادة الحرب ، وهذا بالنظر لقدرته على التصدي للتشكيلات المعادية اثناء اقترابها وفي عمقها ، كما يشتهر هذا السلاح بديمومة واستمرارية نيرانه في مختلف الظروف .

ت-**سلاح المدرعات** : نشاء منذ السنوات الأولى للاستقلال ، وهذا السلاح غالبا ما يكون تأثيره حاسما على مجرى المعركة البرية ، تميز سلاح المدرعات بالحضور الدائم ضمن التشكيل القتالي وفي الخطوط الامامية وبالتواجد المستمر في ساحة المعركة .

ث-**سلاح هندسة القتال** : يمتاز بقدرته على تصور وإنجاز التحصينات ، كما تكمن فعاليته على الخصوص في البحث وتدمير العدو الخفي الا وهو اللغم ، ساهم هذا السلاح منذ الاستقلال على القضاء على حقول الألغام .

---

[1] **المرجع نفسه**

[2] اعمر سرير ، "الافتتاحية "، **مجلة القوات البرية الجزائرية** ، عدد 55 ، الجزائر ، سبتمبر 2017 ، ص 2 .

ج- **القوات الخاصة :** هي وحدات ذات طابع نخبوي ، متمرسة على القيادة بأعمال المغاوير ، بإمكانها الحصول على المعلومات وفي عمق تشكيلات العدو وبمقدورها أيضا تبليغ المعلومات المفيدة ومساعدتها في اتخاذ القرار [1].

ح- **سلاح الامداد :** له دورا هاما على مستوى كل الوحدات والتشكيلات فهو يمثل الوظيفة الإمدادية الأكثر أهمية في مجال انتشار القوات ، تأسس في بداية الامر كمديرية للنقل ثم ادمج بعد ذلك ضمن أسلحة القتال وعند نشأة القوات البرية تم الحاقه بها ، له تأثير واضح على الوحدات القتالية وقدراته تقاس بمدى جاهزية عتادها ودرجة استكمالها بالأسلحة والذخيرة ، وبغض النظر عن مهام النشاط الإداري وتسيير العتاد ، فان مهمة صيانة العتاد في زمن السلم والقدرة على تجديد الاستكمالات في زمن الحرب من المهام الأساسية لسلاح الامداد .

خ- **سلاح الإشارة :** تعد معالجة وايصال المعلومات وتنظيم الاتصالات للوحدات البرية من المهام الأساسية لوحدات سلاح الإشارة ، المندمجة ضمن تشكيل قوام المعركة البرية ونُويات الإشارة العضوية لهذه الوحدات تتطلب صيانة شبكات الإشارة والاتصال والمحافظة عليها توفر القدرة والاستعداد لمواجهة الاخطار باستمرار والتصدي لكل ما من شانه ان يحدث اضطرابا بهذه الشبكات او يحاول تشويشها لمدة طويلة

د- **سلاح المدفعية المضاد للطيران :** يتصف بدرجة عالية من التقنية وبالسرعة والدقة والتنسيق ، القدرة على حماية القوات في الميدان.

1-2- **مهام القوات البرية وهيكلها التنظيمي :** تتهيكل القوات البرية كغيرها من القوات ضمن هيكل تنظيمي هرمي بداية من القيادة المركزية الى مراكز التكوين والمكاتب، وهذا التنظيم هو نتاج المهام التي تقوم بها هذه الوحدات ، وعليه هذه هي ابرز المهام التي تقوم بها وحدات القوات البرية .

أ- **مهام القوات البرية الجزائرية :** وعلى راس مهامها تتكفل قيادة القوات البرية بتنظيم وتحضير القوات البرية من اجل ضمان الدفاع عن المجال البري بالتعاون مع القوات الأخرى ومن اجل ذلك تقوم ب :

- اعداد نظام عمل القوات البرية ومختلف القوانين.
- ضمان الجاهزية العملياتية للقوات البرية.
- تنظيم، توجيه ومراقبة التمارين التدريبة للقوات البرية.

[1] وزارة الدفاع الوطني ، **مرجع سابق**

ب- **الهيكل التنظيمي للقوات البرية:** تنتظم القوات البرية الجزائرية الى قيادة مركزية ووحدات واقسام وهي كما يلي:

- قيادة مركزية: وتتوفر هذه القيادة على
  1. امانة القيادة، قيادة الأركان، المفتشية
  2. اقسام الأسلحة (البحث والتطوير، المدارس، المصالح المشتركة)
  3. قسم الموارد البشرية (الإشارة، العتاد، المعتمدية، المصالح، خلية الاتصال)
  4. المكاتب (المراكز، مجموعة المقر العام)
- قطاعات عسكرية وعملياتية
- وحدات كبرى ووحدات مستقلة
- مؤسسات تكوينية [1].

[1] وزارة الدفاع الوطني ، **مرجع سابق** .

الشكل رقم 01 :الهيكل التنظيمي للقوات البرية الجزائرية :

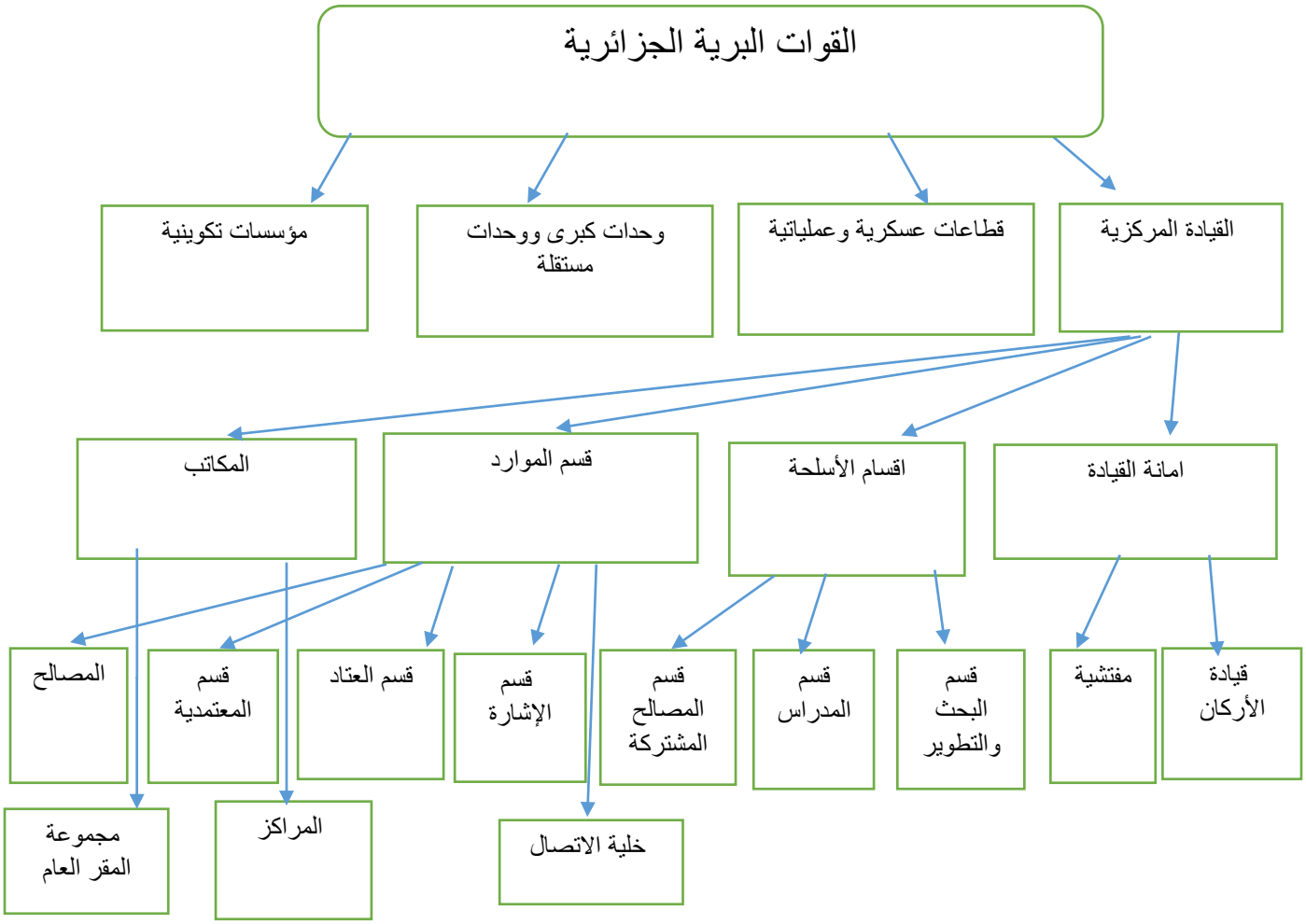

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على موقع وزارة الدفاع الوطني
https://www.mdn.dz/site_cfa/index.php?L=ar

2- القوات الجوية الجزائرية : تعد القوات الجوية فرع من فروع القوات المسلحة الجزائرية، ويتمثل دورها في حماية المجال الجوي للبلاد من أي تهديد خارجي .

تعود نشأة القوات الجوية الجزائرية الى دراسة استراتيجية تهدف الى تنويع أساليب الكفاح في جيش التحرير ضد الاستعمار الفرنسي ، وجاءت ضمن تطبيق قرارات مؤتمر الصومام الذي دعا الى تشكيل جيش عصري متكامل ضمن خطة بعيدة المدى [1].

كما ان رؤية الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير ومقاربته في المجال التطويري، هي رؤية شاملة تتكامل فيها مختلف القوات وتتوافق مع صلب المنظومة الواحدة التي يتشكل منها قوام المعركة لقواتنا المسلحة [1].

[1] وزارة الدفاع الوطني ، **مرجع سابق**.

وعليه يمكن حصر مهام القوات الجوية بجملة من المهام حيث تضطلع القوات الجوية الجزائرية كغيرها من القوات المسلحة للدفاع عن التراب الوطني ، وتتهيكل هذه المهام في اطار بناء تنظمي هرمي يتمثل في :

2-1- **الهيكل التنظيمي للقوات الجوية الجزائرية :** تتهيكل القوات الجوية كما يلي .

- القيادة المركزية تستفيد من : مساعدة اركان ، مفتشية ، اقسام السلاح ، مكاتب مختصة ،مديريات الدعم
- القيادة الجوية : على مستوى النواحي العسكرية
- الوحدات الجوية
- القواعد الجوية : مدارس ، مراكز التكوين ، مؤسسات الدعم ووحدات الدفاع والحماية

2-2- **مهام القوات الجوية :** تتولى القوات الجوية جملة من المهام سواء عامة او خاصة او مهام أخرى وهذه أهمها :

- المساهمة في الدفاع عن المجال الجوي الوطني
- المراقبة والحماية عن قرب
- التغطية الجوية للقوات
- المساهمة في عمليات الإنقاذ والبحث والإغاثة [2].

[1] احسن صخري ،" نحو تدعيم القدرات القتالية للقوات البحرية الفريق احمد قايد صالح نائب وزير الدفاع الوطني رئيس اركان الجيش الوطني الشعبي يدشن كاسحة الألغام "الكاسح -1 " رقم المتن 501" ، **مجلة الاسطول ،** عدد 53 ، الجزائر، 2017 ، ص 9 .

[2] وزارة الدفاع الوطني ،**مرجع سابق** .

الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي للقوات الجوية الجزائرية :

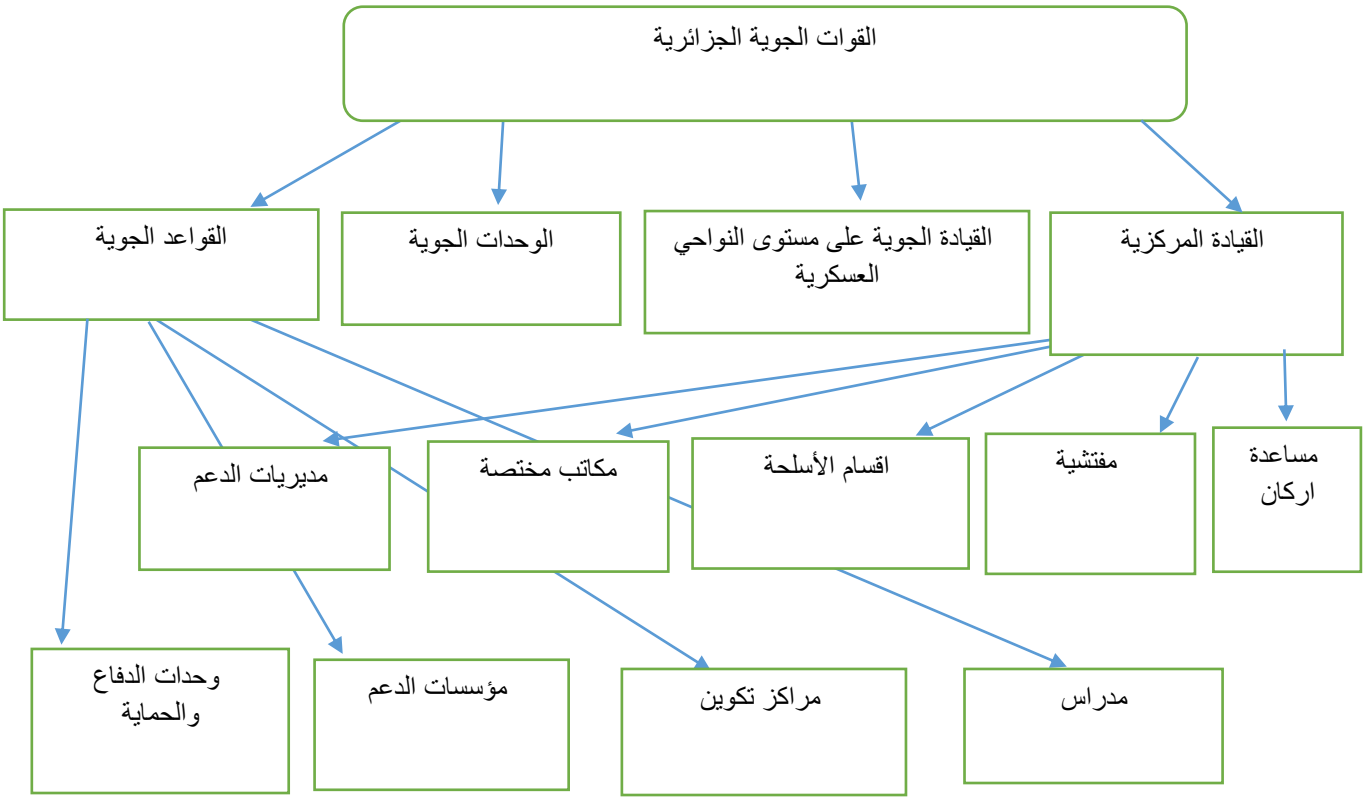

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على موقع وزارة الدفاع الالكتروني
https://www.mdn.dz/site_cfa/index.php?L=ar

3- القوات البحرية الجزائرية : تعد القوات البجرية واحدة من اهم القوات المشكلة للقوات المسلحة الجزائرية وهذا لما لها من أهمية مثلى على حسم المعركة . كما ان تاريخ الحروب الحديثة برهن على مدى قدرة الوحدات القتالية البحرية على حسم المعارك في ساحات القتال[1]، من حيث انها تستطيع ضمان المرونة في المناورة والسرعة في التدخل[2].

3-1- مهام القوات البحرية الجزائرية : تسهم القوات البحرية الجزائرية من خلال المهام المسندة اليها في الدفاع عن مختلف مناطق المجال البحري لاسيما فيما يتعلق بـ:

- حماية وامن المشارف البحرية
- الدفاع عن المجال البحري الوطني
- حماية المصالح الوطنية في البحر
- الدفاع عن الساحل وحماية الشواطئ

[1] وزارة الدفاع الوطني، **مرجع سابق** .

[2] **المرجع نفسه** ،

3-2- الهيكل التنظيمي للقوات البحرية الجزائرية : تتكون القوات البحرية من الهياكل التالية :

- قيادة مركزية تتضمن : اركان ، مفتشية ، اقسام الأسلحة ، مصلحة وطنية لحراسة الشواطئ
- قيادات جهوية : الواجهة البحرية الغربية ، واجهة بحرية وسطى ، واجهة بحرية شرقية
- هياكل تكوين تتمثل في : مدارس تكوين ، مدراس تكوين [1].

الشكل رقم 3 يلخص الهيكل التنظيمي للقوات البحرية الجزائرية

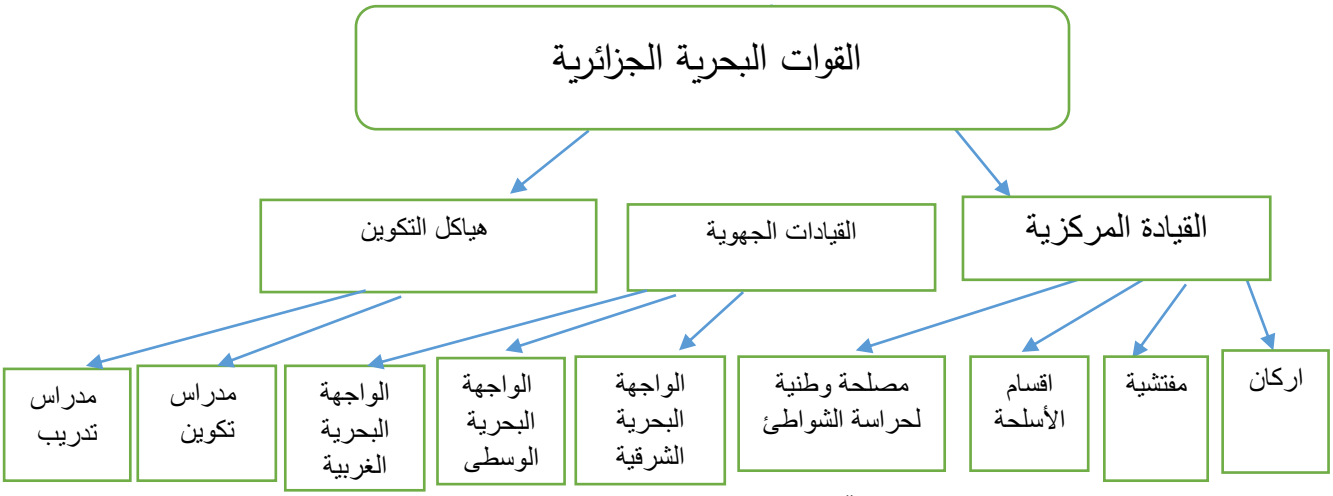

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على موقع وزارة الدفاع الالكتروني
https://www.mdn.dz/site_cfa/index.php?L=ar

4- قوات الدفاع الجوي عن الإقليم : تتمحور جهود قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم، أساسا، حول تحديث المعدات و تحسين أدائها، و ذلك بالنظر إلى ما تقتضيه متطلبات السلاح . هذه المتطلبات تمليها التطورات التكنولوجية لأنظمة السلاح و كذا الضرورات العملياتية التي تسمح لقوات الدفاع الجوي عن الإقليم بمواجهة أي تهديد جوي محتمل لسلامة و وحدة التراب الوطني، بطريقة فعالة و دائمة [2].

[1] وزارة الدفاع الوطني ، **مرجع سابق**.

[2] **المكان نفسه**

كما ان الجاهزية العملياتية والقتالية التي اصبح يتمتع بهما قوات الدفاع الجوي عن الإقليم ، على غرار كافة القوات الأخرى للجيش الوطني الشعبي ، ماهي الا نتاج وعي افراد الجيش وادراكهم لحجم الرهانات الواجب كسبها [1] .

4-1- مهام قيادة الدفاع الجوي عن الإقليم : في اطار الاسهام بالاضطلاع بالمهام الدستورية للجيش الوطني الشعبي ، تكلف قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم بـ:

- كشف وتقييم كل تهديد موجه ضد التراب الوطني وضمان نشر الإنذار .
- الحفاظ على السيادة الوطنية في كل الأحوال وذلك بضمان الشرطة الجوية ، ومنع استعمال الفضاء الوطني من طرف أي معتدي محمل .
- المشاركة بالتنسيق مع الهيئات الوطنية المعنية في تقنين وتنظيم الحركة الجوية العامة
- تنظيم وتقنين الحركة الجوية العسكرية بالتنسيق مع قيادة القوات الجوية
- ضمان بالنسبة لمهام المصلحة العامة وبالتنسيق مع الإدارات الوطنية المعنية
- تنظيم وسير عمليات البحث والإنقاذ للطائرات في حالة خطر في منطقة اعلام الطيران الجزائري ، في هذا الشأن اقتنت قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم محطات أرضية ملحقة بالنظام الدولي للبحث والإنقاذ باللجوء الى القمر الصناعي او ما يعرف بنظام كوسباس سارسات

4-2- تنظيم قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم : يتمثل التنظيم العام لقيادة قوات الدفاع الجو عن الإقليم فيما يلي :

- قيادة مركزية مكونة من اركان : مفتشية ، اقسام السلاح ، ومن مكاتب ومصالح متخصصة من مديريات الدعم ومن مركز عمليات يضم معالجة وتقييم معلومات الدفاع الجوي
- قيادات المناطق على مستوى المناطق العسكرية
- قوام المعركة مؤسس على وحدات الكشف والمراقبة وكذا وحدات الصد ارض-جو.
- مؤسسات للتكوين
- مؤسسات الدعم المتعدد الاشكال
- مراكز للبحث والتطوير [1].

[1] دون مؤلف ، " االسيد الفريق احمد قايد صالح نائب وزير الدفاع رئيس اركان الجيش الوطني الشعبي في زيارة عمل وتفقد لمقر قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم "، **مجلة التصدي ،** العدد 43 ، الجزائر،افريل 2017 ، ص 4 .

الهيكل التنظيمي رقم 4 يلخص الهيكل التنظيمي لقوات الدفاع الجوي عن الإقليم

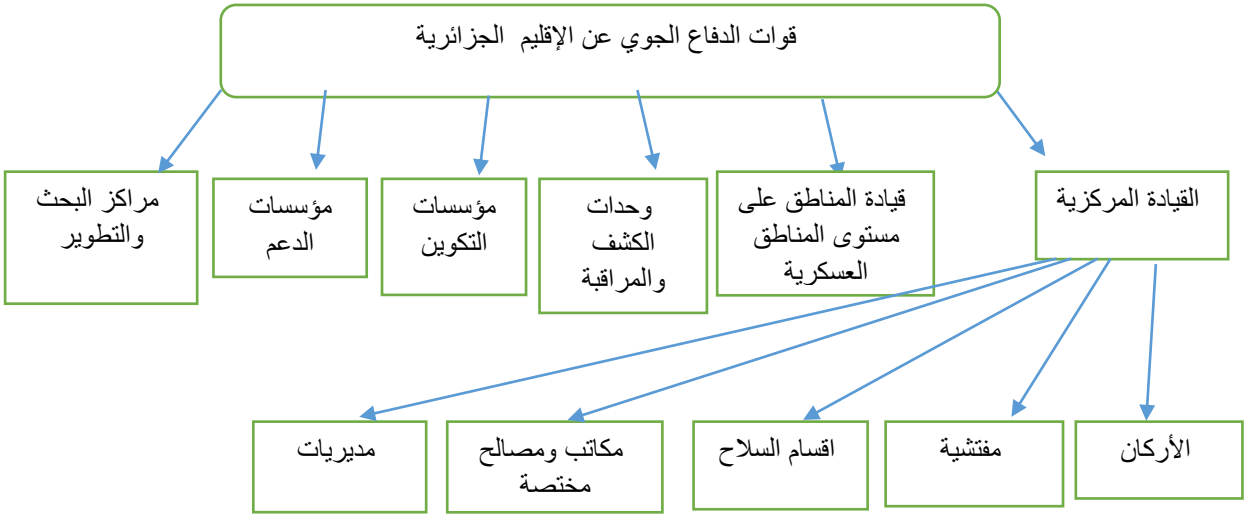

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على موقع وزارة الدفاع الالكتروني https://www.mdn.dz/site_cfa/index.php?L=ar

5- قوات الدرك الوطني : تأسس الدرك الوطني رسميا بعد الاستقلال بموجب الامر رقم 62_ 19 المؤرخ في 23 اوت 1962 بكونه جزء لا يتجزأ من الجيش الوطني يسهر على السلم العمومي وتطبيق القوانين والأنظمة .[2]

الدرك الوطني قوة عسكرية منوطة بها مهام الأمن العمومي ، وتحكمه القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل في وزارة الدفاع الوطني، والقوانين والتنظيمات المتعلّقة بمهمة الأمن العمومي. يمارس الدرك الوطني مهامه على كامل التراب الوطني ، وبصفة خاصة في المناطق الريفية وشبه الحضرية ، وعلى طرق المواصلات وعلى الحدود، يقيم الدرك الوطني علاقات خدمة مع أجهزة الأمن الأخرى ومع الأجهزة الوطنية ، ويقيم ويطور ، في إطار مهامه ، وطبقا للتنظيم الجاري به العمل ، علاقات تعاون مع الدرك والمؤسسات ذات القانون الأساسي المماثل في البلدان الأجنبية ، ويشارك في عمليات حفظ السلم تحت إشراف الهيئات الدولية .

[1] وزارة الدفاع الوطني ، **مرجع سابق**،

[2] وزارة الدفاع الوطني، **مرجع سابق** .

يشارك الدرك الوطني في الدفاع الوطني طبقا للخطط المقررة من قبل وزير الدفاع الوطني وفي محاربة الإرهاب ، ويتولى ممارسة مهام الشرطة القضائية والشرطة الإدارية والشرطة العسكرية.

5-1- مهام الدرك الوطني : تتولى قوات الدرك الوطني بجملة من المهام وتتمثل فيما يلي

أ- **مهام الشرطة الإدارية :** يسهر الدرك الوطني في مجال الشرطة الإدارية ، على حفظ النظام والسكينة العموميين بعمل وقائي تميزه مراقبة عامة ومتواصلة ويؤمن الامن العمومي بحماية الأشخاص والممتلكات وحرية التنقل على طرق المواصلات ، وبهذه الصفة يسهر على تطبيق القوانين والتنظيمات التي تحكم الشرطة العامة والخاصة .

ب-**مهام الشرطة القضائية :** يحارب الدرك الوطني ، في مجال الشرطة القضائية ، الاجرام والاجرام المنظم ويستعمل لهذا الغرض وسائل تحريات الشرطة العلمية والتقنية وخبرة الأدلة الجنائية ، ويمارس هذه المهمة طبقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية .

ت-**مهام الشرطة العسكرية :** يتولى الدرك الوطني ، في مجال الشرطة العسكرية ، الشرطة القضائية العسكرية طبقا لأحكام قانون القضاء العسكري والشرطة العامة العسكرية ، طبقا للتنظيمات الجاري بها العمل في الجيش الوطني الشعبي ، كما يكلف الدرك الوطني بمهام المراقبة العامة والمتواصلة للتراب الوطني والاستعلام واعلام السلطات العمومية وممارسة العمل الوقائي والردعي .[1]

5-2- تنظيم الدرك الوطني : يتضمن الدرك الوطني لتنفيذ مهامه الهيكل التنظيمي التالي:

1) قيادة الدرك الوطني : تتضمن قيادة الدرك الوطني : اركان ، مفتشية عامة ، الديوان، خلية الاتصال ، قسم المصالح المشتركة ، مصلحة الوقاية والمراقبة

2) الوحدات الإقليمية

3) الوحدات المشكلة

4) الوحدات المتخصصة

5) وحدات الاسناد

6) هياكل التكوين

[1] وزارة الدفاع الوطني، **مرجع سابق**.

7) المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الاجرام
8) المصالح والمراكز العلمية والتقنية
9) المصلحة المركزية لتحريات الجنائية
10) المفرزة الخاصة للتدخل : تم أنشاؤها بمقتضى مرسوم رئاسي مؤرخ في 27 اوت 1989 ، تسهر على تطبيق القانون وفرضه ، حيث يخضع افرادها من ضباط وضباط صف منتقين من مختلف مدارس الدرك الوطني الى تكوين خاص يعتمد على الاحترافية، وهي مخولة للتدخل في مختلف الظروف والاختصاصات في كامل التراب الوطني ، تضطلع المفرزة في اطار الشرطة القضائية وحفظ النظام العمومي بمهام مكافحة اللصوصية والإرهاب ، مكافحة القرصنة الجوية ، البحرية واحتجاز الرهائن ، ضمان امن النقل الجوي اثناء الطيران ، التوقيفات ذات المخاطر الكبرى ، الحماية المقربة للشخصيات الهامة والوفود الأجنبية في اطار نشاطات التعاون الخارجي لوزارة الدفاع الوطني وتقديم الدعم التقني لمختلف الوحدات .[1]

كما تتضمن اركان الدرك الوطني مراكز العمليات والمديريات السبع الاتية [2]:

1) مديرية الامن العمومي والاستعمال
2) مديرية الوحدات المشكلة
3) مديرية التلماتية (الاتصالات والاعلام الالي)
4) مديرية المدارس
5) مديرية الموارد البشرية
6) مديرية التخطيط والمالية
7) مديرية الامداد والمنشأت

تتهيكل المديريات في اقسام ومصالح مركزية

تلحق قيادة وحدات حرس الحدود بقيادة الدرك الوطني .

[1] باحث ميمونة ،" المفرزة الخاصة للتدخل للدرك الوطني "، **مجلة الجيش** ، العدد 650، الجزائر ، فيفري 2019 ، ص 26

[2] وزارة الدفاع الوطني ، **مرجع سابق،**

الشكل رقم 5 يلخص الهيكل التنظيمي لقوات الدرك الوطني الجزائري

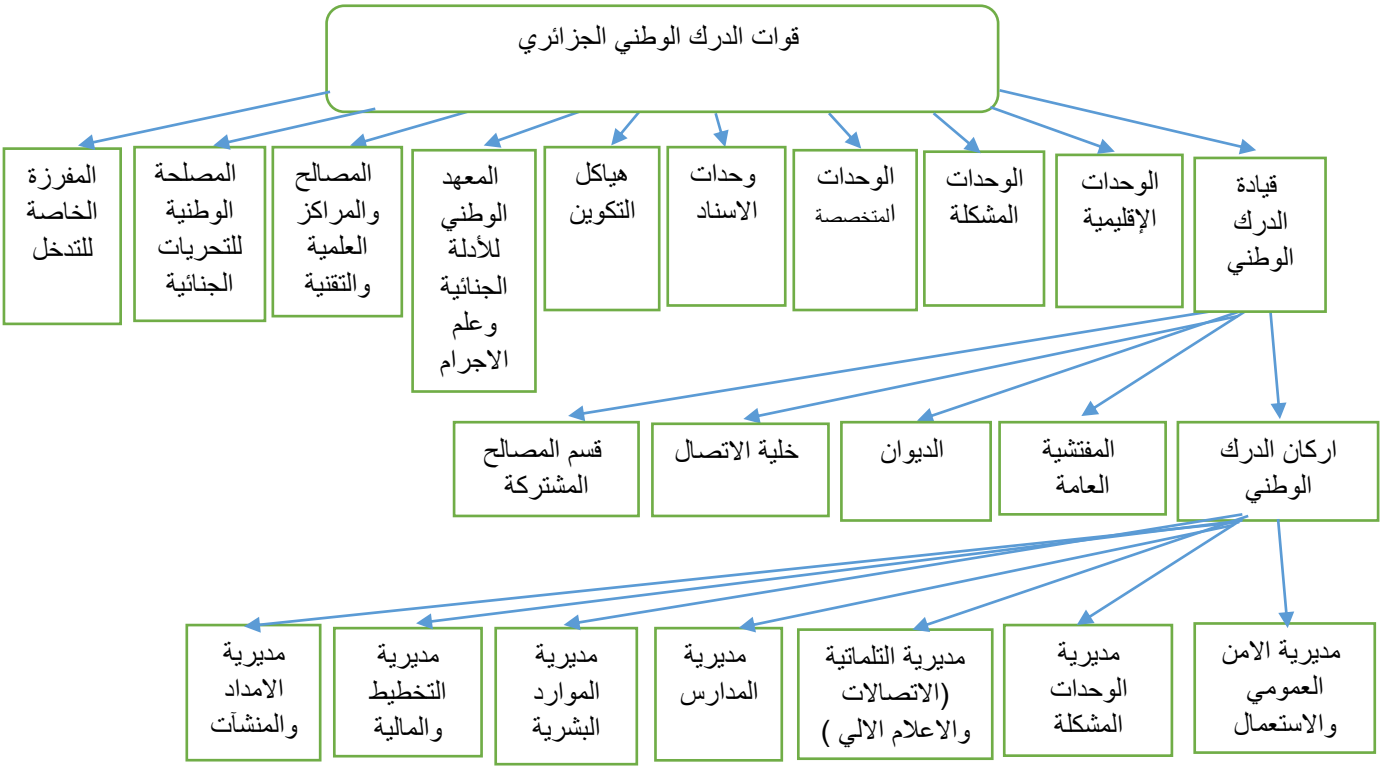

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على موقع وزارة الدفاع الالكتروني

https://www.mdn.dz/site_cfa/index.php?L=ar

يتناول هذا المبحث الخاص بالبنية التنظيمية للمؤسسة العسكرية الجزائرية، خصائص المؤسسة العسكرية حيث ان اهم خاصية ممثلة في المساهمة في التنمية الوطنية وهذا في بدايات مراحل الاستقلال الوطني ، كما تعرف المؤسسة العسكرية في الجزائر كغيرها من القوات المسلحة عدة فروع من بينها القوات البرية البحرية الجوية الدفاع الجوي عن الإقليم واخير قوات الدرك الوطني .

المبحث الثالث : المؤسسة العسكرية الجزائرية والعلاقة بين الامن والتنمية

يعد الحديث عن الامن من المواضيع الأكثر اهتماما لدى اغلب الباحثين والدارسين في الدراسات الأمنية، وهذا بسبب الأهمية البالغة لهذا المفهوم والتطور الحاصل من جراء توسع مفهوم الامن من مجرد الامن الصلب الى المفهوم الواسع (الامن البيئي ، الامن الاقتصادي ...) ، كما اقترن هذا المفهوم بمفهوم التنمية التي هي الأخرى عرفت تطورا ملحوظا ، وعليه يهتم هذا المبحث بدراسة العلاقة التي تجمع بين الامن والتنمية لكن في ظل المؤسسة العسكرية الجزائرية

المطلب الأول : العلاقة بين الامن والتنمية

ان البحث في العلاقة بين الامن والتنمية امر بالغ الأهمية، وهذا للعلاقة التي تجمع بينهما حيث لا امن دون تنمية ولا تنمية دون امن، اذن فهي علاقة ترابطية وهذا ما سيكون في صلب هذا المطلب، وبداية بتعريف كل من الامن والتنمية .

1- تعريف الامن : تعدد التعاريف التي تناولت مفهوم الامن ، وهذه أهمها ، وأول من قدم تعريفا موضوعيا للأمن كان " ارنولد ولرز" سنة 1952 حيث عرفه " هو غياب أي تهديد يلحق بقيم الدول المحورية " ، في حين عرفه " باري بوزان " ،" العمل على التحرر من التهديد" [1].

اما هنري كيسنجر فيعرف الامن بأنه :" أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء " [2].

2- تعريف التنمية : تعني النماء والزيادة المطلقة ، وهي نمو في الأشياء والأشخاص والمنافع والفوائد ، أي انها الزيادة والوفرة والجودة وهي الاستمرار في ذلك كله .

ولفظ التنمية هو من الالفاظ الدالة على معنى محدد غير انه واسع يجعله مستوعبا كل عمل يتجه نحو الرقي بالإنسان في أي جانب من جوانب حياته .

((التنمية عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن ، بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من معدل نمو السكان مع توفر الخدمات الإنتاجية

---

[1] امال بوجليدة ، " الامن البيئي "، **مجلة الجيش** ، عدد 650 ، الجزائر ،سبتمبر 2017 ، ص 40

[2] لخميسي شيبي ، الامن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال اطلسي والدول العربية فترة مابعد الحرب الباردة 1991_2008، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة** ،معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ،2008_2009 ، ص 9

والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب)) [1].

بعد التعرف على اهم التعاريف لكل من الامن والتنمية ، سنتناول العلاقة التي تجمع بينهما.

يعد الحديث عن التداخل بين فكرة الامن والتنمية والسلم على مستوى الدول سوء جماعات او فرادى مسالة اقتنع بها الجميع ، على اعتبار ان انعدام الامن معناه انعدام الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ويجعل من الحديث عن فكرة التنمية مسالة تستحق وضعها ضمن سلم الأولويات، وبالنظر الى شمولية دلالات التنمية طالما انها تحتوي على معنى التطور السياسي والنضج الإداري والحكامة التسييرية ، فانه من شانها ان تقلص أسباب الاخلال الأمني [2].

يعد الاستقرار شرط أساسي لاستمرار ونجاح الدول الحديثة ، وهذا الاستقرار هو نتاج الدمج بين الامن والتنمية فبدون هذين الشرطين لن تستقيم حياتنا ، كما تعد التنمية ثروة ولابد من حماية هذه الثروة بواسطة الامن ، كما ان هناك ارتباط وثيق بين الامن والتنمية، حيث بواسطة خطط وبرامج التنمية يتحقق العدل والمساواة والحرية لدى الشعوب واشباع حاجاتهم الاقتصادية والدينية والنفسية ، وهذا في ظل وجود الامن ، اذ يساهم انتشار الامن مساهمة مباشرة في إيجاد استقرار اقتصادي واجتماعي وسيكولوجي مما يوفر جوا من الثقة والثبات والاستمرارية امام رجال الاعمال وأصحاب المشروعات والمستثمرين مما يدعم القاعدة التنموية في المجتمع.

فالتنمية والدفاع عن الوطن هما عمليتان مترابطتان ارتباط وثيق ، حيث بواسطة القوة الدفاعية يمكن تحرير الأرض وحماية مكتسبات التنمية ، وهذه القوة الدفاعية تتطلب تطويرا للإمكانيات الاقتصادية وتعبئة للموارد المادية والبشرية [3]، كما ان عملية بناء الدولة لا يمكن تحقيقها الا بوجود أرضية فعلية للأمن ، وهذا الامن هو نتاج مجهودات التنمية التي ترتكز أساسا على منع أسباب ومظاهر العنف ، فالأمن الذي يتجاهل قوى التغيير والتقدم وأمال المجتمع لا يمكن تحقيقه ، وبتالي فان تقدم المجتمع هو احسن ضمان ضد كل التهديدات الداخلية والخارجية منها ، ولا يمكن تحقيق الامن الا في الحالة التي يكون فيها

---

[1] محسن بن العجمي بن عيسى ، **الامن والتنمية** ، الرياض : مكتبة الملك فهد ،ط 1 ، 2011 ، ص 13_14

[2] نصر الدين الاخضري ، **مرجع سابق** ، ص 65.

[3] إسماعيل عميرة ، دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع غير منشورة** ،جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،2008 _ 2009 ، صفحة 112 .

العقل الفردي والحس الجماعي خاليا من شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار ، كما يعد الاستقرار السياسي في المجتمع مقوما أساسيا لتحقيق الامن من خلال توفر الحقوق الدستورية والحكم العادل يراعي شؤون المواطنين ويوفر الطمأنينة ، والاستقرار السياسي يتطلب تحقيق الحقوق الأساسية للمواطنين للممارسة حقوقهم السياسية في ظل أنظمة ومؤسسات مختصة قادرة على تأمين المجتمع بوجود جهاز امني قوي وفعال ومستعد للتدخل وصيانة الامن بوجه عام لتامين الوطن وحفظ كيانه ، جهاز قضائي عادل وحاسم يضمن حقوق الجميع ويفصل في الاحكام بسرعة وحسم لقطع المفاسد وردع المعتدين والمخالفين، تخطيط متكامل وسياسة جنائية سليمة وتعاون وثيق بين كافة المؤسسات التربوية والأمنية والعسكرية لتوفير مقومات الامن والأمان للفرد والجماعة ، كما يلعب الامن الاقتصادي دورا كبيرا في تحقيق الامن الاجتماعي ، بحيث لا يكفي توافر نوع من التماسك والتعاطف داخل المجتمع وان يتواجد استقرار سياسي ومؤسسات لضمان الامن ، بل لابد من توافر امن اجتماعي واقتصادي يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معيشي معين [1].

وعليه لا يمكن تحقيق التنمية والازدهار الا في ظل وجود امن حقيقي ، فالتنمية من اهم مرتكزاتها التخطيط السليم والابداع الفكري والمثابرة العلمية ، وهذه المرتكزات لا يمكن تحقيقها الا في ظل وجود امن واستقرار حقيقي يظمئن فيها الانسان على نفسه وثرواته واستثماراته ، ومنه اذا اعتبرنا الامن والاستقرار شرطين ضروريين لاستمرار وجود الجماعة البشرية ، فان التنمية شرط أساسي لدوام الامن والاستقرار .

وبالتالي هناك علاقة تكامل بين قضايا الامن والتنمية ، فالتنمية الشاملة تحتاج الى احداث تطوير وتحسن في جميع العناصر المادية والبشرية التي يتكون منها المجتمع ، ويمثل العنصر البشري حجر الزاوية الذي لا يتصور ان تتم التنمية الا بإجراء تغيير إيجابي فيه ، لأنه يعتبر في حقيقة الامر هدف ووسيلة التنمية ، اما العناصر المادية ، فإنها عبارة عن الوسائل والعمليات والإجراءات ذات الطابع الاقتصادي التي عن طريقها يمكن مواجهة عقبات النمو للتخفيف منها بل والقضاء عليها [2].

وفي الأخير يمكن القول ان هناك ارتباط وثيق بين الامن والتنمية ولكل منها تأثير في الاخر، حيث يساهم الامن في تحقيق التنمية ، كما ان التنمية شرط أساسي لتحيق الامن والاستقرار.

---

[1] إسماعيل عميرة ، **المرجع نفسه** ، ص . 114.

[2] سالمة الايمام ،" المؤسسة العسكرية ومسار السياسات التنموية في الجزائر علاقة تاثير ام سيطرة ". مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم ب **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية** ، ط 2 . جامعة قاصدي مرباح . ورقلة . 2017 . ص 83 .

المطلب الثاني : المؤسسة العسكرية وثنائية الامنو اقتصادية

يهتم هذا المطلب بدراسة مساهمات القوات المسلحة الجزائرية في القيام بأدوار تنموية دعما للاقتصاد الوطني في الفترة التي أعقبت الاستقلال .

تعددت الدراسات والبحوث المتخصصة حول دور الجيوش في التنمية للدول النامية من بينها الجزائر، فقد ساهمت القوات المسلحة الجزائرية في انجاز مشاريع تنموية وطنية هادفة الى استكمال الاستقلال في جميع الميادين من خلال قيامها ب:

- تطهير الحدود الشرقية والغربية من الألغام الممتدة على طول خطي شارل وموريس وإزالة اثار الحرب المدمرة .
- بناء المرافق الخدماتية وتقريبها من المواطن لفك العزلة .
- رسم الحدود مع الدول المجاورة وتأمين سلامتها .
- المساهمة في تحقيق عدة مشاريع وطنية كالمخطط الرباعي الأول ومشاريع البرامج الخاصة بتنمية المناطق الريفية والفقيرة [1].

حيث لعبت المؤسسة العسكرية دورا تنمويا من خلال إنجازها للعديد من المشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي ، حيث قام الجيش ببناء وتشييد العديد من المشاريع في البنى التحتية عن طريق مؤسسات البناء المتخصصة (DNC) [2].

تمثلت تلك الإنجازات في بناء القرى النموذجية ومختلف مرافقها الحيوية ، بناء السدود الجديدة وإصلاح القديمة منها ، شق الطرق وحفر الابار ، مد الانابيب والاسلاك واعمدة الكهرباء والهاتف ، بناء المدارس والثانويات والجامعات في كثير من ولايات الوطن حيث اتاحوا للأجيال الصاعدة فرصة الالتحاق بميدان التعليم ، إضافة الى قيامهم بإنجاز العديد من المطارات المدنية وشق الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدة في مختلف جهات الوطن خاصة بالمدن الجنوبية [3].

---

[1] مصطفى بلعور ." دور القوات المسلحة ا في التنمية دراسة في الجوانب الدستورية والتنظيمية ". مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم ب . **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية** .ط1 . جامعة قاصدي مرباح . ورقلة . 2014 . ص ص 357_358 .

[2] عبد القادر حمادي ،البعد الأمني ومألات الدرع العسكري الجزائري **في** : بلهول نسيم ، **مرجع سابق**، ص 335

[3] مصطفي بلعور ، **مرجع سابق** ، ص 359 .

المطلب الثالث : تأثير الانفاق العسكري على التنمية في الجزائر

يتناول هذا المطلب المعنون بتأثير الانفاق العسكري على التنمية في الجزائر ، هو حجم تأثير المخصصات المالية الموجهة للإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية وهذا ما يهتم به هذا المطلب .

تلجأ العديد من الدول الى تبني سياسات دفاعية وهذا لحماية حدودها الوطنية من أي اعتداء اجنبي، ومن بينها الانفاق العسكري ، حيث تعمل الدول على اقتناء احدث العتاد العسكري مما يخصص له اكبر الميزانيات من النتاج المحلي المقتطع من ميزانيات الدولة الموجهة ربما نحو التنمية .

سعت الجزائر منذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي في بناء جيش قوي ومحترف[1]. وهذا المسعى يتطلب انفاق عسكري كبير مقتطع من ميزانيات الدولة الجزائرية من بينها الموجهة للتنمية ، كما ان الجهود المبذولة في سبيل إقامة جيش محترف هي جهود محمودة، لكن السؤال عن حجم المخصصات المالية الموجهة لإقامة هذا الصرح العسكري الشامخ[2].

وهذا الانفاق بالطبع له دواعي امنية وعسكرية فرضت على الدولة الجزائرية القيام به من خلال :

- عملية الانفاق على التسليح وتجهيزات الجيش بالمعدات الحديثة عملية روتينية.
- ضرورة تنويع مصادر الأسلحة وعدم الاعتماد على مورد واحد ، يفرض زيادة في الانفاق وكذلك استجابة للحاجات التدريبية.
- ازمة الفراغ المؤسساتي والتي أعقبت ازمة فراغ امني مما استدعى الانفاق على التسليح من اجل استعادة الامن ومواجهة الجماعات الإرهابية بالمعدات الكافية واللازمة.
- الرقعة الجغرافية الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر وامتلاكها حدود مع سبع دول تمتد لأكثر من 6000،00 كلم وكلها حدود مشتعلة [3].

---

[1] مبروك كاهي ،" استراتيجيات التسليح واثرها على منظومة الدفاع الوطني "، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية** ، م 1 ، ع1 ، برلين، سبتمبر 2018 ص 22

[2] نصر الدين الاخضري ، **مرجع سابق** ص ، 63

[3] مبروك كاهي ،" الانفاق على التسلح كألية للدفاع الوطني "، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم ب **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية** ، ط1 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2014 ، ص ص ، 594-595

وبالنظر الى هذه الدواعي قفزة الجزائر في نطاق تصنيف الجيوش من المرتبة 38 الى 31 بين سنتين (2013_2014) هذا في نطاق جهود مبذولة قصد ضمان احترافية جيشها، حيث ذكرت احدى الصحف العربية " مجلة الوطف العربي " ان الجزائر رصدت اكبر ميزانية للدفاع سنة 2015 قدرت ب 13 مليار دولار ، دون احتساب المقدرات المخصصة للأسلاك الأمنية التابعة لوزارة الداخلية التي تقدر ب 06 ملايير دولار مما يعني اجمالي المخصصات المالية للقضايا الأمنية والعسكرية وصلت سقف 20 مليار دولار[1].

وعليه فان للإنفاق العسكري اثار إيجابية وأخرى سلبية ، حيث حجم الانفاق مرتبط بمرحلة التنمية التي يمر بها المجتمع ومدى توافر الموارد الاقتصادية المتاحة وهيكلة الاقتصاد الوطني ومصادر تمويل النفقات العسكرية [2].

1- الاثار الإيجابية للإنفاق العسكري على التنمية : والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

تحقيق الاستقرار الداخلي : من خلال ان زيادة الانفاق العسكري يعمل على تلبية حاجات الجيش وعصرنته وتجديده لمواجهة التهديدات والحفاظ على بقاء الدولة الجزائرية، كما ان الانفاق العسكري عاملا مهما في تحقيق الامن والاستقرار وكذا المساهمة في عملية البناء الديمقراطي الذي يعد احد شروط التنمية .

شمولية التغطية الأمنية على كافة الأراضي الجزائرية : خاصة الحدودية منها وتامين هذه المناطق سيمهد للتنمية التي تقوم وفق مبدا لا امن دون تنمية ولا تنمية دون امن .

خلق بيئة امنة جاذبة للاستثمارات ودعم الاقتصاد الوطني : سمحت زيادة الانفاق العسكري من زيادة وحدات الجيش وجاهزيتها من اجل تامين المنشأت الحيوية والاستراتيجية .

مساهمة الانفاق العسكري في دعم التنمية الاقتصادية : من خلال شروع وزارة الدفاع الوطني في تقوية قاعدتها الصناعية لتشمل قطاعات استراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات .

2 _ الاثار السلبية للإنفاق العسكري على التنمية : ان التركيز على الامن الصلب الذي بدوره يؤدي الى حماية الامن القومي وسيادة الدولة ، مما يعني زيادة في الانفاق العسكري الذي بدوره يؤدي الى ظهور اثار سلبية لهذا الانفاق ، والتي قد تتمثل في ان هذا الانفاق يعد عبئا على التنمية الاقتصادية من حيث ان الانفاق على قطاع غير منتج [3]،

[1] نصر الدين الاخضري ، **مرجع سابق** ، صفحة 64

[2] علي خازن ، **مرجع سابق** ،ص 72

[3] المرجع نفسه، ص ص . 73_77

اهتمت المؤسسة العسكرية الجزائرية بمقاربة تنموية تربط بين الامن والتنمية حيث هناك علاقة وثيقة بين الامن والتنمية، من خلال لا امن دون تنمية ولا تنمية دون امن ، كما ان للإنفاق العسكري اثار سواء سلبية وإيجابية على التنمية والاثار الإيجابية بإمكانها تغطية السلبية منها من خلال خلق بيئة امنة جاذبة للاستثمارات .

خلاصة الفصل الأول :

توصلنا في هذا الفصل الى ان المفهوم الاجرائي للمؤسسة العسكرية الجزائرية هو المفهوم المعمول به لتنفيذ اهداف واستراتيجيات المؤسسة العسكرية ، كما ان المؤسسة العسكرية في الجزائر ليست وليدة الحاضر بل تعود الى الحرب التحريرية ووجود جيش التحرير الوطني وان الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير، في حين ان مهام الدفاع لم تقتصر فقط في المهام العسكرية التقليدية المحضة بل شملت حتى المهام التنموية التي شارك فيها الجيش الوطني الشعبي ، كما انه يتميز بخصائص تميزه عن باقي جيوش العالم من بين هذه الخائص المشاركة في التنمية الوطنية وهذا بعد الاستقلال مباشرة كونه المؤسسة الوحيدة التي كانت منظمة ابان الاستقلال ، وللقوات المسلحة في الجزائر عدة مهام وفروع من بينها القوات البرية الجوية البحرية الدفاع الجوي عن الإقليم وقوات الدرك الوطني ولكل منها مهام تميزها عن غيرها الا انها تشترك في حماية البلاد من أي اعتداء خارجي ، وأخيرا تتبنى المؤسسة العسكرية مقاربة تنموية تربط فيها بين الامن والتنمية في علاقة ترابطية حيث لا امن دون تنمية ولا تنمية دون أمن فهي علاقة ترابطية لا تنفك الواحدة عن الأخرى ، كما ان المؤسسة العسكرية ممثلة في افراد الجيش الوطني الشعبي شاركت منذ الاستقلال في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن من خلال عدة برامج وسياسات كلها تصب في مصلحة بناء وتشييد الوطن .

الفصل الثاني

الصناعة العسكرية الجزائرية ودعم الاقتصاد الوطني

تمهيد الفصل الثاني:

الصناعة العسكرية في الجزائر من بين الموضوعات الواجب تناولها بالدراسة والبحث، حيث يتناول هذا الفصل دور المؤسسة العسكرية في حماية ودعم الاقتصاد الوطني، من خلال تبني برامج وسياسات تدعم وتدفع بعجلة التنمية الوطنية من حيث التشغيل البناء والتشييد الصحة النقل والمواصلات وغيرها من البرامج، كما لجهز الدرك الوطني أهمية كبيرة في حماية الاقتصاد الوطني من شتى اشكال الجرائم الاقتصادية التي تنهك الاقتصاد الوطني وحتى اشكال الجريمة المنظمة . وتناول أيضا الصناعة العسكرية في الجزائر وتتبع تاريخ نشأتها منذ عهد الأمير عبد القادر الى غاية الان ، كما تناول بالتفصيل مؤسسات الصناعة العسكرية واطارها القانوني وكذا مجالات عملها ، كما اهتم بأهم إنجازاتها في دعم الاقتصاد الوطني والتأثير فيه وكذا معرفة استراتيجيات الصناعة العسكرية الجزائرية واهم التحديات التي تواجها وأخيرا الافاق المستقبلية للصناعة العسكرية في الجزائر .

يتناول هذا الفصل مجموعة مباحث تهتم بالصناعة العسكرية في الجزائر من حيث الخلفية التاريخية ومجالاتها واطارها القانوني وحتى إنجازاتها ، لكن في بداية المبحث الأول سنتناول دور المؤسسة العسكرية في حماية الاقتصاد الوطني .

المبحث الأول : دور المؤسسة العسكرية في حماية الاقتصاد الوطني .

هناك عدة مهام تقوم بها المؤسسة العسكرية في اطار مهامها الدستورية من الحفاظ على الدولة الجزائرية وحماية السيادة الوطنية الى حماية الاقتصاد الوطني ، حيث يهتم هذا المبحث بمجالات مساهمة المؤسسة العسكرية في الاقتصاد الوطني بما فيها دور الدرك الوطني وكذا الدور الاجتماعي لهذه المؤسسة والإنجازات التنموية التي قام بها شباب الخدمة الوطنية.

المطلب الأول : مجالات مساهمة المؤسسة العسكرية في الاقتصاد الوطني

ساهمت المؤسسة العسكرية في مسار التنمية وإعادة البناء الوطني بصفتها القوة الوحيدة المنظمة في فترة ما بعد الاستقلال ، وهذا حسب ما خولته لها المادة الثامنة من دستور 1963 [1].

حيث قدمت المؤسسة العسكرية الجزائرية مساهمة نوعية في عملية التنمية ولم تكتفي بمجال معين بل دخلت في كل المجالات .

1- اهم مجالات مساهمة المؤسسة العسكرية في الاقتصاد الوطني .

1-1- التشغيل : تعتبر المؤسسة العسكرية من بين مؤسسات الدولة استقطابا لليد العاملة ، حيث تشغل القاعدة المركزية للامداد بالبليدة قرابة 2000 عامل اغلبهم من المدنيين[2].

كما يستقطب مصنع الأسلحة الخفيفة بخنشلة الذي يشغل لوحده من المدنيين ما يصل الى 700 عامل[3]، بالإضافة الى 1573 عامل بمصنع الذخيرة بسريانة ، وتعتبر هذه المصانع من بين العديد منها المنتشرة عبر التراب الوطني والتي لها الدور الكبير في امتصاص اليد العاملة والحد من مشكلة البطالة خاصة في المناطق النائية باعتبار ان هذه المصانع متواجدة في المناطق البعيدة عن المدن [4].

1-2- التعليم والتكوين والتدريب : تعد ثروة الجزائر الأولى ودعامتها الأساسية لإنجاز الخطط التنموية هو النصر البشري ، حيث انخرط الجيش الوطني الشعبي بما لديه من إمكانيات وكفاءات في توظيفها مساهمة في تأهيل الموارد البشرية ، وهذا من خلال مشاركة المؤسسة العسكرية في مجال التكوين المهني وتأهيل الشباب ، حيث تتوفر لدى المؤسسة العسكرية العديد من المراكز والمدارس والمنشئات التكوينية في اختصاصات متنوعة ، كما

[1] إسماعيل عميرة ، **مرجع سابق** ، ص 89.

[2] سالمة الإيمام ،**مرجع سابق**، ص 85 .

[3] نصر الدين الاخضري ، **مرجع سابق** ، ص 66.

[4] إسماعيل عميرة ، **مرجع سابق** ، ص 91

تقدم المؤسسة العسكرية بواسطة الخدمة الوطنية للشباب الذي لا يتمتع بمستوى تعليمي وتكويني معين من اكتساب مهارة وتعلم مهنة من خلال خدمة ليخرج بعدها للحياة العملية متكونا يسهل عليه الاندماج في الحياة الاجتماعية . ولقد جاءت المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس بالرويبة من اجل بلوغ هذا الهدف ، وقد نشأت هذه المدرسة تحت الوصاية البيداغوجية المزدوجة لوزارتي الدفاع الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي التي تم انشأها بمرسوم رئاسي رقم 98/ 119 المؤرخ في 21 ذو الحجة الموافق ل 18 افريل 1998 ومهمتها الأساسية هي اعداد الطلبة وتحضيرهم تحضيرا علميا يسمح لهم بالقيام بدراسات مهندس سواء في المدارس الوطنية الكبرى او المشاركة في مسابقة الدخول في المدارس الأجنبية[1] ، كما تصلح المؤسسة العسكرية كمجال للتدريب والحصول على مهارات إدارية وفنية اذ لها مراكز ومدارس شاملة تجمع مختلف التخصصات وبها اقسام ومخابر بحيث تقوم بتكوين عمالها ومتربصيها ، وخير دليل على ذلك القاعدة المركزية للامداد التي تستقبل المتربصين من مختلف المعاهد ومراكز التكوين وحتى الجامعات من اجل تكوينهم في مجال الميكانيكا ،[2]وفي نفس الوقت تخصص لهم منح دراسية ، كما تفتح أبواب التشغيل للمتفوقين بعد نهاية التربص [3].

1-3- الصحة : لبعت المؤسسة العسكرية دورا بارزا على مستوى الصحة قبل ومنذ الاستقلال ، ففي اطار صلاحياتها تعمل مصالح الصحة العسكرية على ضمان التكفل الطبي لمختلف التشكيلات العسكرية في وقت السلم او في وقت الحرب مدعمة بالوسائل والهياكل اللازمة لتطبيق السياسة الصحية لوزارة الدفاع الوطني [4].

تمثل الصحة العسكرية ركنا أساسيا في التغطية الصحية التي تشمل العديد من مناطق التراب الوطني ، فهي تدعم بكفاءة واقتدار المجهود الوطني في هذا المجال بتوظيف كفاءاتها وقدراتها الصحية من افراد وبنية تحتية وتجهيزات وتقنيات متقدمة وخدمات مختلفة لصالح المواطنين أينما كانوا ، فالمنشأة الصحية العسكرية من مستشفيات ومصحات ومراكز مختصة كانت مفتوحة أساسا للمحافظة على جاهزية القوات المسلحة صحيا ، الا ان خدماتها توسعت لتشمل فئات عديدة من المواطنين في اطار الانسجام مع المنظومة الصحية الوطنية، حيث تستقبل المرضى من مختلف مستشفيات الوطن خاصة بالنسبة للأمراض التي

---

[1] المرجع نفسه ، ص ص 93 – 94

[2] الطاهر بيداني ،" تسلسل السلطة في المؤسسة الأمنية الجزائرية " في: **فهم الامن القومي الجزائري من مدخلي الامن الوطني والدفاع الوطني** "، تحرير بلهول نسيم عمان : دار الحامد ، ط 1 ، 2015 ، ص 219_220

[3] الايمام سالمة ، **المرجع السابق** ، ص 85

[4] **المرجع نفسة** ، ص 87

تتطلب أجهزة متطورة [1]. ففي العاصمة مثلا تم بناء المستشفى المركزي للجيش وهو مؤسسة صحية من بين العديد من المستشفيات العسكرية الموزعة عبر التراب الوطني ، ما فتئت تحاول منذ أنشائها مواكبة التطورات في مختلف التخصصات بفضل الإمكانيات التي سخرتها لها المؤسسة العسكرية ، في توفير الوسائل التقنية الحديثة وتكوين وتأهيل الإطارات، وكذا استقبال المرضى من مختلف ربوع الوطن ومختلف المستشفيات الوطنية ، كما بذلت المؤسسة العسكرية بالمشاركة مع وزارة الصحة مجهودات معتبرة لمحاربة الامراض الوبائية التي واجهتها بعض المناطق خاصة الجنوبية منها ، وبذلك ترسل وحدات الجيش الوطني الشعبي التابعة لمديرية الصحة العسكرية تقوم بتعويض المستشفيات المدنية في حالة تضررها من الكوارث الطبيعية وفي الاعمال الإنسانية بإرسال فرق متخصصة في الإسعافات الأولية واجلاء المصابين وايوائهم ، كما ان الفحص الطبي الشامل المجاني الذي تقدمه مكاتب التجنيد يعد مساهمة كبيرة في الرعاية الصحية للمدنيين ، اذ يمكن الكشف عن الامراض الى جانب المساهمة في وضع الخارطة الصحية بالتنسيق مع وزارة الصحة العمومية .[2]

1-4- البناء والمواصلات: ساهمت المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال باستخدام مجنديها بتنفيذ سياسة وطنية للسكن ، خاصة على مستوى المناطق الريفية والمعزولة كبناء القرى الاشتراكية في الأرياف ، وكذا بناء المنشأت الترفيهية كرياض الفتح والمسرح المفتوح ودور الشباب والعيادات المتخصصة وغيرها ، وفي اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قامت المؤسسة العسكرية بإنجازات عديدة في ميدان النقل والمواصلات البرية والجوية كبناء السكك الحديدية والمطارات ، ففي مجال السكك الحديدية مثلا نجد تشييد الخط الرابط بين عين تونة ومسيلة وبين ولايتي تبسة ومغنية [3].

1-5- الزراعة : ان دور المؤسسة العسكرية في مجال التنمية لم يتوقف عند البناء والتشييد وانما شمل مجالات عديدة من بينها الزراعة ، فالمحاصيل الزراعية والغطاء النباتي عامة بالبلاد عرضة للتصحر وزحف الرمال ، ولعل مشروع السد الأخضر واستصلاح الأراضي خير دليل على ذلك [4]،بالإضافة الى المساهمة في عمليات التشجير عبر العديد من مناطق الوطن ، وكذا المساهمة في مكافحة الجراد للحفاظ على الثروة الغابية [5].

2- دور الدرك الوطني في حماية الاقتصاد الوطني :

[1] إسماعيل عميرة ، **مرجع سابق** ، ص 96_97

[2] الطاهر بيداني ، **مرجع سابق** ، ص 221

[3] ليمام سالمة ، **مرجع سابق** ، ص 87

[4] إسماعيل عميرة ، **مرجع سابق** ،ص 103

[5] الايمام سالمة ، **مرجع سابق** ، ص 88

يعتبر جهاز الدرك الوطني جزء من المؤسسة العسكرية الجزائرية الذي انشأ بموجب الامر رقم 62/ 19 المؤرخ في 23 اوت 1962 ، وله عدة وظائف ومهام من بينها حماية الاقتصاد الوطني من شتى أنواع الجريمة المنظمة وحتى الجرائم الاقتصادية .

أولا : الجريمة المنظمة : لقد تعددت واختلفت التعاريف حول الجريمة المنظمة وذلك للخطورة التي تكتسبها ، فبرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الاجرام المنظم الا انه لا يوجد تعريف متفق عليه [1].

تعريف الجريمة المنظمة :حسب منظمة الشرطة الدولية (الانتربول) ،" كل مؤسسة او مجموعة من الافراد تمارس نشاطا دائما غير شرعي لا تعترف بالحدود الوطنية هدفها الأول والاساسي تحقيق الربح والفائدة " [2].

تعريف الجريمة المنظمة في التشريع الجزائري :تعرض المشرع الجزائري لهذه النصوص بالتعديل والتتميم سنة 2004 بموجب القانون رقم 15/ 04 المؤرخ في 2004/11/10 ، المعدل والمتمم للامر رقم 156 /66 المؤرخ في 1966/07/08 والمتضمن قانون العقوبات لتجريم (جمعيات الأشرار ومساعدة المجرمين)، يجرم الانتماء الى منظمة إجرامية بنصه في المادة 176 (كل جمعية او اتفاق مهما كانت مدته وعدد أعضائه تشكل او تؤلف بغرض الاعداد لجناية او اكثر ، او لجنحة او اكثر معاقب عليها بخمسة سنوات على الأقل)او الاشتراك فيها بنصه في المادة 177 من ذات القانون (يعاقب على الاشتراك في جمعية الأشرار) بينما الأفعال التي تعد بمفهوم هذا القانون اشتراكا في جمعية الأشرار فلقد نصت عليها المادة 177 مكرر [3].

اما عن دور الدرك الوطني في مكافحة الجريمة المنظمة يعتبر سلاح الدرك الوطني مؤسسة جمهورية تسهر على تطبيق القوانين والمحافظة على النظام والامن العموميين وحماية الأشخاص والممتلكات ، ومكافحة الجريمة المنظمة المحلية (في اطار الشرطة القضائية) والعابرة لحدود الدول على غرار كل الجرائم الأخرى، باستخدام وسائل وإجراءات هامة تهدف الى الحد من نفوذ عصابات الاجرام المنظم ، وكذا العدالة والإدارة، هذه المكافحة تتطلب التنسيق المحكم بين مختلف مصالح الدولة المكلفة بالسهر على تطبيق القانون ، ومصالح الامن الأخرى ، للوصول الى الأهداف المنشودة من طرف قيادة الدرك

---

[1] المجموعة الإقليمية للدرك الوطني ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود ،وثيقة غير منشورة ،مقدمة من طرف المجموعة الإقليمية للدرك الوطني ، ورقلة ،يوم 21 /2019/03 ، على الساعة 10:00 ،ص 2

[2] بوطالب فريد ، "الجريمة المنظمة "، مجلة النخبة ، عدد 02 الجزائر ،سبتمبر 2013، ص 20

[3] المجموعة الإقليمية للدرك الوطني ، **مرجع سابق** ، ص 03

الوطني عمدت الى بناء استراتيجية هدفها التقدم والعصرنة لتحقيق تغطية امنية متماشية مع التطور العلمي وتطور أساليب الاجرام المنظم المحلي والعابر للحدود.

- **في مجال المراقبة** : هذه المراقبة العامة تسمح بلعب دور وقائي مما يضمن الامن والاستقرار للمجتمع ووقايته من اخطار الاجرام والاجرام المنظم عن طريق تطبيق القانون والأنظمة ، بالبحث والاستعلام حول كل الاحداث او الأفعال التي من شانها ان تمس بأمن وسلامة الأشخاص والممتلكات ، فالمراقبة العامة أسلوب من أساليب الكشف عن الجرائم من طرف وحدات الدرك الوطني تبدا من تقصي المجتمع واحواله والمتغيرات التي تطرا عليه والظواهر التي تسجل في محيطه ، فوحدات الدرك الوطني تعمل اذا وباستمرار بهذا الأسلوب حتى تضمن حضور وتواجد دائم لرصد كل الجرائم والتنبؤ بها لإعلام القيادة والسلطات المختصة من اجل اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة .
- **في مجال الاستعلامات** : ان التعرف على معتادين الاجرام والمشبوهين وذوي السلوكية المنحرفة ورصد تحركاتهم يساعد كثيرا في كشف عناصر الجريمة المستحدثة التي تحوم دائما حول هذه الفئات المنحرفة بقصد تجنيدهم او استغلالهم لتحقيق أهدافها وتتطلب جمع المعلومات في هذه المرحلة التركيز على :
- المعلومات الأولية عن الافراد ، الحالة الاجتماعية علاقاتهم ببعضهم البعض
- علاقات الافراد الخارجية وارتباطات الافراد بالأجانب
- تحركاتهم المحلية والخارجية وعلاقاتهم بالعصابات الاجرامية
- ارتباطاتهم بمؤسسات مالية ومصرفية ورجال الاعمال
- ارتباطاتهم مع الأجانب والمتغيرات التي تطرا على حياتهم الاجتماعية [1].

ثانيا :مهام الدرك الوطني لحماية الاقتصاد الوطني :ان المرسوم رقم19/62 بتاريخ 23 اوت 1962 المتعلق بإنشاء سلاح الدرك الوطني ينص في مادته الأولى :" المراقبة المتواصلة والردعية جوهر خدمة الدرك الوطني " ، طبقا للمرسوم المتضمن خدمة الدرك الوطني ، يجب على الدرك الوطني ان يتسم بالحذر اثناء تأدية مهامه من اجل التصدي لكل فعل من شانه المساس باي صفة كانت بالاقتصاد الوطني ، ويسهر على تطبيق التنظيمات السارية المفعول ويحرر محاضر على كل الجرائم المعاينة في الميدان الاقتصادي

تعرف الوحدات الإقليمية للدرك الوطني مهام في ميدان حماية الاقتصاد الوطني حيث شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة انتشارا ملحوظا لشبكات إجرامية هدفها الأول هو جني الأموال والربح السريع على حساب الاقتصاد الوطني ، مستغلة في ذلك الظروف

[1] **المرجع نفسه** ، ص 5

الأمنية المتردية بفعل ظاهرة الإرهاب ، وتعتبر الجرائم الاقتصادية والمالية ظاهرة خطيرة وشاملة ، تتطلب مكافحتها والوقاية منها اتخاذ إجراءات خاصة وتعاون مكثف لجميع المصالح المختصة والخدمات التي قامت بها مختلف الوحدات الإقليمية للدرك الوطني في هذا الاطار مكنتها من معاينة عدة قضايا ، تتمثل هذه القضايا أساسا في :

1 - التهريب: الوحدات الإقليمية للدرك الوطني ، حسب تشكيلها وانتشارها عبر التراب الوطني والمهام الموكلة لها في اطار القوانين والأنظمة المعمول بها تكتسب أهمية كبيرة في سياسة الدفاع الوطني ، ومحاربة جميع اشكال التهريب والجريمة المنظمة ، فالدرك الوطني يمكن ان يعاين جميع الجنح الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك والوحدات الإقليمية للدرك التي تمارس مهامها في المناطق العمرانية ، والطرق والمواصلات يمكن لها مراقبة السلع والبضائع وطلب الوثائق القانونية المسايرة لها اثناء انتاجها ، نقلها وتسويقها

2- **اختلاس الأموال العمومية** : من خلال التحريات التي قامت بها وحدات الدرك الوطني، تبين ان جريمة الاختلاس فعل جماعي يتطلب تواطؤ عدة اشخاص ، وقد اثبتت الاحصائيات ضلوع العديد من الإطارات في هذا النوع من الاجرام نظرا لكفاءاتهم المهنية في ميدان التسيير ، وبادر المشرع الجزائري الى اتخاذ جملة من الاجراءات الوقائية لمواجهة هذه الجريمة ، الا ان التصدي لها مازال ضعيفا نظرا لغياب النضج المهني والمعنوي لدى عمال المؤسسات للإبلاغ عنها [1].

3- **التزوير** : في السابق كانت عملية التزوير تنفذ من طرف اشخاص ذو موهبة في الرسم يقومون بتزوير عدد قليل من الأوراق التي تتم تسويقها محليا ، وهذه الطريقة سهلة نوعا ما بالنسبة لمصالح الامن للتعرف والقاء القبض على المزورين ، لكن مع التطور التكنولوجي في ميدان الاعلام الالي وظهور الات الطباعة والآلات الناسخة الملونة ، والتي يتم بواسطتها تصميم أوراق نقدية (وثائق) مزيفة بطريقة متقنة وتعداد كبير ، مما يصعب تميزها فمهارة المتورطين في هذا الميدان وكثرة تداول الآلات الناسخة وكذا سهولة تسويق العملة المزيفة.

4- **الرشوة** : عرفت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها والظروف الأمنية المضطربة تصاعدا كبيرا لظاهرة الرشوة ، حيث الحقت بالاقتصاد الوطني اضرارا معتبرة وكونت حاجزا اجتماعيا حيث فقد الشعب الثقة في دولته واطاراته ومختلف هيئات الدولة الرسمية ، ورغم وجود الإجراءات الوقائية والفعالة بتناسق القوانين والأنظمة والرقابة الكبيرة لمواجهة هذا الخطر ، الا ان التصدي له لازال ضعيفا نظرا لعدم توعية المجتمع

[1] المجموعة الإقليمية للدرك الوطني ، مهام الدرك الوطني لحماية الاقتصاد الوطني ، **مرجع سابق**

واستحالة جمع الأدلة والبيانات من طرف المحققين نظرا للاتفاق والرضا الموجود بين الطرفين .

5- **المضاربة :** يعد الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الأخيرة وتحرير التجارة الخارجية عرفت ظاهرة المضاربة تفاقما كبيرا ، نتيجة فتح السوق الوطنية امام استراد المنتجات الأجنبية من طرف المؤسسات العمومية والمستوردين الخواص ، حيث اغتنم الكثير من التجار الخواص الفرصة للربح السريع مع التهرب من دفع الضرائب لممارسة تجارتهم دون شفافية أي دون سجل تجاري ودون فواتير اثناء التعامل التجاري .

6_ المخدرات : بعد ان كانت الجزائر منطقة عبور ، أصبحت المخدرات تهدد امنها وكيانها وبالتالي زعزعة الاقتصاد الوطني ، والنتائج المحققة في الميدان تثبت تفشي الظاهرة وتوسعها بين كل الشرائح المكونة للمجتمع .

بالإضافة الى جرائم أخرى تمس كلها بالاقتصاد الوطني ، وتطبيق للقوانين والأنظمة تعمل وحدات الدرك الوطني على مكافحة هذا النوع من الممارسات غير الشرعية ذات التأثير السلبي على التنمية الاقتصادية [1].

يساهم الدرك الوطني في حماية الاقتصاد الوطني في عدة مهام من بينها مكافحة الجريمة المنظمة وشتى اشكالها ، كما يختص في حماية الاقتصاد الوطني من الجرائم الاقتصادية مثل المضاربة الرشوة الفساد التهريب اختلاس الأموال العمومية .

المطلب الثاني : الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية الجزائرية وانجازاتها التنموية

ان الدور الاجتماعي للجيش عنوان واسع يرتبط أولا بأهمية المؤسسة العسكرية ثم بالأدوار المناطة بها في بلدان العالم الثالث ، نفهم الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية بذلك الذي يجمع بين الجيش والمجتمع المدني ، كان في الفترة الانتقالية دورا للمؤسسة العسكرية في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد نتيجة للفراغ السياسي والاقتصادي الذي اعقب استقلال البلاد ، ولعلى اهم المميزات التي يتميز بها الجيش الجزائري هو المساهمة في العملية التنموية وذلك بمشاركة افراد الجيش الوطني الشعبي في انجاز العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بسواعد افراد ومجندي الخدمة الوطنية[2].

ففي سنة 1968 وفي وقت كانت فيه الجزائر تواجه مخلفات الاستعمار ، قررت القيادة العليا على تأسيس خدمة وطنية الزامية لكل المواطنين الذين تنطبق عليهم الشروط

[1] **المكان نفسه** .

[2] الطاهر بيداني ، **مرجع سابق** ، ص 206_214.

البدنية والذهنية المطلوبة ، وبموجب ميثاق الخدمة الوطنية تقرر الشروع الفعلي في الخدمة الوطنية وحدد شهر افريل 1969 موعدا لالتحاق الاف الشباب بمركز التدريب واعتبرت الخدمة الوطنية واجب والتزاما لمدة سنتين ، تتضمن تعبئة شاملة وناجعة لكل المواطنين في كل المجالات وإنجاز مشاريع ذات المنفعة الوطنية ، وكذا في سير مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية الى جانب احتياجات الدفاع الوطني ، هذا التنظيم الجديد للثروات البشرية المتوفرة كان يهدف الى السماح للشباب الجزائري من المساهمة المباشرة لمدة سنتين في مجمل مهام البناء الوطني ، واضحت الجزائر وقتئذ ورشة كبيرة تضم مشاريع ضخمة في قطاعات مختلفة ساهمت في بقسط كبير في تنمية المناطق الريفية التي كانت الأكثر تضررا والقضاء على الفوارق الجهوية . [1]حيث ساهم افراد الجيش بصفة مباشرة في انجاز المشاريع الاقتصادية ، لاسيما تلك المتعلقة بإنجاز البنى التحتية من طرق وجسور وسدود ، فالجيش الجزائري وبفضل المجندين في اطار الخدمة الوطنية ساهم في انجاز مشروع السد الأخضر طريق الوحدة الافريقية ، القرى الاشتراكية ، بناء المطارات والمرافق الصحية [2].

1 – مشروع السد الأخضر : من خلال غرس 4 ملايين هكتار من الأراضي الجرداء على امتداد 1500 كلم من الحدود الغربية الى الحدود الشرقية وبعرض يتراوح من 5 الى 25 كلم بمعنى غرس 7 ملايين شجيرة على مدى 20 سنة [3].

2 – مشروع انجاز طريق الوحدة الافريقية : منذ 16 سبتمبر 1971 عملت الجزائر منذ الاستقلال على تحقيق هذه الوحدة ، ذلك انها جزء لا يتجزأ من القارة الافريقية ، حيث قامت بإنشاء طريق عابر للصحراء قصد تمتين الروابط بالدول الافريقية جنوب الصحراء مما يسهل التعاون المتبادل وتوطيد العلاقات بين الجزائر وهذه الدول [4].

3 – مشروع الالف قرية : في اطار انجاز المشاريع الاجتماعية الكبرى لتنمية المناطق الفقيرة والمحرومة أسندت الدولة مهمة إقامة مثل هذه المشاريع الى الجيش الوطني الشعبي

---

[1] ب بوعلام ، " 40 سنة تمر على تأسيس الخمة الوطنية مدرسة البناء والتشييد "، **مجلة الجيش** ، عدد 537 ، الجزائر ،افريل 2008 ، ص 24.

[2] ميلود ولد الصديق ،" المؤسسة العسكرية ودورها في بناء القدرات ودعم المسارات التنموية للدولة الجزائرية "، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم ب **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية** ، ط1 .جامعة قاصدي مرباح .ورقلة . 2014 ، ص 388.

[3] ب بوعلام ، **مرجع سابق** ، ص 25

[4] مصطفى بلعور ، " دور القوات المسلحة في التنمية دراسة في الجوانب الدستورية والتنظيمية "، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم ب .**سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية** .ط1 . جامعة قاصدي مرباح .ورقلة . 2014 .ص 359

حيث تكفل شباب الخدمة الوطنية بناء الف قرية بغية القضاء على الاكواخ واحداث تغيرات في المجتمع الريفي قصد إعادة التوازن بين المدن والارياف والحد من ظاهرة النزوح الريفي[1].

4 –الكوارث الطبيعية : لقد لعب افراد القوات المسلحة دورا بالغا الأهمية في مواجهة الكوارث الطبيعية والفيضانات بالتنسيق مع الهيئات المحلية والمركزية ، وهو ما تجلى في مشاركة بقية العناصر الوطنية الأخرى في معالجة مخلفات زلزال الشلف سنة 1980 وزلزال عين تموشنت 1999 وزلزال بومرداس 2003 وفي فيضانات باب الواد 2001 وفيضانات غرداية وغيرها ، وفي فك العزلة عن المناطق المعزولة والمحاصرة بسبب العوامل الطبيعية المتمثلة في تساقط الثلوج [2]، وتقديم المساعدة في اطار المهام الإنسانية عن طريق فتح الطرقات والمسالك المغلقة والممرات المؤدية الى المداشر والارياف والقرى المتواجدة في المناطق الجبلية.

مما سبق يتضح ان المؤسسة العسكرية الجزائرية تساهم في حماية الاقتصاد ودفع عجلة التنمية الوطنية من خلال تبني سياسات وبرامج في كل المجالات من تعليم وصحة ونقل ومواصلات ، تشغيل بناء وتشييد ، كما ان للقوات الدرك الوطني مهام يختص بها في حماية الاقتصاد الوطني من شتى الجرائم الاقتصادية والجريمة المنظمة ، كما ان للمؤسسة العسكرية في الجزائر أدوار اجتماعية يساهم فيها افراد الجيش الوطني الشعبي في مساعدة المواطنين والمجتمع .

[1] المكان نفسه

[2] عثمان حجاج ،" الجيش الوطني الشعبي بين الواجبات الدستورية ودعم المسارات التنموية "، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم ب **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية** .ط 1.جامعة قاصدي مرباح . ورقلة . 2017 ،ص 489

المبحث الثاني : الخلفية التاريخية ومجالات الصناعة العسكرية الجزائرية

يهتم هذا المبحث بالصناعة العسكرية في الجزائر الذي يندرج ضمنه مطالب تتناول الخلفية التاريخية لهذه الصناعة ،مؤسساتها وكذا الاطار القانوني وأخيرا مجالات عمل هذه الصناعة العسكرية في الجزائر.

المطلب الأول : تاريخ الصناعة العسكرية الجزائرية

ان الصناعة العسكرية الجزائرية ليست وليدة اليوم ، بل تضرب بجذورها عبر ازمنة غابرة سجلت فيها إنجازاتها الكبرى، فأسطول الجزائر ظل يذكره التاريخ منذ العهد العثماني الذي ازدهرت فيه صناعة السفن والمدافع الحربية * ، حيث كانت الجزائر في تلك الفترة ورشة كبيرة تصنع فيها مختلف هذه الأسلحة جعلت منها اعظم قوة بحرية في المنطقة ، وحتى بعد سقوط الجزائر بيد المستعمر المحتل فقد عمل رجالها الذين استبسلوا في مواجهة الغزو على تعزيز الصناعة العسكرية الوطنية لمحاربة العدو[1]. وعليه يمكن رصد المحطات التاريخية الاتية:

1- التسلح والصناعة الحربية عند الأمير عبد القادر : سجل التاريخ بطولات الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الذي سطر ملامح صناعة عسكرية واجه بها القوات الفرنسية ببسالة خلدها التاريخ ، جعل الأمير من تسليح الجيش مهمة أساسية قام بأعبائها باقتدار ، ذلك ان هذا الجيش الفتي لابد له من عتاد واسلحة حتى يقوم بالدور المناط به على احسن وجه ، كما وجه بعثات كثيرة الى مختلف الدول لشراء الأسلحة ، اتفاق مع سياسته التي ترتكز على الحصول على السلاح من أي جهة وتنويع المصادر ، ونظرا لخطورة تجارة السلاح فان الأمير لم يسمح لقواته بشراء الأسلحة والذخيرة ، وانما حصر هذا العمل به وبمن ينتدبه ، وسعى جاهدا لبناء معامل للذخيرة والسلاح ، ادرك الأمير عبد القادر ضرورة الاعتماد في تسليحه على القدرة الذاتية للبلاد ، فأقام مصانعه التي كان يديرها أوروبيون متعاونون ، والتي اخذت تنتج بكفاءة واتقان ما يحتاجه الجيش من أسلحة في اهم المدن الخاضعة للأمير ، ففي تلمسان أقيم مصنع لصهر وصناعة المدافع وكان ينتج يوميا ستة مدافع تحت اشراف اسباني قدم من المغرب ، وكان احد المختصين الفرنسيين في علم

---

[1] الهام غازي ، " الصناعة العسكرية في الجزائر تطور قدراتها "، **مجلة الجيش** ، العدد 4/2 ، الجزائر ، نوفمبر 2012 .ص 122.

* ... وقد جاء في كتاب غزوات عروج وخير الدين ان هذ الأخير طلب المدد من الباب العالي ، وعندما جاءه ما طلب من عتاد حربي تكونت لديه كمية هائلة من الذخيرة تضاف الى ما كان عنده وما صنعه هو في الجزائر من مدافع وبارود ، أي ان الجزائر كانت بها صناعة للمدافع ولو على نطاق ضيق ...لمزيد من المعلومات انظر : علي خلاصي ، **الجيش الجزائري في العصر الحديث** ، الجزائر : دار الحضارة ،ط1 ،2007 ،ص 148.

المعادن قد انشا في مدينة مليانة مصنعا للبنادق ،[1]هذا المصنع يشرف على تسيره خبير فرنسي يدعى دوكاس وهو في خدمة الأمير ، وكان يستخرج معدن الحديد من جبال زكار القريب من المصنع وكان السلاح يصنع كاملا .[2]

تركزت صناعة البارود في تلمسان ومعسكر ومليانة والمدية وتاقدامت بالإضافة الى ذلك فقد اشترى الأمير احجار الصوان نظرا لعدم توافرها في الجزائر وتم استيراد الكبريت من فرنسا ، اما ملح البارود فكان متوافر في كل مكان ، ولم تكن هذه المراكز مخصصة لصنع الأسلحة فقط ، بل كانت تصنع أيضا ملابس العسكريين

اما طريقة صنع الذخائر في المصانع الحربية الجزائرية خلال تلك الفترة فهناك وثيقة جاء فيها :" يعمل العرب قبل كل شيء على لف المقوى –الورق– حول قضيب معدني مجوف ، ثم يدخلون الرصاصة في الانبوب ، حتى اذا ما صنعوا عددا منها جاؤوا بالبارود المحمول على جلد الخراف حيث يقوم عدد من الجنود بدهن الانبوب (التي تحولت الى خراطيش او ظرف) مع املائها بالبارود مستخدمين في ذلك مقياسا صغيرا من القصب، في حين يعمل الاخرون على احكام اغلاق الخرطوشة ووضعها في علب تتسع الواحدة منها الى خمسة عشرة خرطوشة –طلقة – تغلف هذه بورق يكون عرضه مساويا تقريبا لطول الطلقات ويحزم الجميع [3].

كان الأمير دائما الانشغال بعدم الارتباط والتبعية للخارج ، ونظر لمحدودية إمكاناته وموارده فقد كان يعوضها بالشراء من المغرب عن طريق المكلف بأعماله في فاس ومن وهران ومن مدينة الجزائر بكميات كبيرة من الحديد والصلب وصفائح الفولاذ والاقمشة ، فقد كانت جبارة تلك الجهود التي قام بها الأمير عبد القادر بغية تعزيز البلاد بصناعة عسكرية تمكنه من تحرير البلاد [4].

2_ الصناعة العسكرية خلال ثورة التحرير الجزائرية : يعتبر موضوع صناعة الأسلحة من اهم ركائز الثورة الجزائرية ، وكان موضع اهتمام قادة الثورة ، فبالإضافة الى الدور الذي لعبه الثوار الأوائل في جمع الأسلحة قبل الثورة ، فان الاهتمام الأكبر بعد تفجيرها كان الاعتماد على النفس في تامين السلاح ، وقد اهتم قادة الثورة كثيرا بهذا الموضوع

[1] الهام غازي ، **مرجع سابق** ، ص 123

[2] زهرة محجوبي ، "مصنع الأسلحة للامير عبد القادر بمليانة "، **مجلة المتحف** ، عدد 06 ، الجزائر ، جانفي 2018 ، ص 58

[3] زهرة محجوبي ، **مرجع سابق** ، ص 58

[4] الهام غازي ، **مرجع سابق** ، ص 124

الاستراتيجي وأنشأوا له وزارة خاصة به اخذت اسم "وزارة التسليح والعلاقات العامة " بهيكله منظمة قامت بدور فعال في تسليح الثورة .

أ) مرحلة ما قبل الثورة : انتبه حزب الشعب الجزائري الى أهمية الأسلحة حيث كان يقوم بجمعها منذ الحرب العالمية الثانية ، وقد اكدت احداث 08 ماي 1945 ان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير الجزائر . وهو ما أدى الى انشاء المنظمة الخاصة التي أسندت لها مهمة التحضير لتفجير الثورة ، حيث شرع في صناعة القنابل ، كما تم شراء المواد الكيمياوية والاستلاء على المتفجرات من شركة "جاتمان" بالمرسى الكبير ، وفي صيف 1954 أصدرت الأوامر لإخراج الأسلحة من المخابئ واعدادها للتوزيع مع الشروع في صنع القنابل .

ب) الحصول على الأسلحة بعد اول نوفمبر 1954 : حاولت جبهة التحرير الوطني تامين السلاح بالاعتماد على صناعته محليا ، بالإضافة الى صناعة القنابل الحارقة والمتفجرة والموقوتة والالغام ، واستعمال البارود المحلي واستغلال قنابل الطائرات والقذائف المدفعية التي استعملها العدو ولم تنفجر . في حين يقوم بعض المجاهدين بجمع القنابل التي اطلقتها طائرات العدو خلال هجومه والتي يصل وزنها الى 51 قنطارا ، واستغلال المادة المتفجرة لصناعة القنابل وبارود بنادق الصيد ، كما كان بعض المواطنين ممن كلفتهم جبهة التحرير بصفة خاصة بالتقاط القنابل المزروعة بالمناطق المحرمة والتي لم تنفجر لتفكيكها وإعادة ضبطها ، كما أعطيت الأوامر الى المجاهدين لافتكاك أسلحة العدو ، فكان كل مجاهد يقتل جندي فرنسي يقوم يأخذ سلاحه ، والى جانب الأسلحة والذخيرة كان جيش التحرير يغنم كذلك أسلحة أخرى كنظارات الميدان وأجهزة الارسال والاتصالات اللاسلكية .كما قامت وزارة التسليح بإنشاء مصانع للسلاح بالمغرب بمساعدة مهندسين أجانب من جنسيات مختلفة يونانية وهولندية وتم تقليد صنع 15000 رشاش الماني نوع (ستن) ومدافع الهاون ذات عيارات صغيرة ، وكميات كبيرة من الذخيرة ، حيث وزعت على وجه الخصوص في الولاية الخامسة التي كانت تعاني من نقص السلاح .كما قامت جبهة التحرير بشراء مزارع في الأرياف المغربية ، وانشئت فيها مراكز بغرض صناعة السلاح وهي :

- " سوق الأربعاء " لصنع الرشاشات وبعض قطع المدفع
- " بوزنيقة " أنشئت فيها مسبكة لصناعة القنابل والاخمس الخاصة بالرشاشات
- "تمار" لصناعة ماسورات الرشاش والبنقالور وتركيب قطع الأسلحة
- " السخيرات" نصبت فيها المضاغط لصناعة عبوات الرصاص [1]

[1] الهام غازي، **مرجع سابق** ،ص 59

لقد كانت أسماء تلك المراكز هي مجرد أسماء تمويهية ، يحرس تلك المزارع التي توجد بها أشجار الفواكه ومختلف المواشي والتي حولت بطريقة سرية الى مصانع لإنتاج السلاح، رعاة جزائريون ولكنهم في الحقيقة من جنود جيش التحرير الوطني [1].

اما عن ورشات صنع المتفجرات : بعد انفجار مصنع باتنة الذي اجهض مشروع صناعة قنابل الثورة في المهد ، لم يجد مسيرو الثورة بدا من اللجوء نحو قدماء المنظمة الخاصة في متيجة ، حيث دشنت مراكز لصناعة القنابل في فروخة ، بوعينان ، حلوية وقرواو ، وهي القنابل التي فجر جزء منها ليلة اول نوفمبر بمتيجة والجزائر العاصمة .كما أرسلت كراسات وكتب ووريقات للمجاهدين من الجزائر العاصمة مع بداية 1954 لشرح كيفية تصنيع القنابل وكيفية مزج المواد المتفجرة كما ونوعا ، لتحضير مخزون قنابل حوالي ثمانية اشهر قبل تفجير الثورة ، وقد تمت صناعة القنابل بالتعاون مع مناضلين من العاصمة ، حيث تم تحضير دفعة اولى متكونة من 350 قنبلة تقليدية ، وكان حشو القنابل الجاهزة للتفجير مكونا من كلورات البوتاس والكبريت الصفراء والفحم .كما خصصت الجبهة في العاصمة بعض الأماكن لصناعة المتفجرات والتي كان رائدها الشهيد البطل " عبد الرحمان طالب" الذي أراد استغلال معارفه في الكيمياء لمساعدة ثورة وطنه وشعبه ، حيث اقام مخبره الأول لتزويد المجاهدين بقابل متفجرة ، وفي ستة 1956 وجهت الورشات الموجودة لصناعة المتفجرات .

قامت القيادة اللوجيستية للجبهة الشرقية بتركيز نشاطها على إيجاد مراكز لصيانة وإصلاح العتاد العسكري من شاحنات وسيارات عسكرية ، حيث تم انشاء مركزين بليبيا وتونس قاما بإصلاح 100 سيارة وشاحنة عسكرية خلال مدة 18 شهرا ، اما على مستوى الجهة الغربية ، فقد اقتصرت صناعة الأسلحة بها قبل جانفي 1960 على صناعة المتفجرات وبعد ذلك شملت مختلف الأسلحة ، حيث تم انشاء 10000 رشاش بمعدل 1000 في الشهر، بالإضافة الى قذائف من نوع 60 ملم ، وحوالي 50000 قذيفة بمعدل 6 الى 7الاف في الفصل ، اما الذخيرة فأصبحت تنتجها ورشات لصناعة مسدسات عيار 9 ملم و7،29 ملم، فضلا عن ورشات صناعة الأسلحة المعطوبة حيث تم اصلاح 1200 قطعة سلاح ويمكن تحديد اجمالي الإنتاج الذي حققته ورشات الأسلحة ما بين جانفي 1960 الى اوت 1961 بـ 1990 رشاشا و2500 قنبلة في الفصل ،بالإضافة الى 1800 قذيفة مورتي .وتجدر الإشارة الى ان القيادة اللوجيستية للجبهتين عملت على توجيه وامداد الأسلحة الى جبهة الكفاح المسلح على طول الحدود الشرقية والغربية [2].

---

[1] الهام غازي ، **مرجع سابق** ، ص ص 124 _ 126.

[2] **نفس مرجع** ، ص 127.

3- الصناعة العسكرية بعد الاستقلال : تعود رغبة بناء صناعة دفاعية الى السنوات الأولى للاستقلال الوطني ، وبذا بتجسيد فكرة انشاء صناعات عسكرية بتشكيل خلية تفكير مكلفة بتحديد تصور حول تنمية هذا القطاع الحيوي .انطلقت الصناعات الوطنية للدفاع بالموازاة مع إنجازات دراسات تقنية في مختلف فروع الصناعة العسكرية ، ليتم تدعيم هذا القطاع تدريجيا بقدرات جديدة لإعادة البناء والتصنيع ، وانطلاق مشاريع لإنشاء معامل الأسلحة والذخائر . وفي تلك الفترة كانت هناك رغبة كبيرة في تخصيص جهاز مركزي مسؤول على تطبيق سياسة صناعية للدفاع تغطي مجالات التصنيع وإعادة البناء ، البحث والتطوير وكذا التجريب وتقييم العتاد والتجهيزات العسكرية ،وقد توجت هذه المجهودات بإنشاء مندوبية الإنجازات والصناعات العسكرية ، انطلقت المؤسسات العسكرية والمدنية في تلك الفترة في تجسيد برامج الصناعات العسكرية والذي شمل مختلف المواد منها المتفجرات ذات الاستعمال الصناعي والتوابع النارية ، الذخيرة الاجراء والمجموعات الميكانيكية ، العربات التكتيكية الثقيلة ، حاملات العربات ، الزوارق والحراقات . في حين، شملت نشاطات تنمية الصناعة الشروع في انشاء معامل الأسلحة والذخيرة للمشاة ، كما عملت على تنمية المشاريع الخاصة بالعربات المدرعة والذخيرة والنظم الالكترونية ، بالإضافة الى مشاريع أخرى دخلت في اطار تنمية الصناعات العسكرية ، كما حملت المندوبية الإنجازات والصناعات العسكرية على عاتقها نقل التكنولوجيا من خلال محورين رئيسيين هما : الإنجازات وإعادة البناء الصناعي.

وبالنسبة لقطاع الصناعة العسكرية، فكل عملية انجاز بالخارج تضمن نقلا حقيقيا للمعارف والمهارات الصناعية والتكنولوجية، وتكوين العمال، الى جانب إمكانيات انجاز مشاريع مشتركة والحصول على الاليات التي تخص صناعة كل جزء من العتاد او التجهيزات، كما تتعلق نشاطات إعادة البناء الصناعي التي تم الشروع فيها أساسا بالعتاد التكتيكي المتحرك، والتي تدعمت بتشغيل سلاسل التركيب المتخصصة [1].

وعندما يتعلق الامر بالإنتاج الوطني الذي يرتكز أساسا على الادماج، يتم تكليف العمال الجزائريين بإنجاز هذه الصناعات ويتعلق الامر تقريبا بالشكل الاولي للصناعة العسكرية، حيث يتلقى المصنع المجموعة المكونة للآلية القتالية والتي يعمل على جمعها بالاستعانة بالخبرة الأجنبية، الى جانب الصناعات برخصة الاعتماد وهي الأكثر استخدما، والتي تخلق مفهوما يسمح تدريجيا باكتساب خبرات الشريك الأجنبي في هذا المجال، والتي تعد مرحلة مهمة في مسار تطوير الصناعة العسكرية . ومن جانب اخر ، تكلفت مؤسسات تقنية لتصليح وتجديد العتاد الخاص بقيادات القوات والمديريات ومصالح وزارة الدفاع

[1] الهام غازي ، **مرجع سابق** ، ص ص 128_129.

الوطني، كما ارتبطت تنمية النشاطات الخاصة بإعادة البناء والصيانة بتوفير قطع الغيار ، ولهذا تم انشاء ضمن مندوبية الإنجازات والصناعات العسكرية دائرة تقنية لقطع الغيار مكلفة بتلبية طلبات الجيش الوطني الشعبي من هذه المادة .وللارتقاء بالصناعة الوطنية في مجال الدفاع بواسطة البحث، فقد كان لمندوبية الصناعات العسكرية هيكلان هما : مديرية البحث العلمي ومركز التقنيات العسكرية ، تكلفت مديرية البحث العلمي بصفة خاصة بضمان نقل نتائج البحوث في مجال الدفاع نحو مجال التطبيق ، مع تشجيع وتنسيق الاعمال الهادفة الى تحسين نوعية ونظم الأسلحة والتحكم في التكنولوجيا المعاصرة ، بينما يهتم مركز التقنيات العسكرية بتنمية البحث، ويتمحور نشاطه حول اعداد وتكييف العتاد والتجهيزات العسكرية الموجهة الى التصنيع بعد التصديق عليها ، عملت مندوبية الصناعات العسكرية على تطوير مجال إعادة البناء والتصنيع والبحث _ التنمية ، والتكوين ، وهذا للرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية مع أولوية رفع معدلات القدرات الإنتاجية المتوفرة وتدعيم الوسائل المادية الموجودة وتنويع وتكييف المواد حسب احتياجات الجيش الوطني الشعبي مع إضفاء ديناميكية على البحث في مجال الدفاع وبرنامج العمل ، والتثمين الدائم للمجهودات العلمية والتنقية المنصوص عليها في الميثاق الوطني [1].

وقد عرفت الصناعة العسكرية في الجزائر عدة مراحل تاريخية ، حيث عرفت حتى قبل عصر الأمير عبد القادر وهي فترة العهد العثماني حيث عرفت هذه الفترة ازدهار في صناعة البارود والمدافع حيث استفادة فترة الأمير عبد القادر في الصناعة العسكرية من خبرات الفترة العثمانية لصناعة البارود والمدافع، كما استفادة الصناعة العسكرية في فترة اثناء الحرب التحريرية من فترة الأمير عبد القادر وهكذا كل مرحلة تستفيد من خبرات المرحلة التي تسبقها.

[1] المكان نفسه

المطلب الثاني : مؤسسات الصناعة العسكرية الجزائرية واطارها القانوني

يختص هذا المطلب بالتعرف على اهم مؤسسات الصناعة العسكرية في الجزائر ، وكذا الاطار القانوني المنظم لها . وبداية بالجانب التنظيمي والقانوني لهذه المؤسسات .

1- الاطار القانوني لمؤسسات الصناعة العسكرية في الجزائر : ان تحويل مصانع الصناعات العسكرية الى مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري بعد اصدار المرسوم الرئاسي المحدد للقانون الأساسي لهذه المؤسسات العمومية ، يعني بداية مرحلة قوامها الثقة في المستقبل ، وهي دعوة صريحة لتظافر جهود الجميع لدفع مسيرة التصنيع العسكري الى مجالات اكثر تطورا .

يحدد المرسوم الرئاسي رقم 08_102 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1429 الموافق 26 مارس سنة 2008 ، القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي [1]، تتمتع المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتوضع تحت وصاية وزير الدفاع الوطني ، كما تسير المؤسسة بموجب القواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها مع الدولة ، وتعد تاجرة في علاقتها مع الغير ، وتنشا المؤسسة بمرسوم رئاسي يحدد تسميتها ومقرها وكذا اطار مهمتها ومجال تدخلها . يمكن لهذه المؤسسات ان تحدث أي فرع وتأخذ مساهمات في الشركات وبصفة عامة القيام بكل شكل من اشكال الشراكة او عملية ذات منفعة مشتركة تدخل ضمن اطار انجاز مهامها ، وبهذه الصفة يمكن للمؤسسة ان تبرم كل اتفاقية بناء على ترخيص من وزير الدفاع الوطني ، لإقامة شراكة تشمل جميع ميادين نشاطاتها لتلبية احتياجات الجيش الوطني الشعبي ، من جانب اخر ، يدير المؤسسة مجلس إدارة ويسيرها مدير عام ، ويراس مجلس إدارة المؤسسة وزير الدفاع الوطني او ممثله ، كما تحدد تشكيلة مجلس الإدارة بموجب مرسوم انشاء المؤسسة [2].

اما عن تسيير المستخدمين ، فتشغل المؤسسة مستخدمين عسكريين ومستخدمين مدنيين وشبيهين ومستخدمين مدنين ، يخضون للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. كما تزود المؤسسة بممتلكات تخصيص اصلية تحدد طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وتمول نفقات الاستثمار والاستغلال للمؤسسة من مواردها الخاصة الناتجة عن بيع منتجاتها وخدماتها ، ويمكن للمؤسسة ان تستفيد بعنوان التبعات الخاصة من اعانة التجهيز الموجهة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،" مرسوم رقم 08 _ 102 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1929 الموافق ل 26 مارس 2008 "، **الجريدة الرسمية** ، العدد 17 ، الجزائر ،2008 ،ص 3 .

[2] الهامي غازي ، **مرجع سابق** ، ص ص (174_175)

لتمويل اهداف التطوير المنوطة بها والتي تتجاوز قدراتها المالية ، بالإضافة الى اعانة الاستغلال الموجهة لضمان التوازن المالي للمؤسسة ، وتخضع شروط تقييم ومنح الاعانة السالفة الذكر الى القواعد والإجراءات المعمول بها . وتستفيد التعهدات المتعاقد عليها من المؤسسة من ضمان الدولة ، في اطار المهام المخولة لها باعتبارها مرفق عام ، لاسيما في مجال صناعة المنتجات الحساسة ، تمسك محاسبة المؤسسة في الشكل التجاري ، طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها ، كما يستند مسك كتابات المؤسسة وتداول أموالها الى اطار مالي ومحاسبي يشترك مع المدير العام في توثيق وثائق المحاسبة وسندات الدفع، ويعين بهذه الصفة طبقا للأحكام التنظيمية المعمول بها ، الى جانب ذلك ، تخضع المؤسسة الى مختلف اشكال الرقابة التي تمارسها الأجهزة المؤهلة التابعة للوصاية ، ويتولى الاشهاد على حسابات المؤسسة محافظ حسابات يعين طبقا للتنظيم المعمول به .

2- مؤسسات الصناعات العسكرية الجزائرية: تضطلع هذه المؤسسات بموجب المرسوم الرئاسي الجديد الصادر في شهر افريل 2009 بمهمة تلبية احتياجات الجيش من عتاد حربي والأسلحة والذخيرة ، حيث تستجيب لكل طلبات السوق الوطنية او الدولية كلما سمحت الظروف بذلك ، ومن هذه المؤسسات نجد.

2-1- مؤسسة صناعة الطائرات : هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري تابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي [1]، ووفقا لقوانين هذه المؤسسة ، فأنها تكلف أساسا بالقيام بدراسات وبرامج الإنجاز في مجالات صناعة الطيران وعصرنة الطائرات ، كما تقوم بإنجاز مخططات التموين والاستثمار والإنتاج والتسويق والتكوين وكذا البحث والتطوير [2]، تساهم في دعم الاقتصاد الوطني في ميدان صناعي استراتيجي يعتمد بالدرجة الأولى على التحكم في التكنولوجيا والتقنية الحديثة ، وتقوم بتصنيع أنواع مختلفة من الطائرات بأيدي ومؤهلات وطنية ، مكنتها من تحقيق إنجازات معتبرة تجسدت أساسا في التحكم في تكنولوجية صناعة وتركيب وتسويق أنواع مختلفة من الطائرات ذات مقعدين وأخرى بأربعة مقاعد .

اقتصرت الاعمال في البداية على تركيب الطائرات كهدف اولي وضروري لدخول غمار الصناعة لتتحول بسواعد عمالها وكفاءة تقنييها الى مجال صناعتها ، حيث تكللت مجهوداتهم بصناعة طائرات ذات مقعدين من نوع " فرناس _142" وذلك بتاريخ 7 جوان 2003 والتي دخلت الخدمة بنجاح باهر شجع القائمين على المشروع بمواصلة العمل في

[1] الهام غازي ، **مرجع سابق** ، ص 176

[2] بوكبشة محمد ، معيوف محمد ، " مؤسسة صناعة الطائرات من التركيب الى التصنيع بسواعد جزائرية "، **مجلة الجيش** ، العدد 665 ،الجزائر ، ديسمبر 2018 ، ص 33

مجال التصنيع الوطني ، لتتمكن في الأخير من التحكم في صناعة وتركيب كل من طائرة فرناس –142 و"سفير 43" ذات 4 مقاعد لتصبح ثاني منتوج مصنع من قبل المؤسسة .

حرصت مؤسسة صناعة الطائرات على تنويع منتجاتها لصالح قيادة القوات الجوية وتحقيق وسائل خدماتية مختلفة ، لها علاقة باستغلال الطائرات المجددة ، نذكر منها تحضير علب تغليف محرك الطائرات وصناعة المعدات الخاصة بالطائرات .

تعمل مؤسسة صناعة الطائرات جاهدة على كسب ثقة متعامليها في قدراتها الصناعية الوطنية وبأهمية الخدمات التي توفرها لهؤلاء المتعاملين الجزائريين الخواص منهم والعموميين وكذلك الهيئات والشركات الوطنية ، كما تسهر المؤسسة على توفير احتياجات الشركاء والمتعاملين ، بضمان اعمال المراقبة التقنية في اطار تقديم خدمات ما بعد البيع ، وتتمثل هذه الخدمات في صيانة المنتوج من جميع الجوانب بعد ان يسلم للزبون.[1]

2-2- مؤسسة القاعدة المركزية للامداد : ووفق للمرسوم الرئاسي الصادر في شهر افريل سنة 2009 تضمن تحويل القاعدة المركزية للامداد الى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي ، تضطلع المؤسسة بمهام الاسناد غير المباشر لوحدات الجيش الوطني الشعبي وكذا عصرنة الوسائل التكتيكية ووسائل القتال الموضوعة في الخدمة ، وبهذه الصفة ، تنجز المؤسسة مخططات التموين والاستثمار والإنتاج والتسويق وكذا البحث والتطوير [2]، تتربع هذه المؤسسة على مساحة قدرها 150 هكتارا ، وتشغل 2500 عامل ، بين عسكريين ومدنيين بما فيهم إطارات مهندسين وتقنيين وكمهمة غير مباشرة ، تقوم القاعدة المركزية للامداد بضمان عمليات اسناد المؤسسات العمومية وكذا الخاصة ، فيما يخص تصنيع مختلف قطع الغيار الميكانيكية وإعادة تأهيل التجهيزات الاستراتيجية ودوار التوربين ، وكذا صيانة العتاد العسكري خارج القاعدة لموقع الوحدات القتالية ، تأخذ القاعدة المركزية للامداد على عاتقها مهمة تجديد المعدات القتالية للجيش الوطني الشعبي ، ويتعلق الامر بمختلف أنواع الدبابات ، سلاح المشاة ، سلاح المدفعية ، وغيرها من الاليات القتالية ، تتدخل القاعدة المركزية للامداد في عمليات التصليح الميدانية عبر مختلف ربوع الوطن بالاستعانة بفرقها المختلفة الناشطة عبر النواحي العسكرية الست [3].

2-3- مؤسسة البناء والتصليح البحري : أنشئت مؤسسة البناء والتصليح البحري سنة 1974 حاملة تسمية الديوان الوطني للبناء البحري ، تحت وصاية وزارة الدفاع الوطني

---

[1] الهام غازي ، **مرجع سابق** ، ص 132

[2] **المرجع نفسه** ،ص 176

[3] **المرجع نفسه** ، ص ص 137 _140

ومنتدبة الى مديرية الصناعات العسكرية ، من المهام التي أسندت اليها ، ترقية وتطوير البناء والتصليح البحري وتأهيل يد عاملة من شانها تنظيم وضمان انتاج نوعي وذلك حسب البرنامج المسطر أنذاك ، بناء سفن الصيد والخدمات البحرية (سفينة صيد الجمبري 18 م قوارب الخدمات 12 م ، مسطحات ذاتية الحركات ، جسر عائم 100 م) ، وفي سنة 1977 اعيدت هيكلة الديوان الوطني ليصبح الورشة البحرية المدرسة ، زيادة على البرنامج المدني كلفت بصناعة وحدات عسكرية صغيرة ووحدات اسناد مثل : قوارب 12 م قاطرات 800 حصان ، زورق هيدروغرافي .. ، وفي مارس 1982 حولت الورشة الى تسمية مؤسسة البناء والتصليح البحري " م ب ت ب " تحت وصاية مديرية البحرية الوطنية ، مرتبطة بأحكام المرسوم المتضمن القانون الأساسي للمؤسسات العسكرية للإنتاج والخدمات والاشغال للجيش الوطني الشعبي ، تحت هذا النظام تم انجاز سفن الصيد من طراز 12 م ، الجياب طراز 12/ ، قوارب سريعة 37،5 م غراب طراز 58 م وحوض ائم 500 طن ،

وفي أكتوبر 1994 تحولت مؤسسة البناء والتصليح البحري الى مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري امتدادا لأحكام المرسوم المتضمن القانون الأساسي للمؤسسة العسكرية ووضعت مؤسسة البناء والتصليح البحري تحت سلطة قيادة القوات البحرية .[1]

2-4- مؤسسة الألبسة ولوازم النوم : هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمثل مهمتها الأساسية في توفير احتياجات الجيش الوطني الشعبي والقوات شبه العسكرية من لوازم المعتمدية كالألبسة ، الأحذية ، لوازم النوم والتأثيث والتخييم ، ففي سنة 2002 حملت المؤسسة تسمية جديدة وهي " مؤسسة الألبسة والاحذية ، لوازم النوم والتأثيث "، كما قامت بتنويع سلسلة منتوجاتها بتصنيع خوذات باليستية على مستوى مركب الإنتاج ببوشقوف، وفي سنة 2008 تأسست وحدة صناعة الأحذية ببوسعادة بالإضافة الى مجمع صناعة الخشب بخنشلة ، لتتحول مؤسسة الألبسة ولوازم النوم سنة 2009 الى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي بمقتضى المرسوم الرئاسي الصادر في شهر مارس 2008 .مختلف زبائن المؤسسة من مؤسسات امنية وعسكرية (الجيش الوطني الشعبي ، المديرية العامة للأمن الوطني، الجمارك، الدرك الوطني ، والحماية المدنية) تعمل مؤسسة الملابس ولوازم النوم بقدرة إنتاجية عالية مما يجعلها قادرة على تلبية احتياجات السوق ، وهي مجهزة بحظيرة من الآلات الحديثة يفوق عددها 6000 الة ، مما يسمح لها بإنجاز قائمة كبيرة من المنتجات تقدر بأكثر من 400 نوع : (بذلة الميدان المزركشة بالنسبة للقوات البرية ، وكذا للقوات الخاصة المتمركزة بالشمال والجنوب ، بذلة التدخل للدرك الوطني والحماية المدنية ، بذلة

[1] **المرجع نفسه** ، ص 143 _ 144

الخروج ، بذلة الاستعراضات منها بذلة الحرس الجمهوري ، بذلة الطلبة الضباط ، بذلة الفرقة الموسيقية والخيالة ، وكذا الألبسة الشتوية ، وبذلات سائقي الدرجات النارية) وهي متنوعة حسب وظائف واستعمالات وانتماءات الافراد ، بذلات القتال بتصاميم والوان مختلفة، الصدريات الواقية من الرصاص الخوذات والقبعات ، البذلات المزيلة للألغام ، لواحق القتال، لوازم التخييم ، كما تنجز وحدة التأثيث أنواعا مختلفة من الأثاث كأطقم المطاعم والمواقد والافرشة وملحقاتها ويتم صنع المنتجات على مستوى المركبات . تقدم مؤسسة الملابس ولوازم النوم الدعم الكامل للقطاع الوطني ، فلتغطية اكثر من 1300 نوع من احتياجاتها الأولية ، تتوجه المؤسسة الى عدة مؤسسات عمومية وخاصة قصد تلبية احتياجاتها من الجلود ، الخشب والنسيج ، ومن الأهمية بمكان التذكير بان سبعة مجمعات للنسيج منضوية تحت لواء مؤسسة واحدة تحمل تسمية المؤسسة الوطنية للنسيج الصناعي التقني بنسبة مساهمة تقدر ب 60بالمائة موجهة بصفة دائمة لتلبية احتياجات المؤسسة من المواد الأولية، أنشئت بتاريخ 03 مارس 2011 وتضم مجمعات النسيج بالمسيلة ، باتنة ،تلمسان ، سبدو ، ذراع بن خدة ، سوق اهراس ، وبجاية ويعمل بها ما لا يقل عن 3600 عامل [1].

2_5 مؤسسة قاعدة المنظومات الالكترونية بسيدي بلعباس ومؤسسة تطوير صناعة السيارات بتيارت :الى جانب ذلك تم احداث مؤسسات تابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي في اطار الشراكة مع مؤسسات اجنبية كمؤسسة قاعدة المنظومات الالكترونية بسيدي بلعباس بمقتضى مرسوم رئاسي صادر في شهر جوان 2009 وهي مؤسسة مشتركة جزائرية إماراتية تساهم فيها كل من المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري لوزارة الدفاع الوطني ، ومؤسسة تطوير صناعة السيارات بتيارت ، مع صندوق الاستثمار ابار ابوظبي ، وكشريك تكنولوجي المجمع الألماني دايملر . وبتاريخ 26 مارس 2009، أنشئت مؤسسة تطوير صناعة السيارات بتيارت ، مهمتها الأساسية تصور ودراسة ، تطوير وإنتاج وتسويق السيارات بالجزائر وبمقتضى مرسوم رئاسي صادر في شهر مارس 2008 فان مؤسسة تطوير صناعة السيارات تساهم براس مال اجتماعي للشركة الجزائرية لصناعة السيارات الميكانيكية بالرويبة ، مرتبطة بالشراكة مع صندوق الاستثمار ابار ، والشريك التكنولوجي الألماني دايملر ، من اجل صناعة شاحنات، جرارات ، حافلات نقل ذات 40 مقعدا ، هذه المشاريع تسير بخطى واسعة نحو عصرنة وتطوير صناعة

[1] المرجع نفسه ، ص 157_159

السيارات ببلادنا ، وتعزيزها بقدرات إنتاجية هائلة ، من اجل تحديث وتوسيع أرضية انتاج المركبات الثقيلة ، ودفع حركية الإنتاج الصناعي الميكانيكي [1].

2-6- الديوان الوطني للمواد المتفجرة : يعد الديوان الوطني للمواد المتفجرة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي تنشط في مجال انتاج المواد المتفجرة .وضع منذ نشأته منذ اكثر من 30 سنة تحت وصاية عدة دوائر وزارية قبل الحاقه سنة 1997 بوزارة الدفاع الوطني وهو يشكل اليوم أداة لا غنى عنها في انجاز مشاريع التنمية الوطنية ، كما يمثل الديوان للمواد المتفجرة مجالا اخر لنشاط مديرية الصناعات العسكرية ، تكمن مهمته في تلبية احتياجات صناعات الدفاع في مجال المواد المتفجرة من جهة ، وكذا الاستجابة لاحتياجات الاقتصاد الوطني في مجال المتفجرات ذات الاستعمال المدني من جهة أخرى ، حيث يشكل الديوان أداة ضرورية في انجاز مشاريع التطوير الوطني ، وذلك من خلال توفير المواد المتفجرة في كل الاشغال القاعدية كبناء الجسور ، السكنات ، الطرقات ، المناجم ، المقالع ... فمن بين المشاريع والإنجازات الكثيرة التي ساهم فيها الديوان الوطني للمواد المتفجرة ، مشروع الطريق السيار شرق _ غرب . كما ان المهام الموكلة للديوان الوطني للمواد المتفجرة تتمثل في انجاز الدراسات ، تطوير، صنع، استيراد وتصدير وبيع المواد المتفجرة وملحقاتها من اسلاك تفجير وغيرها ، يتوفر الديوان الوطني للمواد المتفجرة على وسائل هامة تتم عصرنته بشكل متواصل ، تمكنه من التكفل بمختلف مراحل صناعة المواد المتفجرة على غرار التصنيع ، التوزيع والبيع . تضم هذه الوسائل مركبا للإنتاج وعدة وحدات تصنيع وأخرى للبيع وكذلك فرق تقارب 2000 فرد . يتوفر مركب الإنتاج بمليانة بالناحية العسكرية الأولى على قدرات إنتاجية كبيرة وتكنولوجيا متطورة تمكنه من تصنيع مجموعة واسعة من المواد المتفجرة ولوازمها الضرورية ، من متفجرات جيلاتينية وذرورية ، توابع الرمي والبارود الدافع .يوفر الديوان من خلال هذه الوحدات جملة من المنتوجات من مواد متفجرة وأدوات نارية ولوازمها ، يقدم الديوان الوطني للمواد المتفجرة عدة خدمات لفائدة زبائنه (ما يقارب 800 زبون عبر كامل التراب الوطني)، ذات صلة بالقدرات التقنية والصناعية والتجارية للديوان [2].

2-7- مؤسسة الإنجازات الصناعية بسريانة : تحولت الى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي طبقا لمرسوم رئاسي صادر في شهر افريل سنة 2009 ، وتهدف لضمان دراسات الذخيرة والمواد النارية وتطويرها وصنعها وتسويقها، تعد مؤسسة الإنجازات الصناعية بسريانة من الأقطاب

[1] **المرجع نفسه** ، ص 177

[2] **المرجع نفسه** ، ص 163 -164

الصناعية الكبرى للجيش الوطني الشعبي ، تساهم بقسط كبير في تطوير الصناعات العسكرية بالجيش الوطني الشعبي وضمان امداده ، وتوفير احتياجاته ومتطلباته في العديد من المنتوجات ذات الحاجة الماسة والضرورية ، وهذا بالإضافة الى تقديمها لسلسلة من المنتوجات المتنوعة تدخل في مجال الاستعمال العسكري او المدني على حد سواء ، على غرار المولدات الكهربائية او العتاد الطبي وقطع الغيار وغيرها ، وبذلك تساهم هذه المؤسسة الهامة بفعالية في تطوير الاقتصاد الوطني وتوفير الكثير من احتياجات السوق الوطنية ، مما يجنب المؤسسة العسكرية بصفة خاصة والجزائر بصفة عامة استيراد الكثير من المنتوجات ، هذا بغض النظر عن مساهمتها في تنمية النسيج الصناعي الوطني وخلق الاف مناصب شغل ، بالإضافة الى اقتحامها ميدان التصدير، حيث تمكنت من تصدير العديد من منتوجاتها لدول شقيقة ، تقع مؤسسة الإنجازات الصناعية بإقليم الناحية العسكرية الخامسة، وهي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تنشط تحت اشراف مديرية الصناعات العسكرية، تم تدشينها سنة 1990 ، ليتم ترقيتها سنة 2009 الى مؤسسة عمومية بدلا من مؤسسة عسكرية . تختص مؤسسة الإنجازات الصناعية في صناعة الذخيرة ذات العيار الصغير التي تهدف لتلبية احتياجات الجيش الوطني الشعبي في المقام الأول وهيئات أخرى كالأمن الوطني والجمارك الجزائرية ، وتصنع هذه المؤسسة منتوجات أخرى أساسية للتدريب والتحضير القتالي مثل القنابل اليدوية الدفاعية والهجومية والالغام المضادة للدبابات ، وبهدف الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للجيش الوطني الشعبي ، وتماشيا مع وتيرة التقدم التكنولوجي، انخرطت مؤسسة الإنجازات الصناعية في تنويع سلسلة منتوجاتها ذات الأهمية الكبرى لمختلف وحدات الجيش الوطني الشعبي ، مثل مولدات الطاقة الكهربائية والعتاد الطبي ومنظومات الحماية من الرعود والصواعق وغيرها من المنتوجات ، والتي مكنتها من احتلال مكانة محترمة وحصة معتبرة في السوق الوطنية ، بل وأصبحت رائدة في الكثير من المنتوجات بفضل احترامها لمواصفات التصنيع المتعامل بها دوليا ، وحسب المدير العام للمؤسسة ، تتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية ، والاستقلال المالي ، وبالنظر الى مجال نشاطها تساهم المؤسسة في تكوين صناعة الدفاع وتلبية احتياجات الاسناد المتعدد الاشكال للجيش الوطني الشعبي وفي تعزيز قدرات الدفاع وتأهيلها وضمان نقل تكنولوجيا الدفاع وتطويرها والتحكم فيها ، كما تشجع تطوير الصناعات العسكرية وتعزيز ادماجها ضمن النسيج الصناعي الوطني ، كما أشار المدير العام الى إمكانية احداث المؤسسة فروع لها والقيام بكل اشكال الشراكة او عملية ذات منفعة مشتركة تدخل ضمن اطار انجاز مهامها[1].

2-8- مؤسسة البناءات الميكانيكية : تحتل مؤسسة البناءات الميكانيكية ، التي تختص في انتاج الأسلحة الخفيفة ، المتطورة وذات دقة عالية ومطابقة للمواصفات الدولية ، مكانة

[1] " المرجع نفسه" ، ص 171 -172

هامة في النسيج الصناعي الوطني وتحديدا في الصناعات العسكرية الجزائرية ، مؤسسة البناءات الميكانيكية مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي على غرار نظيراتها التابعة لمديرية الصناعات العسكرية لوزارة الدفاع الوطني وتقع بإقليم الناحية العسكرية الخامسة ، تختص المؤسسة في صناعة وتطوير الأسلحة الخفيفة لتلبية احتياجات الجيش الوطني الشعبي وكذا مختلف الاسلاك شبه العسكرية، على غرار الامن الوطني والجمارك وإدارة السجون وشركات الحراسة ، أنشئت مؤسسة البناءات الميكانيكية سنة 1983 على شكل مشروع ، وفي سنة 1990 تحولت الى مؤسسة عسكرية ذات طابع صناعي وتجاري ودخلت من ثم في مرحلة الإنتاج وكانت البداية بإنتاج مسدس رشاش عيار 7،62 ملم ، في سنة 2003 طورت المؤسسة منتوجات بإنتاج مسدس ألي عيار 9 ملم وبندقية مضخية عيار 12 ملم وبندقية رشاشة عيار 7،62 ملم [1]، في سنة 2009 تحولت الى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ، تشغل المؤسسة مئات العمال من مستخدمين جامعيين مؤهلين وخريجي معاهد تكنولوجيا عليا ومراكز التكوين المهني ، ويمثل العنصر النسوي 11 بالمائة من مجموع مستخدميها . تساهم المؤسسة في امتصاص البطالة على مستوى ولاية خنشلة ، حيث توظف بشكل استثنائي خريجي جامعة خنشلة بصفة خاصة وطالبي العمل كما توفر مناصب عمل للشباب في اطار عقود ما قبل التشغيل .

2-9- مجمع ترقية الصناعة الميكانيكية : وعيا من الجزائر بالأهمية الاستراتيجية للصناعات الميكانيكية ودورها في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية ، وتماشيا مع الرؤية الجديدة للتنمية الوطنية لإعادة بعث الصناعة الوطنية من جديد والصناعة الميكانيكية على وجه الخصوص ، قامت وزارة الدفاع الوطني باستحداث "مجمع ترقية الصناعية الميكانيكية" عن طريق شراكة جزائرية _ المانية _ امارتية ، تقوم أساس على نقل التكنولوجيا العالية والادماج الاستراتيجي للشركات الوطنية وتكوين وتأهيل اليد العاملة الجزائرية علميا ومهنيا، مجمع ترقية الصناعة الميكانيكية الذي سيصبح احد القلاع الصناعية الرائدة في مجال الصناعات الميكانيكية ، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي ، يتمتع بالاستقلال المالي ، ويخضع لأحكام المرسوم الرئاسي 08_102 المؤرخ في 26 مارس 2008 المحدد لنموذج النظام الأساسي للمؤسسات العمومية .خصص للمجمع بمنطقة عين سمارة التي تبع حوالي 7 كيلومترات شمال شرق قسنطينة ، يضمن مجمع ترقية الصناعة الميكانيكية تجمع وتكامل كل الوسائل الوطنية للصناعة الميكانيكية من خلال تصميم وتطوير وصناعة العربات والمحركات الموجهة على وجه الخصوص لاحتياجات الجيش الوطني الشعبي ، مراقبة المنتوج الصناعي

[1] المرجع نفسه ، ص 167

باعتبار ان وزارة الدفاع الوطني ، هي في الوقت ذاته المستثمر والمصنع والمستهلك لذلك المنتوج ، متابعة تسيير الشركات الفرعية التي يكون طرفا مساهما فيها ، مع ضمان التمثيل في الهياكل الإدارية لتلك الشركات ، اما في مجال الشراكة يساهم المجمع حاليا في ثلاث شركات [1].

2-10- المخبر المركزي للمعتمدية : تتكفل المديرية المركزية للمعتمدية ضمن مجال اختصاصها بإسناد وحدات وتشكيلات الجيش الوطني الشعبي ، في وقت السلم والحرب ، وتضمن جملة من المهام بد بالتغذية ، تجهيزات وعتاد الطهي وحفظ المواد الغذائية في المنشأت وفي الميدان ، الى الألبسة ولوازم النوم والتأثيث ، الوسائل الفردية والجماعية للتمويه ، الى جانب تجهيزات أخرى للحماية ، وفي اطار نشاطات المؤسسة في الدعم والاسناد ، تساهم المديرية المركزية للمعتمدية في تنمية الاقتصاد الوطني وهي تؤدي دورا مهما في دمج عدة مواد في النسيج الصناعي الوطني خصوصا في المجال الزراعي _ الغذائي ، اذ تبذل جهودا مستمرة منذ سنوات الثمانينيات ، لتقليص اللجوء الى الاستيراد وبالتالي تشجيع المؤسسات الوطنية على صنع المنتوجات الموجهة للجيش الوطني الشعبي محليا ، كما تشرف المديرية المركزية للمعتمدية في المجال التقني على تحديد مدى مطابقة تجهيزات المعتمدية الواجب اقتناءها في طار نشاطات الاسناد للمعتمدية ، توحيد شروط وطرق استعمال المعدات والتجهيزات في ميدان المنشأت وضمان توزيعها والسهر على صيانتها وتجديدها ، الى جانب ضمان الامن الصحي للأغذية والماء الموجهة لإسناد كل تشكيلات الجيش الوطني الشعبي ، يتم مراقبة مطابقة الألبسة ولوازم التخييم والتأثيث للمعاير القانونية والنوعية ، تحسين المردودية والمقاومة المعمول بها ، حيث أسست المديرية المركزية للمعتمدية ، يأخذ المخبر على عاتقه مهمة مراقبة جودة ونوعية المواد الغذائية بصفة عامة والماء وكذا المواد النسيجية والجلدية بصفة خاصة ، وتتفرع منها مخابر جهوية على مستوى كل ناحية عسكرية ، تضمن التغطية في مجال مراقبة نوعية المواد الغذائية التي تحصل عليها الوحدات في اطار التموينات المحلية يساهم المخبر بطريقة غير مباشرة في معاينة نوعية المنتوج المصنع من قبل الممونين المحليين الحاصلين على عقود تموين وحدات الجيش الوطني الشعبي ، حيث يتنقل فريق الخبراء عن مختلف الوحدات الإنتاجية، لمراقبة نوعية المنتوجات المصنعة والكشف عن كل عيب في نوعية هذا المنتوج ، وتتم عملية المراقبة بداية من المناقصة حتى عملية الاستلام ، مرورا بسلسلة التصنيع ، كما يراقب الخبراء أيضا طرق تسليم المنتوج وكذا التخزين [2].

[1] المرجع نفسه ، ص 183-184

[2] المرجع نفسه ، ص 149_150

مؤسسات الصناعة العسكرية هي مؤسسات عمومية وطنية ذات طابع صناعي تجاري اقتصادي تحت اشراف مديرية الصناعات العسكرية المنضوية تحت اشراف المؤسسة العسكرية الجزائرية ووزارة الدفاع الوطني ولكل من هذه المؤسسات مجال عمل تحتوي على عمال مدنيين وعسكرين ولهذه المؤسسات اطار قانوني ينظم عملها وعلاقاتها مع زبائنها تحت المرسوم الرئاسي رقم 08_102 .وكما انه سيتم الرجوع لهذه المؤسسات والحديث عن انجازاتها ومجال عملها .

المطلب الثالث: مجالات الصناعة العسكرية الجزائرية وأهدافها.

بعد إرساء قواعد للصناعة الوطنية الخاصة بالدفاع، تم حصر مجالات التطور للوصول الى الهدف الرئيسي المرتكز على تحقيق النمو، حيث تعمل مؤسسات الصناعات العسكرية الداعمة للاقتصاد الوطني في عدة مجالات أهمها ما يلي:

1- مجال الصناعة البحرية: من خلال مؤسسة البناء والتصليح البحري التي تقدم منتوجات سواء ما تعلق بصناعة وحدات عسكرية صغيرة ووحدات اسناد مثل القوارب ، قاطرات 800 حصان ...الى جانب صنع سفن الصيد كسفن صيد الجمبري، مرسى الزوارق رافعات السفن ... وغيرها من المنتوجات.

2- مجال صناعة الطائرات: وهذا من خلال مؤسسة صناعة الطائرات التي هي مؤسسة ذات شراكة بين الجزائر والجمهورية التشيكية، من خلال صناعة طائرة عسكرية جزائرية " فرناس 142" ، وكذا طائرات ذات الاستعمال الفلاحي مثل طائرة " سفير 43 E وطائرة X- 31. [1]

3- مجال صناعة السيارات: وهذا من خلال الشراكة الصناعية والتجارية بين الشركة الوطنية SNVIوصندوق الاستثمار الاماراتي ابار ابوظبي ومجمع دايملر الألماني المالكة لعلامة " مرسيدس ينز " . [2]

4- مجال الصناعات الميكانيكية والذخيرة والمواد المتفجرة : حيث تختص مؤسسة الإنجازات الصناعية بسريانة بصنع الذخيرة وكذا مولدات الطاقة الكهربائية والعتاد الطبي ومنظومات الحماية من الصواعق ، وكذا القنابل اليدوية ، صنع الصناديق التذكارات ومختلف الاوسمة والشارات الحديدة والرتب والدخول في ميدان تصنيع الألغام المضادة للدبابات ، كما تعمل مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة بشراكة مع مؤسسة كاركال الدولية الإمارتية على صناعة وتطوير الأسلحة الخفيفة لتلبية احتياجات الجيش الوطني الشعبي والاسلاك الأمنية ، كما تسعى المؤسسة على انتاج أسلحة خفيفة لتلبية احتياجات السوقين

[1] " ال**مرجع نفسه**" ص 143-131

[2] عبد القادر حمادي ،" البعد الأمني ومالات الدرع العسكري الجزائري : في نسيم بلهول ، **مرجع سابق** ، ص 333

الجزائرية والامارتية مع إمكانية التصدير خارج الدولتين ، كما يعمل الديوان الوطني للمواد المتفجرة على توفير المواد المتفجرة سوء للاستعمال العسكري القتالي او للأشغال القاعدية كبناء الجسور والطرقات والمناجم والمقالع [1] .

اما فيما يخص اهداف الصناعات العسكرية في الجزائر، حيث تعد الأهداف والغايات المقصودة من انشاء مؤسسات للصناعات العسكرية تحقيق ما يلي:

– بناء قاعدة صناعية متكاملة للصناعات العسكرية تكفل إقامة وانماء وتطوير هذا المجال الحيوي، وتتولى مسؤولية توفير احتياجات القوات المسلحة والقطاعات العسكرية الأخرى بالأسلحة والذخائر والصناعات المكملة والمساندة لها وبأيد وطنية

– الاسهام في إرساء دعائم النهضة الصناعية وتنويع الإنتاج الصناعي لخدمة الأهداف الاقتصادية الوطنية

– نقل أحدث مستويات التقنية الصناعية واكتسابها والاستفادة من معطياتها في تطوير هذه الصناعة واجراء البحوث والدراسات في المجالات المتصلة بالصناعات العسكرية.

– الاسهام في بناء قاعدة من القوى البشرية الوطنية القادرة على التعامل مع التقنية [2] .

تعمل مؤسسات الصناعة العسكرية في الجزائر في عدة مجالات وقد اخترنا هذه المجالات أعلاه وهذا لكون هذه المؤسسات لها علاقة مباشرة في دعم الاقتصاد الوطني سواء من حيث المنتوجات او تشغيل العمال .

[1] الهام غازي ، **مرجع سابق** ، ص 163-167 -171

[2] " المرجع نفسه " ، ص 174

المبحث الثالث : إنجازات الصناعة العسكرية الجزائرية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني .

يتناول هذا المبحث اهم إنجازات الصناعة العسكرية في الجزائر، سواء تلبية لاحتياجات الجيش الوطني الشعبي وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، وكذا القضاء على البطالة ، المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني .

المطلب الأول : تحقيق الاكتفاء الذاتي واحتياجات القوات المسلحة

يختص هذا المطلب بتحقيق الاكتفاء الذاتي من منتوجات الصناعة العسكرية لأفراد الجيش الوطني الشعبي ، إضافة الى توفير احتياجات القوات المسلحة .

1) تحقيق الاكتفاء الذاتي : اولت قيادة الجيش الوطني الشعبي عناية قصوى لمجال الصناعات العسكرية ، وهذا تجسيدا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الرامي الى بعث الصناعة الوطنية وكذلك المستوى الذي بلغته الصناعات العسكرية في بلادنا رغم حداثتها والتي من خلالها يسعى الجيش الوطني الشعبي الى تحقيق الاكتفاء الذاتي ، كمرحلة أولى في مختلف مجالات الصناعة العسكرية ، كما ان الجيش الوطني الشعبي عازم على المضي قدما نحو ترقية الأسس الصلبة اكثر فاكثر لهذه الصناعة الواعدة بما يلبي في المقام الأول الاحتياجات الذاتية ويسمح أيضا بتلبية احتياجات المؤسسات العمومية الوطنية ومختلف الاسلاك الأمنية، علاوة على الاسهام التدريجي في المشاركة في تطوير النسيج الصناعي الوطني بكل ما لذلك من تأثيرات إيجابية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد [1].

2) تلبية احتياجات الجيش الوطني الشعبي : تبحث المجهودات العسكرية في مجال الصناعة على تلبية احتياجات الجيش الوطني الشعبي مسخرة كل الإمكانيات والمواد المتاحة[2]، حيث عكف الجيش الوطني الشعبي على تجسيد برامج الصناعات العسكرية والذي شمل مختلف المواد منها المتفجرات ذات الاستعمال الصناعي والتوابع النارية ، الذخيرة ، الأجزاء والمجموعات الميكانيكية ، العربات الثقيلة وأجزاء الطائرات وغيرها ، من خلال وحدات صناعية عسكرية ذات طابع صناعي وتجاري على غرار القاعدة المركزية للامداد بني مراد ومؤسسة البناء والتصليح البحري بمرسى الكبير ، مؤسسة صناعة الطائرات بطفراوي ، مؤسسة الألبسة ولوازم النوم بالخروبة مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة ، مؤسسة الإنجازات الصناعية بسريانة ، الديوان الوطني للمواد المتفجرة بخميس مليانة ،

---

[1] عميور ب ،" مساهمة الجيش الوطني الشعبي في مسار التنمية الوطنية ودور اقتصادي واجتماعي باز "، **مجلة الجيش** .عدد 667 ، الجزائر ، فيفري 2019 ، ص 23

[2] الهام غازي ، **مرجع سابق** ، ص 153

مؤسسة تجديد العتاد الخاص ومؤسسة الطباعة الشعبية للجيش بالعشور [1]. بداية بمجمع ترقية الصناعات الميكانيكية بالناحية العسكرية الخامسة بالشراكة مع ثلاثة شركاء وطنيين هم الشركة الجزائرية لصناعة العربات الخاصة "راينتميتال الجزائر" المختصة في تصنيع العربات المدرعة فوكس 2، الشركة الجزائرية لصناعة العربات المدرعة الخفيفة (نمر الجزائر) وكذا الشركة الجزائرية لصناعة المركبات إضافة الى شركاء أجانب [2]، حيث يساهم هذا المجمع في :

- تصنع العربات المدرعة المدولبة سداسية الدفع fox 2 ، حيث يساهم مجمع ترقية الصناعات الميكانيكية الى جانب التصنيع الميكانيكي sofame بنسبة 51بالمائة من الأسهم ، في حين يساهم كل من الشريك التكنولوجي الألماني RMMV والشريك الصناعي الألماني FERROSTAA وكذا الشريك الاماراتي ابار بنسبة 49 بالمائة ، اذ يتم تصنيع 120 عربة سنويا .
- تصنيع المحركات الحرارية ذات السمعة العالمية المبردة بالماء (2600محرك في السنة) حيث يساهم المجمع بنسبة 17 بالمائة الى جانب الشريك الجزائري الاخر ممثلا في مؤسسة المحركات EMO المساهمة بنسبة 34 بالمائة في حين يساهم صندوق الاستثمار الاماراتي بنسبة 49 بالمائة وهذا حسب رخص الإنتاج للعلامات الألمانية DIAMLER DEUTZ–MIU لتجهيز السيارات الصناعية والآلات الفلاحية والات الاشغال العمومية .
- تصنيع العربات المدرعة الخفيفة رباعية الدفع " نمر الجزائر " بالشراكة مع الشريك الصناعي الاماراتي "توازن "المساهمة بنسبة 49 بالمائة ، ومجمع ترقية الصناعة الميكانيكية المساهم بنسبة 51 بالمائة ، حيث يتم تصنيع 200 عربة سنويا حاملة للسلاح والافراد [3].

اما الصناعات النسيجية للجيش الوطني الشعبي من خلال مؤسسة الألبسة ولوازم النوم بالناحية العسكرية الأولى . تساهم بنسبة 60 بالمائة في سبعة مجمعات نسيجية هامة احتياجات الجيش الوطني الشعبي ، حيث يضم مجمع الخروبة المختص في صناعة الملابس والاحذية العسكرية 3 وحدات رئيسية وحدتين لتفصيل الملابس رقم 1 و2 ووحدة للأحذية، كل وحدة لديها مخطط أعباء سنوي لسلسة الإنتاج مصادق عليها من طرف مديرية الإنتاج للمؤسسة مع توفر يد عاملة وتجهيزات وصفقات مبرمة مع عدد زبائن (المديرية

[1] عميور ب ، مرجع سابق ، ص 24.

[2] نور الدين بوكراع،"وزارة الدفاع الوطني تشارك في الطبعة 26 لمعرض الإنتاج الجزائري قدرات تصنيعية واعدة"، **مجلة الجيش**، عدد 654، الجزائر، جانفي 2018،ص 27.

[3] الهام غازي ، " الصناعة العسكرية في الجزائر تطور قدراتها "، **مجلة الجيش** ، عدد : 4/2 ، الجزائر ، نوفمبر 2012 ،ص 184.

المركزية للمعتمدية ، قيادة الدرك الوطني ، المديرية العامة للأمن الوطني ، الجمارك الجزائرية ووزارة العدل).

وحدة تفصيل الملابس رقم 1 : تضم وحدة تفصيل رقم واحد 260 عامل ، تكمن مهمتها الأساسية في انجاز بذلة الميدان وملحقاتها ، بالإضافة الى الصدريات الواقية من الرصاص بذلات الخروج ، الاقمصة والقبعات ، ويتم إنجازها من خلال خمس ورشات تتواجد بوحدة تفصيل الملابس رقم واحد ، كما ان لكل واحدة منها مهمتها الخاصة ، والتي تعمل كلها بالموازاة مع بعضها البعض طبقا لنوعية الطلبات وتحت اشراف رئيس الورشة ، تأتي في مقدمة هذه الورشات .

- سلسلة "أ" : بزات العمل والبذلات العسكرية الرسمية ، الى جانب القمصان الصحراوية ، حيث تنتج هذه الورشة ما يقارب 260 قطعة يوميا
- سلسة "ب" سراويل بذلات الخروج والاقمصة بمعدل انتاج 380 قطعة يوميا والتي يشرف على صناعتها 45 عامل
- ورشة صناعة الصدريات الواقية من الرصاص ، تضم 74 عاملا بمعدل انتاج 120 صدرية في اليوم ، ورشة خاصة تضم 19 عاملا ، تشرف على صناعة القبعات ، القلنسوات والشارات ، بمعدل انتاج 200 قطعة يوميا .ورشة التقطيع التي تقطع فيها كل قطعة الى أجزاء حسب التصميم الاولي للمنتوج .

وحدة تفصيل الملابس رقم 2: تتم ادارتها من طرف رئيس الوحدة بتعداد عمال يقدر بـ 3600 عامل ، هذه الوحدة متخصصة في انتاج البذلات ،بزة العمل (القوات الجوية ، الدرك الوطني حقائب الألبسة ، تنقسم ورشة الإنتاج لأربعة سلال إنتاجية متخصصة يراس كل واحد منها رئيس سلسلة ورؤساء المجموعات :

- سلة "أ" خاصة بتصميم وإنجاز بذلات القتال المزركشة (قمصان ،سراويل ، قبعات)، بطاقة انتاج 700 بذلة في اليوم ، ويد عاملة تقدر ب195 عامل .
- سلسلة "ب" خاصة بإنجاز بذلات القتال المزركشة (قمصان ، سراويل ، قبعات) ، بطاقة انتاج 700 بذلة في اليوم ، ويد عاملة تقدر ب 195 عامل .
- سلسلة "ج" خاصة بصناعة حقيبة النوم التي تنجز ما يقارب ب 380 حقيبة يوميا ، يشتغل بها 75 عاملا [1].

وحدة الأحذية العسكرية : تدار من طرف رئيس الوحدة وبتعداد 90 عاملا ، وهي مختصة في انتاج الأحذية العسكرية ، احذية التدخل، حذاء الدراج الناري ، حذاء الطيار ، احذية

[1] الهام غازي، **مرجع سابق** ، ص 161.

التمرين العسكرية ، توجد بورشة الإنتاج سلسلة مقسمة الى 4 فصائل (التقطيع ، التفصيل، الغرز والتركيب) وتنتج ما يقارب 700 قطعة يوميا [1].

اما القاعدة المركزية للامداد فتظهر اهم إنجازاتها كونها تعمل على تطوير العربات المدرعة بتعديل اليات التحكم في اطلاق النار ، طرق الكشف والبحث وتحولها الى النظام الرقمي ، حيث ساهم التقدم التكنولوجي والتقني بصفة كبيرة في تطوير الاليات والمنظومات الدفاعية التي تستغلها لإعادة تهيئة معداتها مرة ثانية بالاستعانة في بعض الأحيان بالخبرة الأجنبية(الروسية) اللازمة في تحسين بعض المنظومات الدفاعية الخاصة باستغلال التكنولوجيا الحديثة من اجل تعزيز القدرات التقنية والعملياتية للمعدات العسكرية ، وفي اطار مشاريع تطوير الأجهزة الدفاعية ، صممت القاعدة المركزية للامداد نموذجا جديدا لسيارة اسعاف بالتعاون مع قطاع الصحة العسكرية ، حيث انفردت الورشة بتصميم الية مدرعة وهي عبارة عن مستشفى متنقل مصغر مهمته اجراء عمليات جراحية دقيقة للمصابين ، حيث تحتوي المدرعة التي اعيد تصميمها وبأيدي وطنية على احدث الأجهزة الطبية والتي دمجت داخل المدرعة بتنظيم محكم وبنظام تكييف عالي الجودة وهي تحتوي على ما تتطلبه قاعة العمليات من أجهزة طبية حديثة ، تعمل ورشة تجديد المعدات الحربية و الوسائل الالكتروبصرية على تصليح وتجديد القطع الخاصة والحساسة لمختلف المعدات القتالية ،كما تضمن تجديد الأسلحة ذات العيارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وادماج وتخطيط مختلف الآلات القتالية [2].

اما المديرية المركزية للمنشآت العسكرية ، حيث ان تأدية الجيش الوطني الشعبي لمهامه المختلفة يستدعي توفر بنية تحتية ومنشات معيشية كانت او وظيفية ذات انجاز دقيق وبمعايير جد عالية ، وهي مهمة تقوم بها الى جانب مؤسسات عمومية أخرى المؤسسة المركزية للبناء التابعة للمديرية المركزية للمنشآت العسكرية وذات الطابع الصناعي والتجاري تختص بإنجاز بنايات لمختلف وحدات الجيش ا الوطني الشعبي وكذا مرائب ومدارج الطائرات إضافة الى الغرف الصحراوية مع الاشراف والتنفيذ لكافة مراحل الإنجاز بدء بالدراسات التقنية للمشاريع ، مرورا بإنجاز التصاميم والإنجاز الفعلي ومراقبته حتى اكتمال هذا المشروع بالإضافة الى المراقبة التقنية ، والتي تواكب مسار البناية او الطريق او الإنجاز بصفة عامة ذلك إضافة الى عديد النشاطات الأخرى ذات الصلة بالإنجازات والبناء [3].

[1] "المرجع نفسه" ،ص 161

[2] "المرجع نفسه "، ص 138_140

[3] نور الدين بوكراع ،**مرجع سابق** ، ص 27

في حين هناك مؤسسة البناء والتصليح البحري بالناحية العسكرية الثانية التي تنبثق منها عدة وحدات ملحقة نذكر منها وحدة البناء البحري بعنابة ، والتي تعنى بالبناء ، التصليح والصيانة البحرية العسكرية منها والميدانية وكذا ترميم وتوفير قطع الغيار المتعلقة بمجال البناء وحتى الدراسات التقنية فيما يخص منتجات هذه الوحدات نجد السفينة الغراب " الرايس حسان " التي تم تصنيعها بصفة كلية الحاملة لرقم المتن 807 السفينة التي تم تصنيعها بايادي جزائرية من مهندسين وتقنيين على مستوى المؤسسة [1].

اما مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة فهي تختص بصناعة الأسلحة الخفيفة ففي اطار التعاون والشاكة ابرمت المؤسسة سنة 2011 عقد شراكة مع متعامل اجنبي ممثلا في شركة كاركال الدولية للإمارات تحوز على أساسه مؤسسات البناءات الميكانيكية على 51 بالمائة من اسهم الشركة المشتركة فيما تعود ال 49 بالمائة المتبقية للشركة الامارتية وتهدف هذه الشراكة الى الاستفادة من الخبرات التكنولوجية في هذا المجال من خلال انتاج مسدس كاركال عيار 9 ملم على المدى القصير وتطوير تشكيلة من الأسلحة الخفيفة على المدى الطويل [2].

في حين تساهم مؤسسة الإنجازات الصناعية بسريانة في تكوين صناعة للدفاع وتلبية احتياجات الاسناد متعددة الاشكال للجيش الوطني الشعبي مع تعزيز قدرات الدفاع تأهيلها وضمان نقل التكنولوجيا ومن منتوجات ها ، انتاج الذخيرة ذات العيار الصغير بكل مكوناتها وبمختلف أنواعها ، القنابل اليدوية الدفاعية والهجومية والالغام المضادة للإفراد ، الواقيات من الرعود والصواعق ، صناعة المنصات بهيكل معدني خفيف وبطريقة ربط بسيطة تسمح بالتركيب والتفكيك السريع لكل بنية ، انجاز تشكيلة متنوعة من التجهيزات شبه الطبية حسب الاحتياجات الخاصة بكل زبون مثل طاولات العمليات الجراحية سرير الإنعاش طاولات متعددة الوضعيات [3].

اما فيما يخص مجال القوات الجوية فهناك ثلاثة مؤسسات هي مؤسسة تجديد عتاد الطيران بالناحية العسكرية الأولى ، والتي يتقوم بمراجعة وتصليح الطائرات والحومات كما تختص بإنتاج العديد من أنواع قطع الغيار بمختلف أنواعها والتي تدخل في تجديد هذا العتاد، كما تنتج مؤسسة صناعة الطائرات بالناحية العسكرية الثانية طائرة فرناس 142

[1] " المرجع نفسه ،" ص 28

[2] الهام غازي ، **مرجع سابق** ،ص 169

[3] " **المرجع نفسه** " ،ص 172-173

المعدة للتكوين القاعدي العسكري او المدني للطيار ، طائرة سفير43 الموجهة للنقل والمراقبة المرئية بالكاميرات وطائرة سفير 43^{E} ذات الاستعمال الفلاحي [1].

تعددت إنجازات الصناعة العسكرية في الجزائر وكلها إنجازات خدمة لافراد الجيش الوطني الشعبي وكذا دعما للاقتصاد الوطني .

المطلب الثاني : التقليل من نسب البطالة

تعمل مختلف مؤسسات الصناعات العسكرية على تطوير الاقتصاد الوطني وامتصاص البطالة وتوظيفها لعشرات الالاف العمال من مختلف الفئات [2]. حيث استطاعت هذه الإنجازات الصناعية العسكرية الناشئة ان توفر العديد من مناصب شغل ، مما يساهم بفعالية في التلبية التدريجية لاحتياجات قواتنا المسلحة ، وتدعيم جهود الاقتصاد الوطني على اكثر من صعيد . حيث تتواجد هذه المؤسسات في اكثر من 20 موقعا صناعيا في مختلف ربوع الوطن مما يجعلها قطبا مهما يضفي عليها طابعا اقتصاديا واجتماعيا بارزا ، كما تعمل هذه المؤسسات على تكوين شباب تابعين لمراكز التكوين المهني التابعة لوزارة التكوين المهني والتمهين من خلال تربصات نظرية وتطبيقية مهمة تتوج بشهادة تقيني سامي او شهادة التكوين المهني المتخصص .

في هذا الخصوص اطلقت مديرية الصناعات العسكرية برنامجا هاما للتكوين المهني شمل عدة مستويات ، يأتي في مقدمتها التكوين المهني الذي ضم جميع المشاريع والمنتجات التي تم اطلاقها وهي التي اعتادت الرجوع فيها الى مراكز التكوين المهني الوطنية لقد أسست الإنجازات التي قامت بها مديرية الصناعات العسكرية لأرضية صناعية وتكنولوجية من خلال وضع بطاقات إنتاجية حديثة لتلبية احتياجات قواتنا المسلحة وادماج مختلف أساليب الإنتاج الصناعي ضمن النسيج الصناعي الوطني وقد حققت المؤسسات الإنتاجية المتخصصة في مختلف مجالات التصنيع درجات متقدمة في مجال الجودة ، من جهة ساهمت في امتصاص البطالة ، حيث توفر هذه المؤسسات حاليا 18 الف منصب شغل وتتطلع الى رفع هذا العدد الى 25 الف في افاق 2020 [3].

وكأبرز مثال : مؤسسة الألبسة ولوازم النوم ، بلغ عدد العمال بالمؤسسة 5600 عامل ،56 بالمائة منهم اناث ، كما تفتح المؤسسة سنويا بين 250 الى 300 منصب

[1] نور الدين بوكراع ، **مرجع سابق** ،ص 27.

[2] عميور ب ، **مرجع سابق** ، ص 24.

[3] المكان نفسه

عمل، كما تؤمن المؤسسة ما يقارب 1500 منصب عمل على مستوى القطاع الخاص الذي تربطه معه علاقات تجارية واسعة [1].

المطلب الثالث : المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني

يشارك الجيش الوطني الشعبي مشاركة كاملة وفعالة في انعاش الاقتصاد الوطني ، كما تساهم مديرية الصناعات العسكرية في التقليل من نسب البطالة وذلك بتوفير العديد من مناصب الشغل الدائمة في القطاع الإنتاجي ، فمديرية الصناعة العسكرية *مكلفة بمهمة توسيع النسيج الصناعي الوطني من اجل تلبية احتياجات الجيش الوطني الشعبي ، لذا فهي تساهم في ترقية الاقتصاد الوطني من خلال جوانب مختلفة من ضمنها احياء وانعاش المناطق الصناعية المهددة بالإغلاق كمصنعي الرويبة وعين السمارة ، الى جانب إعادة احياء المصانع النسيجية المهددة بالإغلاق بخنشلة وتيارت وسيدي بلعباس ، كما تعمل مديرية الصناعات العسكرية على التكفل بتأسيس مواقع صناعية مدعمة بأرضية تكنولوجية حديثة تساهم في تطوير التنمية الصناعية [2]، وكمثال بسيط تعمل مؤسسة الألبسة ولوازم النوم على دفع ما يقارب 7 ملايير دينار لشراء المواد الأولية من هذه المؤسسات على راسها المؤسسات النسيجية المحلية وهو ما يمثل اكثر الحالات 80 في المائة من مخطط الأعباء لهده المؤسسات النسيجية ، كما دعمت المؤسسة عدة وحدات إنتاجية من القطاع الخاص توقفت عن العمل لأسباب مادية والتي تقع في المناطق المعزولة وتعرف نقص فادح في مناصب العمل ، وبتالي فان إعادة بعث هذه المعامل يساهم في التقليل من نسبة البطالة وتوفير مناصب شغل لشباب المنطقة ، ومثال على ذلك إعادة بعث مصنع بوسعادة والذي ينتج اكثر من 1000 زوج من الأحذية ، والتي سمحت بفتح مراكز تكوين للإنتاج تأخذ على عاتقها تكوين شباب المنطقة في هذا المجال . وتماشيا مع المعايير الدولية الجديدة ، يتم تطوير أنواع من الاقمشة ذات المواصفات تقنية خاصة غير متوفرة في الجزائر والتي يتم استيرادها ، والتي ستمكن من استرجاع جزء من السوق الوطنية التي يهمين عليها المستوردون ، لهذا سطرت المؤسسة برنامجا واسعا لتطوير الصناعية النسيجية واستثمرت ما يقارب 32 مليار دج في مجال الصناعة النسيجية زراعة القطن وصناعة الالياف الاصطناعية والتي ستكلف استيرادها مبالغ باهضة .[3]

كما تعمل مديرية الصناعات العسكرية على تنفيذ مشاريع لصناعة السيارات بتيارات، عين السمارة ورويبة ، وبإرساء مجموعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

[1] الهام غازي ، **مرجع سابق** ،ص 160.

[2] " المرجع نفسه" ،ص 190

[3] المرجع نفسه " ، ص 160

في ميدان تجهيز السيارات ، حيث تم انشاء ثلاث شركات ذات رأسمال مختلط وهذا في اطار تفعيل بروتوكولات الاتفاق الجزائرية –الإماراتية _ الألمانية لتطوير الصناعة الميكانيكية الوطنية ، يندرج هذا الاتفاق في اطار استراتيجية التنمية الصناعية الوطنية في مجال التكنولوجيات ذات الجدوى التي من شانها إعطاء دفع جديد للاقتصاد الوطني في الميادين الصناعية والفلاحية ، كما ان هذا الاتفاق سيساهم في تلبية احتياجات الجيش الوطني الشعبي وكذا في تعزيز وسائله فيما يخص العتاد المتحرك (شاحنات وحافلات ومركبات للمسالك الوعرة وكذا مركبات نفعية أخرى) ، حيث سيكون له اثر إيجابي في خلق مناصب شغل جديدة ونقل الخبرة .

حيث تساهم هذه الشركات في دعم الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات القوات المسلحة والسوق الوطنية وهي :

– **الشركة الجزائرية لإنتاج الاوزان الثقيلة لعلامة Mercedes Benz** / ش ذ أ /الرويبة : هي شركة ذات اسهم مملوكة من طرف المتعاملين الجزائرية الممثلين في الشركة العمومية الاقتصادية /الشركة الوطنية للسيارات الصناعية /الرويبة والمؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري / مؤسسة تطوير الصناعة السيارات /تيارت وكذا صندوق الاستثمار الاماراتي "ابار" وهي تنشط كشريك تكنولوجي للشركة الألمانية " دايملر" طبقا لتدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، وستنتج حوالي 15000 شاحنة وحافلة في السنة حسب رخصة انتاج العلامة "دايملر" ، وقد انطلاق المشروع من سنة 2013 ،بموقع الشركة الوطنية للسيارات برويبة .

– **الشركة الجزائرية لصناعة المركبات لعلامة Mercedes Benz** / ش ذ أ / تيارت : هي شركة ذات اسهم مملوكة للشركة العمومية الاقتصادية / الشركة الوطنية للسيارات الرويبة والمؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري / مؤسسة تطوير صناعة السيارات /تيارت وكذا صندوق الاستثمار الاماراتي " ابار" وتصنع الشركة حوالي 10000 مركبة للمسالك الوعرة (VTT) ومركبة نفعية خفية ، في السنة حسب رخصة انتاج العلامة " دايملر" وقد انطلق المشروع في سنة 2013 بموقع المركبات الخاصة سابق بتيارت .

– **الشركة الجزائرية لصناعة المحركات للعلامة الألمانية(** Merceds Benz Deutz et MTU/ ش ذ أ واد حميميم / قسنطينة) هي شركة ذات اسهم مملوكة من طرف الشركة العمومية الاقتصادية EMO والمؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري GPM وكذا صندوق الاستثمار الاماراتي " ابار " وتنتج 26000 محرك ذو تبريد بالماء ، حسب

رخص الإنتاج لعلامات (DIAMLER –DEUTZ – MYU) على التوالي [1]، لتجهز بها السيارات الصناعية ، الآلات الفلاحية والات الاشغال العمومية ، وقد انطلاق المشروع سنة 2014 بموقع " ايمو / واد حميميم " بعد انجاز استثمارات المنشأت القاعدية .

وفي اطار سعي الجيش الوطني الشعبي لتطوير قدرات الصناعات العسكرية بما يلبي احتياجات القوات المسلحة والمساهمة في التنمية الوطنية ، يم يوم 11 أكتوبر 2016 بمقر الشركة الجزائرية لصناعة السيارات من علامة مرسيدس –بنز– بعين بوشقيف بتيارت، تسليم دفعة جديدة من العربات المنتجة من طرف الشركة لفائدة وزارة الدفاع ممثلة في المديرية المركزية للعتاد ، اشتملت الدفعة على 327 عربة منها 85 سيارة اسعاف مدنية و77 عربة لنقل الافراد (14 مقعد + 1) و60 عربة خفيفة لكل الميادين صنف ج (ب أ 9) و50 سيارة اسعاف خفيفة لكل الميادين صنف (ب أ 9). وفي السياق نفسه ، وفي اطار الانفتاح على السوق الوطنية سلمت الشركة ذاتها 60 سيارة أخرى لفائدة مؤسسات عمومية وخاصة .[2]

وفي اطار تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي الرامي الى بعث الصناعة الوطنية وتلبية لاحتياجات الجيش الوطني الشعبي والهيئات الوطنية الأخرى والمساهمة الفعالة في الإنتاج الوطني ، قامت شركة AMS –MB ذات الأسهم الكائنة بالرويبة بالجزائر العاصمة يوم 20 اوت 2017 بتسليم 227 عربة " مرسيدس بنز" منها 120 لفائدة وزارة الدفاع ممثلة في المديرية المركزية للعتاد و107 عربة موزعة على عدد من المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة . شملت العربات المسلمة ، عربات من نوع اكتروس ACTROS ثنائية ورباعية الدفع وحافلات من نوع كونكتو CONECTO وشاحنات من صنف زيتروس ZETROS وغيرها ، انتجت الشركة الجزائرية لإنتاج الوزن الثقيل لعلامة "مرسيدس بنز" اكثر من 2750 شاحنة بمختلف الحمولات و80 حافلة .تسعى وزارة الدفاع الوطني من خلال مؤسسة تطوير صناعة السيارات بتيارت لمديرية الصناعات العسكرية المالكة لأغلبية الأسهم في راس مال الشركات المختلطة الثلاث المتمثلة في شركتين للإنتاج (الشركة الجزائرية لإنتاج الوزن الثقيل لعلامة مرسيدس بنز) ،بالإضافة الى شركة التوزيع وخدمات ما بعد البيع ، مع شركة ابار للاستثمار المساهمة بنسبة 49 بالمائة والمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية المساهمة بنسبة 17 بالمائة في راس مال الشركات السابقة الذكر ، على

[1] د م ،" التعاون الجزائري _ الاماراتي – الألماني في مجال الصناعات العسكرية انشاء ثلاث شركات صناعية ذات راسمال مختلط "، **مجلة الجيش** ، الجزائر ، جويلية 2012 ، ص 45

[2] د م ،" الشركة الجزائرية لصناعة السيارات من علامة مرسيدس – بنز تلبية احتياجات الجيش الوطني الشعبي وانفتاح على السوق الوطنية "، **مجلة الجيش** ، العدد 640 ، الجزائر ، نوفمبر 2016 ،ص 23

اعداد مع الشريك التكنولوجي ديملر قاعدة حديثة بمعايير وجودة عالية بهدف انتاج 15 الف شاحنة و1500 حافلة للنقل الحضري بين المدن سنويا [1].

وبتاريخ 07 ماي 2017 تم تسليم 402 سيارة من علامة مرسيدس بنز من مختلف الأنواع لفائدة المديرية المركزية للعتاد ، وكذا مجموعة من المؤسسات الوطنية ، تعمل هذه الشركة على تهيئة كل أنواع السيارات النفعية والخاصة المستعملة من طرف الجيش الوطني الشعبي والمؤسسات العمومية والخاصة ، وكذا اسلاك الامن المختلفة لتلبية كل احتياجاتها، حيث تهدف هذه المؤسسة الى بعث الصناعة الوطنية ، وتطوير الصناعة العسكرية عموما والميكانيكية على وجه الخصوص [2].

وتجسيدا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الهادف الى تطوير مختلق الصناعات العسكرية وبالخصوص الميكانيكية منها ، الى جانب بعث وتفعيل الصناعة الوطنية وتصنيع منتوج ذي جودة ونوعية بمواصفات عالية ، بما يلبي احتياجات هياكل الجيش الوطني الشعبي ومختلف المؤسسات العمومية والخاصة ، تم يوم 08 أكتوبر 2018 بالرويبة تسليم 508 عربة من علامة مرسيدس بنز ، منها 320 عربة لفائدة المديرية المركزية للعتاد بوزارة الدفاع الوطني متمثلة في حافلات وشاحنات متعددة المهام وسيارات نفعية(SPRINTER) مخصصة لنقل الجند ، التصليح الخفيف ، خزانات المياه والوقود وشاحنات لإزاحة الثلوج وكذا 188 عربة لصالح مؤسسات اقتصادية مدنية وعمومية وخاصة ، مصنعة من طرف شركة SA– PPL–MB– spa رويبة والشركة الجزائرية لصناعة السيارات ببوشقيف ولاية تيارة ، في سياق متصل تم عرض تسعة نماذج جديدة من العربات امام الحضور والتي سيتم تسويقها ابتداء من سنة 2019 .وفي نفس الاطار تم 29 أكتوبر 2018 تسليم 855 سيارة متعددة المهام ورباعية الدفع بمختلف أنواعها من نقل الافراد النقل المدرسي ، الإسعاف الطبي والصحي ،"ذات علامة مرسيدس بنز" من صنع الشركة الجزائرية لصناعة السيارات ببوشقيف ولاية تيارة الناحية العسكرية الثانية لفائدة المديرية المركزية للعتاد لوزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية وأيضا المديرية العامة للأمن الوطني ومؤسسة سوناطراك وهيئات عمومية وخاصة ، يأتي هذا التسليم الجديد استجابة للطلبات الواردة من مختلف المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة وتتويجا فعليا للأهداف المسطرة والرامية الى تعزيز النسيج الاقتصادي الوطني وتطوير صناعة دفاع وطنية ، بمواصفات عالية ومنتوج ذي جودة ونوعية ، مع خلق مناصب شغل مستدامة بتكوين عالي ومستمر للمستخدمين ، كما ان

[1] د م ،" 227 عربة من علامة مرسيدس بنز سلمت لفائدة وزارة الدفاع الوطني وعدد من المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة "، **مجلة الجيش** ، العدد 650 ، الجزائر ، سبتمبر 2017 ،ص 18

[2] د م ،" تسليم 402 سيارة من علامة مرسيدس بنز"، **مجلة الناحية العسكرية الثانية** ، العدد 13 ، الجزائر ، جويلية 2018 ، ص 20

الشركة انتجت منذ انطلاق العمل في سنة 2014 الى 2018 ، ما يقارب 14 الف و500 سيارة ، منها 9 الاف سيارة من نوع "سبرينتر" و5 الاف و500 سيارة رباعية الدفع ومن الإنجازات التي قامت بها الشركة هي تطوير صناعة تجهيز السيارات النفعية وذلك حسب طلبات واستخدامات الزبائن ، حيث قامت بتطوير اكثر من 40 نوعا من التجهيزات منها لسيارات الإسعاف وسيارات النقل المدرسي وسيارات نقل الأشخاص التي هي في صدد الإنتاج لصالح وزارة الداخلية ، بالإضافة الى سيارات البضائع المبردة وسيارات الورشة المتنقلة الموجهة لصالح الشباب الراغبين في الحصول عليها عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "لونساج" كما وضعت الشركة هدف تطوير انتاجها للعام 2019 وتخطي عتبة خمسة الاف سيارة في السنة [1].

وقد تعددت إنجازات الصناعة العسكرية الداعمة للاقتصاد الوطني ، حيث أصبحت الصناعة العسكرية في الجزائر تساهم الى حد ما في التقليل من نسب البطالة بتوفير مناصب بتوفير 18 الف منصب عمل ومرشح هذا الرقم للارتفاع الى 30 الف منصب في 2020، كما تساهم في تلبية احتياجات القوات المسلحة وتحقيق الاكتفاء الذاتي مما يقلص من فتورة الاستيراد والتعبية نحو الخارج وكذا تلبية احتياجات السوق الوطنية من المركبات والسيارات والحافلات.

[1] د م ،" تسليم 508 عربة متعددة المهام من علامة مرسيدس بنز / تسليم 855 عربة متعددة المهام لفائدة وزارة الدفاع الوطني وهياكل عمومية وخاصة "، **مجلة الجيش** ، العدد 664 ، الجزائر ، نوفمبر 2018 ، ص 20

المبحث الرابع : الصناعة العسكرية الجزائرية استراتيجياتها وافاقها

يتناول هذا المبحث ، ثلاث مطالب يختصون ب اهم استراتيجيات الصناعة العسكرية في الجزائر وكذا اهم التحديات التي تواجهها وكذا الوقوف على مستقبل هذه الصناعة العسكرية وافاقها الواعدة .

المطلب الأول : استراتيجيات الصناعة العسكرية في الجزائر

تبنى الجيش الوطني الشعبي استراتيجية على المديين المتوسط والبعيد صيغة جديدة للتطوير والتعاون مبنية على الشراكة التكنولوجية والصناعية مع العديد من الشركاء الأجانب، حيث تم انشاء العديد من الشركات في جميع المجالات على غرار مجمع ترقية الصناعة الميكانيكية بقسنطينة ، مؤسسة قاعدة المنظومات الالكترونية بسيدي بلعباس ، مؤسسة انجاز أنظمة المراقبة بواسطة الفيديو ، مؤسسة تطوير صناعة السيارات بتيارت ... وغيرها ، وقد ساهمت هذه المجمعات والمؤسسات الصناعية في إعادة النشاط الصناعي في عدد من المؤسسات الوطنية التي كانت تواجه صعوبة او تلك التي تم اغلاقها ، من خلال عملية الشراكة مع القطاع العام والتحويل للشركات التي كانت مغلقة ، وقد تم ذلك في عدة تخصصات أهمها صناعة الأحذية والالكترونيك والصناعات الميكانيكية ، والالبسة وتحويل الخشب وغيرها .على هذا الأساس ، ستؤدي المناولة الصناعية على المدى المتوسط دورا مهما في تمكين الصناعات من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لها ، والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل انتاجها ، كما تساهم بفعالية في تنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية الجديدة ، ورفع قدراتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، وتساهم أيضا بشكل مباشر في تشغيل العمال ورفاهية المواطن ، وهذا هو ما تسعى اليه هذه الوحدات الصناعية التابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي[1].

اما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الصناعة العسكرية بلغت نحو مليار دولار سنة2018م/2019م . كما ان انتقاء الأجانب جاء وفق معيار الجودة كالمجمعات الألمانية ، والمجمع الصيني والاماراتي قد اختارت الجزائر بالنظر لجاذبية السوق الوطني ، ومن بين المنتوجات المصنعة في اطار الشراكة نجد تلك المتعلقة بالمتفجرات وتوزيع العربات وصيانة المحركات مع النسيج وأيضا "الشركة الجزائرية كاراكال" لتصنيع المسدسات الاوتوماتيكية التي تصنع بالشراكة مع العملاق الاماراتي " كاراكال" ، فضلا عن الشراكة الجزائرية لصناعة الأنظمة الالكترونية بسيدي بلعباس التي ابرمت شراكة

[1] عميور ب، **مرجع سابق** ، ص 24

مع الالمان وشريك صيني .كما ان الهدف من المناولة الوطنية والمتمثل في الادماج الاستراتيجي ،حيث سلط الضوء على نموذج مصنع "واد حميمين" بقسنطينة الخاص بإنتاج المحركات المصنعة التي يتم تزويد الشاحنات وقطع الاشغال العمومية المنتجة بكل من الرويبة وتيارت وعين سمارة ، فضلا عن صناعة أجزاء من المحركات بفضل استغلال مواقع السباكة والحدادة ومراكز التصنيع الرقمية الموجودة في رويبة وقسنطينة وأيضا استغلال ورشات العمومية والخاصة للإنتاج هياكل الشاحنات في كل من تيارت والرويبة وتزود مصانع تركيب الشاحنات .

وللإشارة فان الصناعة العسكرية الجزائرية تشرف على 10 شركات صناعية وهي متخصصة في عدة مجالات كالميكانيك والكهرباء والنسيج ، والصناعية الكيميائية ، كما ان لديها أربعون مصنعا وشركة قابضة متعددة الأسهم ، كما تسعى مؤسسات الصناعة العسكرية الى تطوير القاعدة الصناعية للجيش الوطني الشعبي وادماجها ضمن النسيج الصناعي الوطني ، وتوقع ان يقارب رقم اعمال مؤسسات الصناعات العسكرية 100 مليار دينار جزائري في غضون سنة 2018 . وبخصوص التصدير والعقود المبرمة مع الشريك الأجنبي سمحت بمنح الطرف الجزائري رخصة عبر شبكات الشريك الأجنبي للتصدير [1].

و من بين استراتيجيات الصناعة العسكرية في الجزائر الاهتمام بالتكوين والبحث العلمي ، حيث يعد التكوين التأهيلي ضروريا في مختلف المجمعات والمؤسسات الصناعية التي أنشئت حديثا او تم إعادة بعثها من جديد على انقاض مؤسسات سابقة ، من خلال تكوين قاعدي او خاص ، حيث تتضمن هذه المؤسسات الصناعية مرافق بيداغوجية وخابر للإعلام الالي ومخابر للغات الأجنبية وقاعات للتدريس وورشات تكوين مختصة في الصناعة الميكانيكية ، كما تتوفر على قاعات مخصصة للأعمال التطبيقية ، من اجل ترسيخ تجربة الافراد وتحسين مردودهم وتلقينهم معايير الجودة ونظام العمل بالتعاون مع فرق تقنية تابعة للمصانع الام .[2]

كمثال عن احد استراتيجيات الصناعة العسكرية ناخذ مؤسسة صناعة الطائرات ، حيث ان صناعة الطائرات قطاع استراتيجي يعتمد بالدرجة الأولى على التحكم في التكنولوجيا الحديثة وانشطة البحث العلمي والتقني ، في هذا السياق يعد الاستثمار في البحث الخاص بعالم الطيران امر جوهريا للمؤسسة وهذا بهدف الاستفادة على احسن وجه من التطورات العملية والتكنولوجية الحاصلة في هذا الميدان ، من خلال التحويل التكنولوجي

[1] صالحي عبد الكريم واخرون ،" الصناعة العسكرية الجزائرية المستقبل من هنا "، **مجلة اخبار المجلس** ، عدد 05 ، الجزائر ،مارس 2018 ، ص ص 08-15

[2] عميور ب ، **مرجع سابق** ، ص 24

والبحث العلمي ومحاولة بلوغ التكامل بينهما ، تعكف مديرية الدراسات والبحث والتطوير بما تتميز به من قدرة على اقتراح الحلول التكنولوجية الجديدة المرتبطة بالانشغالات المتعلقة بعالم الطيران على تحيق ذلك عبر مورد بشري متخصص ومؤهل من خلال القيام بالدراسات التقنية والتنظيمية المتعلقة بالإنتاج وعصرنة عتاد الطيران ، وتطوير وادماج تكنولوجيات حديثة على الإنتاج إضافة الى جمع المعلومات الصناعية المتعلقة بالنسيج الصناعي الوطني والتكفل بأعمال التصاميم وادماج الصناعات والتجهيزات التكنولوجية وبكل المشاريع ذات الطابع التقني المرتبطة بالتموين بالمواد الأولية ، وحسب مدير الدراسات والتطوير فان افاق البحث والتطوير بالمؤسسة يتطلب رفع التحدي الدائم ، ويتعين ان تكرس له كل الجهود والوسائل وذلك قصد التمكن من التكنولوجيات الجوهرية والقيام في الوقت نفسه بتجميع القدرات حول محاور بحث متناغمة تحمل في طياتها عوامل التطور التكنولوجي للمؤسسة من اجل ترقية هذا النشاط الاستراتيجي الهام والاستجابة للاحتياجات المدنية والعسكرية الحالية والمستقبلية واضفاء الديناميكية والديمومة عليها [1].

للصناعة العسكرية في الجزائر استراتيجيات فهناك استراتيجية قريبة المدى ممثلة في تلبية احتياجات القوات المسلحة والاكتفاء الذاتي ، في حين تتمثل الاستراتيجية المتوسطة المدى في نقل التكنولوجيا وتلبية احتياجات السوق الوطنية من المركبات واحتياجات السوق الوطنية ، وتتمثل الاستراتيجية البعيدة المدى في العمل على تصدير المنتوجات نحو الخارج للأسواق العربية والافريقية .

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه الصناعة العسكرية في الجزائر .

تواجه الصناعة العسكرية في الجزائر جملة من التحديات التي تؤثر بالسلب عليها وعلى تقدم مشروعاتها وحتى استثماراتها ، حيث هناك تحديات داخلية وإقليمية .

1- **التحديات الداخلية التي تواجه الصناعة العسكرية في الجزائر** : من اكبر التحديات التي تواجها هذه الصناعة العسكرية في الجزائر داخليا هي:

التحديات السياسية : المتربطة بطبيعة النظام السياسي في الجزائر وكذلك جوانب سياسية أخرى من بينها مشروطية الاستثمارات والعقود لإنشاء مشاريع بالتعاون مع شركات اجنبية في إقامة مصانع للأسلحة والعتاد العسكري وعليه اشترطت بعض الشركات الأجنبية المصنعة للسلاح عند اقامتها لمشاريع ومصانع بالجزائر على عدم بيع المنتوجات المصنعة في الجزائر الى بلدان تنعدم فيها الديمقراطية وحقوق الانسان او الدول التي فيها أزمات وحروب أهلية واعتبار هذه الدول ذو أنظمة استبدادية وتسلطية ، مما قد يؤثر بالسلب على

[1] محمد بوكبشة ، محمد معيوف ، **مرجع سابق** ، ص 36

منتوجات الصناعات العسكرية التي سأتوجه نحو التصدير للسوق الافريقية التي تتميز أنظمتها السياسية بنوع من التسلط والاستبداد وانعدام الديمقراطية وحتى حقوق الانسان ، هذه الشروط قد تؤثر على صفقات بيع المنتوجات وحتى على الأرباح المتوقعة من استراتيجيات الصناعة العسكرية مستقبلا [1]. كما من بين التحديات السياسية التي تواجه الصناعات العسكرية في الجزائر هو عدم ثقة المستثمرين والشركاء الأجانب في نوعية الاستقرار السياسي الذي تهدده طبيعة الاحتجاجات الاجتماعية على طول السنة ، وكذل راي بعض الدول بان النظام السياسي الجزائري هو نظام استبدادي تنعدم فيه الشفافية والحكمانية وهو نظام منغلق على ذاته لا يشجع على الانفتاح واعتباره شريك تجاري وسياسي يمكن الثقة فيه والعمل معه نحو افاق مستقبلية ، كما أن قاعدة الجزائر الاقتصادية التي لها خلفية سياسية وتاريخية المتمثل في واحد للسيادة وقاعدة 51 / 49 من بين الأمور التي لا تساعد على الاستثمار من طرف بعض الشركات الكبرى العالمية . كما ان انتشار الفساد السياسي والمالي والإداري في كثير من القطاعات المدنية وارتباط اسم الجزائر في العديد من التقارير العالمية بتقدم نسب الفساد فيها مما يؤثر بالسلب على قدوم الاستثمارات للجزائر وعزوف الكثير من الشركات للاستثمار في الجزائر ، وكذلك مخاوف المستثمرين في الميدان العسكري من انتقال الفساد الى القطاعات العسكرية من حيث الصفقات وعقود الاستثمار وإقامة المشاريع ، حيث تم طرح أسئلة بهذا الخصوص من حيث شفافية ابرام الصفقات والعقود في قبة البرلمان في الأيام البرلمانية التي خصصت للصناعات العسكرية يوم 13 مارس 2018 ، حيث تم الإجابة عن هذا السؤال بان مديرية الصناعات العسكرية مهتمة بمدى مراعاة الشفافية في ابرام الصفقات مع الأجانب وبان وزارة الدفاع الوطني تراعي مبدا الشفافية والنزاهة في هذا المجال .[2]

التحديات الأمنية : للجزائر مساحة شاسعة يصعب التحكم فيها وحمايتها ، وهذا لامتلاكها شريط حدودي مع 7 دول مجاورة ، وكلها حدود تعاني من مشاكل ومخاطر امنية من الشرق الى الغرب وصولا للجنوب من بينها مخاطر تسلل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ، كلها مشاكل تتطلب انفاق عسكري كبير لمواجهتها وتصنيع معدات عسكرية تلبي احتياجات الجيش الوطني الشعبي لمواجهة كل هذه التحديات ، وعليه فان اهم تحدي يواجه الصناعة العسكرية في الجزائر من الناحية الأمنية هو توفير متطلبات

[1] د م ، " الجزائر صناعة الدفاع "،

https://translate.google.com/translate?depth=1&hl=ar&prev=search&rurl=translate.google.com&sl=en&sp=nmt4&u=https://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/industry.htm&xid=17259,15700023,15700186,15700190,15700253,15700256,15700259 (2019_05_18)

[2] صالحي عبد الكريم واخرون ،" الصناعة العسكرية الجزائرية المستقبل من هنا "، **مجلة اخبار المجلس** ، عدد 05، الجزائر ،مارس 2018 ، ص 08

وتلبية احتياجات القوات المسلحة التي هي في تزايد مستمر للقيام بمهامها نظرا للمخاطر الأمنية ، مما ينعكس بالسلب على الصناعة العسكرية التي ينتظر منها تنفيذ استراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى وخاصة من حيث تصدير الفائض من الإنتاج نحو الخارج ، وعليه فان هذه المخاطر تبقي الصناعة العسكرية في الجزائر فقط في مرحلة توفير وتلبية احتياجات القوات المسلحة ، وقد استبعد مدير الصناعات العسكرية حاليا توجه الجزائر تصدير منتوجات الصناعة العسكرية للخارج، وبالنظر الى الأهداف المسطرة تسعى في هذه المرحلة الأولى تلبية احتياجات المؤسسة العسكرية ومتطلبات السوق الوطنية ، حيث تلقت عدة طلبات من شركات عمومية وخاصة كمجمع سونطراك ووزارة النقل والاشغال العمومية بتزويدها بالشاحنات والحافلات وغير ها. وكذا وجود سباق تسلح بين الجزائر وبعض الدول المجاورة كالمغرب مما يعني توجيه اكبر قدر من الانفاق العسكري نحو شراء أسلحة ومعدات حديثة ومتطورة على حساب الاستثمار في مشاريع جديدة وتطوير مشاريع قديمة في قطاع الصناعات العسكرية [1].

التحديات الاقتصادية :نظرا لانخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية بداية من سنة 2014 وباعتبار ان الجزائر ذو اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على البترول ، عانى الاقتصاد الجزائري من هشاشة مالية وانعدام ثقة المستثمرين الخواص والأجانب في الاقتصاد الجزائري ، كلها عوامل اثرت بالسلب على مشروعات الصناعات العسكرية في الجزائر نظر لانخفاض عوائد الجزائر المالية ، كما قد تواجه الصناعات العسكرية في الجزائر عزوف بعض الشركات العمومية والخاصة من شراء منتوجاتها وهذا نظرا للازمة المالية التي تعيشها الجزائر الناتجة عن تراجع أسعار المحروقات في السوق الدولية وكذا قلة الاستثمارات الأجنبية التي تنعش الاقتصاد الوطنية والخزينة العمومية .

2 – التحديات الإقليمية : تواجه الصناعات العسكرية في الجزائر تحديات اقيليمة متعددة من بينها الصناعات العسكرية في المنطقة سواء العربية منها او حتى الافريقية او الدولية. وبالحديث عن الصناعات العسكرية العربية التي قد تنافس الصناعات العسكرية الجزائر، حيث طورت بعض الدول العربية برامجها الصناعية العسكرية خدمة لقواتها المسلحة وحتى خدمة لاقتصادها الوطني ومن بين هذه الدول نجد الامارات العربية المتحدة حيث وصل عدد الشركات الإماراتية المحلية العاملة تحت مظلة مجلس الشركات الصناعية الدفاعية الوطنية بنهاية 2017 الى 42 شركة تعمل في مختلف القطاعات الصناعية المتخصصة في

[1] د م ، " الجزائر صناعة الدفاع "، **مرجع سابق** . (18_05_2019)

الصناعات الدقيقة والدفاعية ، فضلا عن شركات صغيرة ومتوسطة وممثلي القطاع الخاص المحلي .والاهم من ذلك تنظر الامارات الى صناعات التسلح بانها أدوات لتحقيق اكتفاء ذاتي اكبر على المدى الطويل الى جانب ان العائد الاقتصادي المادي يعد غاية استراتيجية . كما نجد السعودية توجه الى توطين الصناعات العسكرية بالاتفاق مع شركات عالمية على انشاء خطوط انتاج لها في السعودية ، بحيث يكون ما تستهلكه السعودية من أسلحة مصنعا محليا بنسبة 50 بالمائة في عام 2030 ، كذلك اعتمدت السعودية استراتيجية استغلال عقود مشترياتها من السلاح بوضع شروط لاستثمار (25-35) بالمائة من قيمة هذه الاتفاقيات لنقل التقنية ، ولتأسيس صناعات عسكرية الكترونية متقدمة محليا ، ومن خلال عدة شراكات محلية ودولية تم تأسيس شركة للإلكترونيات المتقدمة ، وشركة للطائرات ، ومصنع لأنظمة الأهداف المتحركة ، وشركة لصيانة وتشغيل وتحديث المعدات العسكرية والمدنية والتأسيس لصناعات الفضاء وتصنيع الأقمار .اما التأثير اقتصادي ، فيشكل انعدام الضريبة في السعودية وامتلاكها القدرة البشرية والمواد الأولية التي تدخل في الصناعة العسكرية ، كالمواد البتروكيماوية والمعدنية مثل الحديد والالومنيوم والمطاط والبنية التحتية ، عوامل تغري الشركات الأجنبية للاستثمار والشراكة مع الحكومة السعودية في فتح المصانع الحربية[1].

كما تمتلك مصر نحو 26 مصنعا للصناعات العسكرية منها 9 تتبع الهيئة العربية للتصنيع وتتم عمليات تطوير الأسلحة المصرية بالتعاون مع عدد من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا والصين وجنوب افريقيا وفرنسا ، وترتكز الصناعات العسكرية المصرية على الإيفاء باحتياجات قواتها المسلحة وقد تم استثمار نحو 4،8 مليار جنيه مصري في اعمال البنية الأساسية لمصانع الإنتاج الحربي ولجهة التأثير اقتصادي نجحت مصر في الحصول على التكنولوجيا الأجنبية عبر شراكاتها مع شركات الدفاع الأجنبية وانتاجاتها المشتركة الى توليد عقود تصدير ذات شان تتضمن فوائض وأنظمة تعدل أهدافها لصالح دول أخرى ، كذلك ازدادت بشكل ملموس خلال 2014 طلبات نقل التكنولوجيا التي طوعتها مصر لإنتاج أسلحة حديثة ، مما عكس رؤية مصرية لجهة توسيع صادرات الأسلحة التي تحتوي على تكنولوجيا متقدمة . مما اعطى ميزة تنافسية ضاعفت مصر من خلالها جهودها لإبرام اتفاقيات انتاج مشتركة مع شركات دفاع اجنبية الامر الذي لم يعني فقط توفير فرص افضل لصادرات مستقبلية بل أيضا الحصول على مداخل للتكنولوجيا جديدة ومواقع تجارية محتملة في صناعات عسكرية ضخمة . كما بدا المغرب العمل على الدفع بالاستثمارات في مجال صناعة الأسلحة خلال السنوات القادمة ، حيث وقع المغرب

[1] شعبان شريف ، الصناعات العسكرية في المنطقة العربية الواقع والتحديات ، على الموقع http://arabaffairsonline.org/article.php?p=361 ،تاريخ الاطلاع على الموقع يوم 19 – 05 _2019

في عام 2012 اتفاقا مع شركة بلجيكية متخصصة في تصنيع السلاح والذخيرة كما وقع المغرب في ماي 2016 اتفاقية مع الصين بشان التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والصناعات الدفاعية ، وكذلك ابرام اتفاقية تهدف الى التعاون العسكري والتقني مع الامارات للمساهمة في نقل التكنولوجيا والخبرة في مجالات التصنيع العسكري .

كذلك فان لدى الأردن والسودان وقطر وعمان برامج تتركز اغلبها على صناعة الذخائر والأسلحة الخفيفة والصواريخ المحملة على الكتف والعربات المدرعة ، حيث ان قطر والأردن بدا ان لديهما الرغبة في خوض تلك التجربة ووقعت عدد من الاتفاقيات مع شركات عالمية للتشارك في برامج تصنيع محدودة .

كل هذه الصناعات العسكرية العربية او الإقليمية تشكل تحدي لدى الصناعات العسكرية الجزائر سواء على مستوى التنافس بينها او حتى التشارك في سوق واحدة وهي السوق الافريقية.[1]

عرفت الصناعة العسكرية في الجزائر عدة تحديات داخلية وإقليمية ، كما ان هناك تحديات دولية لا تقل شان عن باقي التحديات ، حيث بمكان الجزائر الاستفادة من الشركات الأجنبية مع روسيا والدول الكبرى الأخرى في فتح فروع لها في الجزائر وتصبح الجزائر بوابة الأسواق الافريقية والعربية .

المطلب الثالث : الافاق المستقبلية للصناعة العسكرية في الجزائر .

يهتم هذا المطلب برؤى الصناعات العسكرية في الجزائر واهم افاقها المستقبلية التي تم تحديدها لتطوير هذه الصناعات العسكرية في الجزائر .

يساهم توسيع البيع للقطاع المدني والافراد في تخفيض فاتورة استيراد السيارات ورفع معدل اسهام قطاع الدفاع الوطني في الاقتصاد الوطني وفي الناتج الداخلي ، خلق العملة الصعبة، وتمويل الخزينة العمومية بتصدير الفائض عن الحاجة من العتاد والتجهيزات المصنعة وطنيا وهي السياسة التي بادرت بها وزارة الدفاع الوطني منذ 2009 ، حيث أصبحت وزارة الدفاع الوطني اول مستثمر في القطاع الصناعي بالجزائر وخاصة قطاع الصناعات الميكانيكية بتطوير النسيج الوطني الصناعي والمساهمة في الاتقاء بالجزائر الى مصاف الدول المصنعة وبعيدا عن الاثار الأمنية للصناعة العسكرية التي ستمكن الجزائر من تحقيق اكتفاء ذاتي في بعض المنتجات والخدمات العسكرية وهو ما سوف يحقق لها امنا معلوماتيا او استخباراتيا مهما جدا الا انه من المتوقع ان الاثار الاقتصادية هي الأهم والاعمق اثر واستدامة اذ قد تساهم الصناعات العسكرية اكثر في الناتج المحلي للجزائر ،

[1] نفس المرجع.

وذلك بإنشاء شركات صغيرة ومتوسطة وتوليد مناصب وفرص عمل غير مباشرة . يمكن للجزائر الاستفادة من المعادن المتوفرة لديها وانشاء موانئ خاصة ومدن جديدة ، فان ظهور قطاع الصناعات العسكرية في هذا الوقت بالذات سيعمل على تعزيز المحتوى المحلي بزيادة الطلب على المنتجات المحلية من المكونات والمواد الخام كالحديد والخدمات اللوجستيكية وخدمات التدريب . ان عملية الارتقاء بدور القطاع الصناعي العسكري الجزائري في عملية التنمية الاقتصادية يتلخص في ضرورة توفير منظور استراتيجي يقوم على توضيح وتحديد مسار السياسة الصناعية في ظل الموارد المتاحة للتقريب ، ومن ثم العمل على وضع الإجراءات اللازم تبنيها خلال المراحل الزمنية المختلفة ، فقد اضحى من الضروري ان تتجه الجهود خلال المراحل القادمة الى تعزيز دور القطاع الصناعي العسكري في تنويع البنيان الإنتاجي المحلي ومن ثم في تنمية الاقتصاد الجزائري ، وذلك وفق استراتيجية تقوم على أساس إعطاء الموارد الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر ومكانتها المطلوبة في دورة التنمية الاقتصادية والصناعية [1].

تسعى مديرية الصناعات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني ، لتطوير استراتيجية التصنيع المحلي في غضون السنة القادمة ، وذلك ببلوغ رقم اعمال جميع المؤسسات ب 100 مليار دينار ، بالإضافة الى ابرام شراكات جديدة لإنشاء شركات ميكانيكية تنتج قطع الغيار ، وذلك بهدف رفع حجم الاستثمارات الأجنبية في القطاع والتي تقدر حاليا بمليار دولار ، حيث تم تقيم السنوات الأولى من التصنيع العسكري المحلي ب " الإيجابية " نظرا للنتائج المحققة ، على ان الصناعات أضحت جزاء لا يتجزأ من النسيج الصناعي الوطني ، متوقعا تلبية جميع احتياجات السوق الوطنية من الشاحنات والسيارات وحافلات رباعية الدفع بعلامة مرسيدس في غضون سنة 2019 [2]، وببلوغ 100 مليار دينار في 2019 ، حيث يتم توظيف 30 الف مستخدم عسكري وشبيه ، حيث تطمح القيادة العامة لدى وزارة الدفاع الوطني للوصول الى 10 شركات للإنتاج العسكري ، فضلا عن 12 شركات ذات اسهم

[1] شهناز شرف ،" الصناعة العسكرية رافعة اقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني "، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 11 ، العدد 3 ، الجزائر ،ديسمبر 2018 ، ص ص 89 – 90.

[2] دون مؤلف ،" مليار دولار استثمارات اجنبية في التصنيع العسكري بالجزائر ،" 14 _03_ 2018 ، على الموقع : https://www.elkhabar.com/press/article/119715/10-شركات-للصناعة-العسكرية-بالجزائر، https://marsadz.com/المحلية/مليار-دولار-استثمارات-أجنبية-في-التصن ، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 19 -5 _2019 .

وعزمها على فتح 40 مصنعا في التجهيزات والعتاد العسكري في البلاد[1]. كما ان اهم الرهانات التي سوف ترفعها مديرية الصناعات العسكرية خلال العام 2019 هو تصدير المنتجات العسكرية ، جزائرية الصنع الى دول عربية وافريقية والرفع من عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الى 25 الف منصب في افاق 2020 ، كما يعد التصدير الهدف الأول لمديرية الصناعات العسكرية وذلك باختيار شريك ذي علامة عالمية ، وان منتوج الصناعات العسكرية ذو معايير مطابقة للمعايير الدولية ، و تصبو مديرية الصناعات العسكرية الى التصدير الى عدد من البلدان العربية والافريقية ، و التحكم في الفروع الصناعية التي تشمل الميكانيك الألبسة ، المواد الطاقوية و الالكترونيك يتطلب كفاءات من إطارات وعمال وتقنيين ذوي سمعة عالمية لإنتاج منتج ذي جودة لان هذه الأخيرة ضمان للتصدير[2] . ومن المتوقع ان تنمو صناعة الدفاع الجزائرية الى 11،9 مليار دولار بحلول عام 2023 بمعدل سنوي مركب نسبته 4،31 بالمائة ، كما دخلت شركات دفاع روسية صناعة الدفاع الجزائرية من خلال مبيعات عسكرية اجنبية ، حيث شهدت الجزائر عددا من المشاريع المشتركة مع شركات جزائرية وروسية وفرنسية وصربية في مجالات مثل العربات المدرعة والطائرات بدون طيار والرعاية الصحية العسكرية ومعدات مكافحة الإرهاب [3].

وكمثال على اهم افاق الصناعات العسكرية ، أوضح المدير العام لمؤسسة صناعة الطائرات فيما يخص افاقها المستقبلية انه قد تم رسم استراتيجية مستقبلية على المديين المتوسط والبعيد من اجل تطوير قدرات المؤسسة الصناعية والتكنولوجية ، خصوصا مع السياسة الصناعية المنتهجة في الجزائر والتي تصب في خلق قاعدة صناعية تغني عن التبعية ، وكذا ليتماشى ذلك مع التطور الذي يشهده عالم الطيران والذي يستدعي التكيف مع المعايير الدولية في مجال تحسين شروط الطيران وتعزيز الامن الجوي ، مؤكدا في الوقت نفسه ان ذلك يسير بخطى ثابتة وواثقة نحو تحقيق الأهداف التي أنشئت المؤسسة من اجلها ، وهذه جملة من المشاريع المستقبلية التي تعكف المؤسسة على إنجازها والتي خطت فيها خطوات عملاقة نحو تحقيقها ومن ذلك :

---

[1] نورة احمد ،" بالتفاصيل ارقام اعمال الصناعات العسكرية في الجزائر "، 14_3_2018 ، على الموقع : https://www.algeriemondeinfos.com/ar/2018/03/14/بالتفاصيل-أرقام-أعمال-الصناعات-العسك، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 19_05 _2019.

[2] دون مؤلف ،" الجزائر تسعى الى تصدير منتجاتها العسكرية "، 10_1_2019 ، على الموقع : http://sdarabia.com/2019/01/الجزائر-تسعى-إلى-تصدير-منتجاتها-العسك، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 19 _05_ 2019 .

[3] The future of 11,9 billion Algerian defense industry 2018^ 2023 ,02^07^ 2018 , https://www.businesswire.com/news/home/20180702005418/en/Future-11.9-Billion-Algerian-Defense-Industry-2018-2023 19-05-2019،

الانتهاء من انجاز المشروع الخاص بتحويل وقود الطائرات من LL100 AVGAS الى وقود محلي من نوع ممتاز جزائري ، تعزيز اجنحة الطائرات من نوع "فرناس" –142، تجهيز الطائرات من نوع فرناس –142 وسفير –43 بنظام إعادة ضبط اعدادات الطيران من (نوع redrocer atad thgilf) ، تطوير الخدمات المتعلقة بالقياس وتجسيد مشروع استحداث الورشات الخاصة بصيانة الطائرات لفائدة مجالات أخرى متعلقة بالطيران، التوجه نحو تطوير وإنتاج طائرات من نوع زلين –243 وزلين –143 ذات العلامة التشيكية لمختلف نوادي الطيران مع طرح هذه النماذج الجديدة في السوق التجارية الوطنية ، استحداث على مستوى مؤسسة صناعة الطائرات ، مركز تجارب الطائرات وذلك بالتعاون مع شركات متخصصة في المجال . ادارج معايير ونظم جديدة على مستوى ورشات الإنتاج تتعلق بالأمن ونظافة المحيط ، كما تكلفت المؤسسة بصناعة وإنجاز مجموعة كبيرة من وسائل الخدمة والأجهزة الطيرانية لفائدة زبائنها ، ومن ذلك لفائدة القوات الجوية، وكما ان من الخطط التي تسعى مؤسسة صناعة الطائرات في الافاق المستقبلية التي تراهن عليها المؤسسة ان تكون قطبا صناعيا وتجاريا رائدا في مجال الصناعات الطيرانية بل أيضا على المستوى الإقليمي والجهوي [1].

للصناعة العسكرية في الجزائر افاق واعدة ومستقبلية وهذا تنفذا لجملة من الخطط والبرامج والاستراتيجيات ، حيث بلغ رقم اعمال صناعات العسكرية في الجزائر 100 مليار دينار ، و1 مليار دولار حجم للاستثمارات الأجنبية كما تساهم الصناعات العسكرية في فتح مناصب عمل بتوفير 18 الف وأرقام مرشحة للارتفاع الى حوالي 25– 30 الف منصب عمل في سنة 2020 ومن بين الافاق المستقبلية التي تسعى مديرية الصناعات العسكرية تنفيذها هو تصدير الفائض من الإنتاج نحو الأسواق العربية والافريقية .

[1] محمد بوكبشة ، محمد معيوف ، **مرجع سابق** ، ص 36

خلاصة الفصل الثاني :

توصلنا في هذا الفصل الى ان مساهمة المؤسسة العسكرية في حماية الاقتصاد الوطني هي مساهمة نوعية وهذا لما تقوم به من أدوار خدمة له ، كما ان لقوات الدرك الوطني مهام تقوم بها لحماية الاقتصاد الوطني من شتى الجرائم الاقتصادية والجريمة المنظمة ، كما توصلنا الى ان تاريخ الصناعة العسكرية في الجزائر تاريخ ضارب في القدم وهو يمتد من العهد العثماني ، الا اننا لضيق الوقت اكتفينا بتحديد الفترة الزمنية من عهد الأمير عبد القادر وصولا الى فترة الاستقلال وما بعدها ، كما وجدنا اكثر من 10 مؤسسات للصناعة العسكرية كل منها في مجال معين تعمل تحت اطار قانوني وهو المرسوم الرئاسي رقم 08_102 المنظم لمؤسسات الصناعات العسكرية تحت اشراف مديرية الصناعات العسكرية المنطوية تحت لواء المؤسسة العسكرية الجزائرية ووزارة الدفاع الوطني ، كما تقدم الصناعة العسكرية في الجزائر عدة إنجازات سواء خدمة لافراد الجيش الوطني الشعبي او خدمة للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي تلبية احتياجات القوات المسلحة ودعم للاقتصاد الوطني من خلال تلبية احتياجات السوق الوطنية من كافة أنواع المركبات وكذا توفير مناصب عمل مباشرة ، كما للصناعات العسكرية الجزائرية استراتيجيات قريبة ممثلة في تلبية احتياجات افراد الجيش الوطني الشعبي وأخرى متوسطة ممثلة في نقل التكنولوجيا وتلبية احتياجات السوق والوطنية وأخرى بعيدة المدى وهي تصدير فائض الإنتاج نحو الخارج مما يضيف قيمة مضافة وجلب الاستثمارات وكذا العملة الصعبة حيث تعد الأخيرة احد الافاق المستقبلية للصناعات العسكرية في الجزائر .

الخاتمة

الخاتمة :

يعد الحديث عن الصناعة العسكرية في الجزائر امر بالغ الأهمية ، وهذا لكون الموضوع يتسم بنوع من الجدل حول طبيعتها في الجزائر في أوساط الباحثين والدراسين في الدراسات الاستراتيجية والأمنية ، حيث اهتمت المؤسسة العسكرية في الجزائر منذ الاستقلال واخذت على عاتقها كونها المؤسسة الوحيدة بعد الاستقلال التي كانت قائمة وتتمتع بالانضباط والتنظيم ، بدعم المسارات التنموية في البلاد والمساهمة في دعم وحماية الاقتصاد الوطني ، وهذا ما تجسد من ظل ما قدمه شباب الخدمة الوطنية بعد الاستقلال من إنجازات تنموية اقتصادية كانت ام اجتماعية ، من خلال البنى التحتية ورفع التحدي ببناء مشاريع عملاقة كطريق الوحدة الافريقية ومشروع الف قرية فلاحية ومشروع السد الأخضر ، وكذا المعونات الاجتماعية التي يقدمها افراد الجيش الوطني الشعبي في ظل الازمات والكوارث الطبيعية ، حيث جعلت المؤسسة العسكرية دعم المسارات التنموية من الأهداف الكبرى الواجب تنفيذها خدمة للشعب والوطن .

والصناعة العسكرية في الجزائر هي صناعة قائمة بذاتها وبرأسمال وتمويل ذاتي، تندرج في اطار القطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي المتمثل في مديرية الصناعات العسكرية التي تضم 10 مؤسسات وطنية عمومية ذات طابع اقتصادي تجاري أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08__ 102 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1429 هـ / الموافق ل 26 مارس سنة 2008 . ورغم الجدل القائم حول طبيعة وجود هذه الصناعة العسكرية في الجزائر فإننا من خلال دراستنا هذه نثبت وجودها وانها صناعة انتقلت من التركيب الى التصنيع بأيدي جزائرية ، وان هذه الصناعة تجسدت في مؤسسات قائمة بذاتها ورسمال وتمويل ذاتي تحت اشراف المؤسسة العسكرية الجزائرية ، تقدم منتوجات عسكرية تلبية لاحتياجات افراد الجيش الوطني الشعبي ومنتوجات شبه عسكرية خدمة للقطاعات الأمنية الأخرى ، ومنتوجات مدنية تقدم لشركات عمومية وخاصة تلبية لاحتياجات السوق الوطنية من سيارات وشاحنات وحافلات .وكل هذه المنتوجات مصنعة بالجزائر بأيدي واطارات جزائرية ، حيث أصبحت هذه الصناعة العسكرية جزء لا يتجزأ من النسيج الصناعي الوطني .

وبالعودة الى الفرضيات التي تم وضعها في بداية الدراسة حول الصناعة العسكرية في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني ، فأننا نثبت صحة الفرضية الرئيسية والفرضيات الجزئية الأولى والثانية والرابعة ، في حين ان الفرضية الثالثة هي امر مستبعد حاليا لكنه في اطار اجندات الصناعة العسكرية في الجزائر ، وعليه فانه يمكن القول ان إنجازات الصناعة

العسكرية المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني تمثلت في تلبية وتوفير احتياجات الجيش الوطني الشعبي وهذا ما يقلل من حجم استيراد المنتوجات العسكرية والتبعية نحو الخارج واستثمار تلك الأموال في مشاريع أخرى لتطوير الصناعات العسكرية الجزائرية ، إضافة الى التقليل من نسب البطالة بتوفير حوالي 18 الف منصب شغل مباشر نهاية 2018 منتظرا ان يرتفع الى حوالي 25- 30 الف منصب شغل مباشر في سنة 2020 ، وكذا فتح فروع جديدة في مناطق عديدة عبر كافة انحاء التراب الوطني ، ومن بين مساهمات الصناعة العسكرية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال جلب استثمارات خارجية بقيمة 1 مليار دولار سنة 2019 وبلوغ رقم اعمال 100 مليار دينار جزائري .

وكذا العزم على فتح 40 مصنعا في التجهيزات والعتاد العسكري، ومن بين المساهمات التي تسعى مديرية الصناعة العسكرية رفع التحدي فيها خدمة للاقتصاد الوطني التصدير نحو الخارج من فائض الإنتاج نحو السوق العربية والافريقية ، وهذا يتجسد في ظل استراتيجيات والافاق المستقبلية للصناعة العسكرية في الجزائر ، حيث من بين الأهداف القريبة تلبية احتياجات افراد الجيش الوطني الشعبي ، اما الأهداف المتوسطة هي جلب التكنولوجيا الحديثة من جراء الشراكات مع شركاء أجانب ذو سمعة عالية وعلامات عالمية كعلامة مرسيدس بنز.

وبالعودة التي تبني مفهوم الاقتصاد العسكري من قبل مديرية الصناعات العسكرية من عدمه، فأننا اثناء دراستنا لم نتوصل الى معلومات تشير الى تبني هذا المفهوم من عدمه لكن بإمكانه ان يكون ضمن اجندات الصناعات العسكرية طالما انها تحقق إنجازات كبرى وضمن أهدافها الخفية المنتظر تجسيدها في ال 50 سنة المقبلة

من خلال دراستنا هذه توصلنا الى جملة من النتائج تمثلت في:

- سعي الجيش الوطني الشعبي تحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات القوات المسلحة في مختلف التجهيزات والعتاد من بينها الأسلحة الخفيفة والذخيرة والمواد المتفجرة إضافة الى المركبات والعتاد والالبسة والتأثيث، وكذا احتياجات القطاعات الأمنية الأخرى.
- المساهمة في خلق الثروة والقيمة المضافة للبلاد من خلال جلب استثمارات خارجية بقيمة 1 مليار دولار ورقم اعمال بلغ 100 مليار دينار جزائري، وكذا من خلال تحقيق الأهداف المسطرة لبرامج الصناعات العسكرية بتصدير الفائض من الإنتاج الى الخارج نحو الأسواق العربية والافريقية.

- المساهمة في استحداث مناصب عمل دائمة للمدنيين بنحو 18 ألف منصب عمل مباشر نهاية 2018 مرشح للارتفاع بحلول عام 2020 الى غاية 25- 30 ألف منصب عمل.
- عقد شراكات مع شركاء أجانب وشركات عالمية والعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة للجزائر.
- عزم وزارة الدفاع الوطني بفتح 40 مصنعا في التجهيزات والعتاد العسكري في البلاد إضافة الى 12 شركة ذات أسهم.
- تلبية احتياجات المؤسسات العمومية والخاصة من شاحنات وسيارات وحافلات من علامة مرسيدس بنز بتوفير 5000 سيارة في نهاية سنة 2019.

وبالنظر الى هذه النتائج المحققة والتي تعد نتائج ايجابية الى حد بعيد ، نقترح من اجل تطوير هذه الصناعة بما يتوافق والتجارب العالمية في هذا المجال وزيادة فعاليتها مجموعة من **الاقتراحات** :

- الاهتمام أكثر بمؤسسات الصناعات العسكرية وبناء خطط واستراتيجيات طويلة المدى والعمل على تطويرها ورفع التحدي فيها بجلب استثمارات اجنبية أخرى وعلامات عالمية ذات جودة عالية.
- العمل على وضع بعض البنود في صفقات شراء التجهيزات والمعدات العسكرية من الدول والعلامات العالمية ، باستثمار ما قيمته (25-30) بالمائة من حجم هذه الصفقات وفتح بها فروع وشركات في الجزائر، من خلالها تصبح الجزائر بوابة للأسواق العربية والافريقية لهذه العلامات العالمية مما يساهم في نقل التكنولوجيا.
- الدخول في شراكات مع دول عربية وافريقية خاصة مصر والسعودية وجنوب افريقيا وهذا لما لها من تجربة كبيرة في مجال الصناعات العسكرية.
- العمل على تطوير وانشاء شركات ذات اسهم مختلط بين مؤسسات الصناعات العسكرية ومؤسسات عمومية وخاصة تنشط في انتاج المواد الأولية التي تحتاجها مؤسسات الصناعات العسكرية ، وهذا لتقليل من فواتير الاستيراد من الخارج لهذه المواد والعمل على دعم المؤسسات العمومية والخاصة وكذا خدمة للاقتصاد الوطني.
- ضرورة توسيع الشراكات مع دولة روسيا الاتحادية في مجال الصناعات العسكرية وهذا لما لها من تكنولوجيات حديثة في مجال الأسلحة.

- إقامة معارض عالمية في الجزائر لعرض منتوجات الصناعات العسكرية الجزائرية والترويج لها عالميا ووطنيا من اجل تعريف الراي العام المجتمعي والعلمي والدولي بهذه الإنجازات .
- الانفتاح أكثر والعمل على ترويج منتوجات الصناعات العسكرية في الداخل من خلال إقامة أيام مفتوحة وطنيا على منتوجات وانجازات الصناعات العسكرية وتعريف المواطن بها .
- ضرورة تبني مفهوم الاقتصاد العسكري من قبل وزارة الدفاع الوطني ،وهذا لما له من أهمية، حيث أصبحت الجيوش الحديثة تقطع أشواط كبيرة في هذا المجال.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب :

1- احمد اسراء إسماعيل ، **العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين مصر والجزائر** ، القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، ط1 ، 2017.

2- الكيالي عبد الوهاب ، **موسوعة السياسة ج 1**، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دط ،1999.

3- بيداني الطاهر ،" تسلسل السلطة في المؤسسة الأمنية الجزائرية "، في : **فهم الامن القومي الجزائري من مدخلي الامن الوطني والدفاع الوطني** . بلهول نسيم ، عمان : دار الحامد ، ط1 ، 2015 .

4- بلهول نسيم ، " في الأصول والابعاد السوسيوتاريخية للمؤسسة الأمنية الجزائرية "، في: **فهم الامن القومي الجزائري من مدخلي الامن الوطني والدفاع الوطني** . بلهول نسيم، عمان: دار الحامد،ط1، 2015 .

5- بن العجمي محسن بن عيسى، **الامن والتنمية** ، الرياض : مكتبة الملك فهد،ط1، 2011.

6- ولد الصديق مليود،" فينومينولوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر"، في: **فهم الامن القومي من مدخلي الامن الوطني والدفاع الوطني.** نسيم بلهول، عمان : دار الحامد، ط1، 2015 .

7- ولد داداه احمد واخرون ، **الجيش والسلطة في الوطن العربي** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 2002 .

8- عبد القادر حمادي،"البعد الأمني ومألات الدرع العسكري الجزائري "، في : **فهم الامن القومي الجزائري من مدخلي الامن الوطني والدفاع الوطني** . بلهول نسيم ، عمان :دار الحامد، ط1 ،2015 .

9- خلاصي علي، **الجيش الجزائري في العصر الحديث**، الجزائر : دار الحضارة ، ط1، 2007.

القوانين :

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،" مرسوم رقم 08_102 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1429 هـ الموافق ل 26 مارس 2008"، **الجريدة الرسمية،** العدد 17، الجزائر ، 2008.

المجلات

11- باحث ميمونة ،" المفرزة الخاصة للتدخل للدرك الوطني"، **مجلة الجيش** ، عدد650، الجزائر، فيفري 2019.

12-بوجليدة امال ،"الامن البيئي"، **مجلة الجيش،** عدد650، الجزائر، سبتمبر 2017.

13-بوطالب فريد ،" الجريمة المنظمة"، **مجلة النخبة** ، عدد 2 ، الجزائر ، سبتمبر 2013.

14-بوعلام ب ،" 40 سنة تمر على تأسيس الخدمة الوطنية مدرسة البناء والتنمية "، **مجلة الجيش** ، عدد537 ،الجزائر، افريل2012.

15-بوكبشة محمد ، "معيوف محمد ،"مؤسسة صناعة الطائرات من التركيب الى التصنيع بسواعد جزائرية "، **مجلة الجيش،** عدد 665، الجزائر، ديسمبر 2018.

16-بوكراع نور الدين ،"وزارة الدفاع الوطني تشارك في الطبعة 26 لمعرض الإنتاج الجزائري قدرات تصنيعية واعدة "، **مجلة الجيش** ، عدد 654، الجزائر، جانفي 2018.

16-دون مؤلف ، "تسليم 508 عربة متعددة المهام من علامة مرسيدس بنز / تسليم 855 عربة متعدد المهام لفائدة وزارة الدفاع الوطني وهياكل عمومية وخاصة"، **مجلة الجيش،** عدد 664، الجزائر، نوفمبر 2018.

17-دون مؤلف ، " تسليم 402 سيارة من علامة مرسيدس بنز"، **مجلة الناحية العسكرية الثانية،** العدد137، الجزائر، جويلية 2012.

18-دون مؤلف ،" 227 عربة من علامة مرسيدس بنز سلمت لفائدة وزارة الدفاع الوطني وعدد من المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة"، **مجلة الجيش** ، الجزائر، جويلية 2012.

19-دون مؤلف ، "الشركة الجزائرية لصناعة السيارات من علامة مرسيدس بنز تلبية احتياجات الجيش الوطني الشعبي وانفتاح على السوق الوطنية"، **مجلة الجيش،** عدد 640، الجزائر، نوفمبر 2016.

20- دون مؤلف ،" التعاون الجزائري الاماراتي الألماني في مجال الصناعات العسكرية انشاء ثلاث شركات صناعية ذات راسمال مختلط "، العدد137، **مجلة الجيش** ، الجزائر، جويلية 2012

21-دون مؤلف ،"الفريق احمد قايد صالح نائب وزير الدفاع رئيس اركان الجيش الوطني الشعبي في زيارة عمل وتفقد لمقر قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم"، **مجلة التصدي** ، العدد 43، الجزائر، افريل 2017.

22-اسرير اعمر ،" الافتتاحية"، **مجلة القوات البرية الجزائرية** ، عدد55 ، الجزائر، سبتمبر 2017.

23-سعود الطاهر ،" أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، **مجلة سياسات عربية**، المجلد 29 ، العدد 24، يناير 2017.

24-شرف شهناز ،" الصناعة العسكرية رافعة اقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية** ، المجلد 11، العدد03، الجزائر، ديسمبر2018.

25- صالحي عبد الكريم واخرون،" الصناعة العسكرية الجزائرية المستقبل من هنا"، **مجلة اخبار المجلس** ، عدد 05، الجزائر، مارس 2018 .

26-صخري احسن،" نحو تدعيم القدرات القتالية للقوات البحرية "، **مجلة الاسطول**، عدد 53، الجزائر ، 2017.

27- عميور ب ،"مساهمة الجيش الوطني الشعبي في مسار التنمية الوطنية ودور اقتصادي واجتماعي بارز"، **مجلة الجيش** ، عدد667، الجزائر، فيفري 2019.

28-غازي الهام ،" الصناعة العسكرية في الجزائر تطور قدراتها "، **مجلة الجيش**، العدد4/2، الجزائر، نوفمبر 2012.

29-كاهي مبروك،" استراتيجيات التسلح واثرها على منظومة الدفاع الوطني"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية** ، مجلد 01، العدد 01 ، برلين ،سبتمبر 2018.

30- محجوبي زهرة،" مصنع الأسلحة للامير عبد القادر بمليانة"، **مجلة المتحف**، عدد06، الجزائر ، جانفي 2018.

الرسائل العلمية :

31-بابا عربي مسلم،" الجيش والانتخابات في الجزائر" 1991_2004. **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التنظيمات السياسية والإدارية غير منشورة** ، جامعة ورقلة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2004_ 2005.

32- خازن علي ،"تاثير الانفاق العسكري على التنمية . **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الدراسات الأمنية والاستراتيجية غير منشورة** ، جامعة ورقلة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

33- شيبي لخميسي ،" الامن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال اطلسي والدول العربية فترة مابعد الحرب الباردة 1991_2008". **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهر،2008_ 2009.

34-عميرة إسماعيل ،" دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري". **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع غير منشورة،** جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2008_2009.

35- لقرع وردة،" تقييم استراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية مع المتطلبات الأمنية نهاية الحرب الباردة." **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الدراسات الأمنية والاستراتيجية غير منشورة** ، جامعة ورقلة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014_2015.

الملتقيات والندوات العلمية :

36-الاخضري نصر الدين،" الجيش الوطني الشعبي بين واجب حماية الحدود والالتزام بالمشاركة في بعث أسباب التنمية "، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم ب: **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية،** ط1. جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2014.

37- بلعور مصطفى،" دور القوات المسلحة في التنمية دراسة في الجوانب الدستورية والتنظيمية "، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم ب: **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية،** ط1 . جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2014.

38- عثمان حجاج ،" الجيش الوطني الشعبي بين الواجبات الدستورية ودعم المسارات التنموية"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى **الدولي الموسوم ب: سياسات**

الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، ط2 . جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2017.

39- كاهي مبروك،" الانفاق على التسلح كألية للدفاع الوطني"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم ب: **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، ط1. جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2014.

40-الايمام سالمة،" المؤسسة العسكرية ومسار السياسات التنموية في الجزائر علاقة تأثير ام سيطرة "، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم ب: **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، ط2. جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2017.

41-ولد الصديق ميلود،" المؤسسة العسكرية ودورها في بناء القدرات وعدم المسارات التنموية للدولة الجزائرية"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم ب: **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، ط1 . جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014.

المقابلات :

42-المجموعة الإقليمية للدرك الوطني ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وثيقة غير منشورة، قدمة من طرف المجموعة الإقليمية للدرك الوطني ، ورقلة ، يوم 21 مارس 2019، على الساعة 10:00 صباحا .

43-المجموعة الإقليمية للدرك الوطني ، مهام الدرك الوطني لحماية الاقتصاد الوطني، وثيقة غير منشورة، قدمة من طرف المجموعة الإقليمية للدرك الوطني، ورقلة ، يوم 21 مارس 2019 ، على الساعة 10:00 صباحا .

المقالات الالكترونية :

44_ دون مؤلف ،" الجزائر تسعى الى تصدير منتجاتها العسكرية "، 10_1_2019 ، على الموقع : http://sdarabia.com/2019/01/الجزائر-تسعى-إلى-تصدير-منتجاتها-العسك تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 19 _05_ 2019

45_ دون مؤلف ، " القوات البرية "، **في موقع وزارة الدفاع الوطني** https://www.mdn.dz/site_cfa/index.php?L=ar ، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 24_02_2019.

46_ دون مؤلف ، " القوات البحرية،" **في موقع وزارة الدفاع الوطني** https://www.mdn.dz/site_cfa/index.php?L=ar ، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2019_02_24

47_ دون مؤلف ، " قوات الدفاع الجوي عن الإقليم ،" **في موقع وزارة الدفاع الوطني** https://www.mdn.dz/site_cfa/index.php?L=ar ، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2019_02_24

48_ دون مؤلف ، " قوات الدرك الوطني ،" **في موقع وزارة الدفاع الوطني** https://www.mdn.dz/site_cfa/index.php?L=ar ، تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2019_02_24

49_ دون مؤلف ،" مليار دولار استثمارات اجنبية في التصنيع العسكري بالجزائر ،" 14 _03_2018 ، على الموقع m https://www.elkhabar.com/press/article/119715/10شركات-للصناعة-العسكرية-بالجزائر

https://marsadz.com/المحلية/مليار-دولار-استثمارات-أجنبية-في-التصن ، تم الاصلاع على صفحة الويب بتاريخ 19 -5 _2019

50_ نورة احمد ،" بالتفاصيل ارقام اعمال الصناعات العسكرية في الجزائر "، 14_3_2018 ، على الموقع :

https://www.algeriemondeinfos.com/ar/2018/03/14/بالتفاصيل-أرقام-أعمال-الصناعات-العسك

تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 19_05 _2019

51_ شعبان شريف ، الصناعات العسكرية في المنطقة العربية الواقع والتحديات ، على الموقع http://arabaffairsonline.org/article.php?p=361 ،تاريخ الاطلاع على الموقع يوم 19 – 05 _2019

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

52 **The future of 11,9 billion Algerian defense industry 2018^ 2023** 2018 ,02^07^ ,

https://www.businesswire.com/news/home/20180702005418/en/Future-11.9-Billion-Algerian-Defense-Industry-2018-2023 19-05-2019،